آراء
العـــدد 102
ديسمبـــر - 2015
حـــول الـخـلـيـــج

الملك سلمان بن عبد العزيز:
## نتطلع للتنسيق مع أمريكا اللاتينية لمكافحة الإرهاب ونشر التسامح

## كامب ديفيد بلا ضمانات ومواقف واشنطن لم تتجاوز التطمينات

## أمريكا ترفض ترقية العلاقات الخليجية إلى الشراكة الاستراتيجية

ملف العدد :

# دول التعاون: حصاد عام يمضي وتحديات عام جديد

## الإمارات والبحرين وقطر .. مسيرة من التنمية وبناء الإنسان

## الاتحاد الأوربي لا يعتبر الشراكة الاستراتيجية الخليجية أولوية

- قمة الرياض مطالبة بإحياء الوحدة الاستراتيجية الخليجية
- الاتحاد الخليجي ضروري ولو بسرعتين لمن يرغب وعذر المتأخر
- تحديات 2016: الإرهاب يقدم أوراق اعتماد جديدة لشباب الخليج
- الخليج مهدد بتأثير سياسات تقليدية والثقة في «القائم دائم»
- التوازن الاستراتيجي يبدأ من مناطق الصراع لحصار التمدد الإيراني

# نسابق الزمن
# لبناء الوطن

المهيدب Al Muhaidib
للمقاولات Contracting

muhaidibco.com.sa

# العميل... أوّل أهتماماتنا

## مرتكزات العمل الأساسية... تأتي أولاً

أسلوبنا في إدارة الثروات يعكس التزامنا بالتعرف إلى احتياجات وطموحات كل عميل من عملائنا على حدة، لنعمل على تفصيل برامج وخدمات خاصة به، من أجل تلبية متطلباته وتحقيق أهدافه، ومن خلال سياسة استثمارية يتم الاتفاق عليها معه. إن أسلوبنا الشخصي الفريد يحقق لعملائنا إدارة وتنمية ثرواتهم بشكل يتناغم مع طموحاتهم في نمو ثرواتهم.

الأول كابيتال (شركة مساهمة مقفلة سعودية)
ترخيص هيئة السوق المالية رقم 37-14178

920017180 www.alawwalcapital.com

الأول كابيتال
ALAWWAL CAPITAL
قيمنا... ثروتنا

# آراء
حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
**د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر**
sager@grc.net

مدير التحرير
**جمال أمين همام**
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
**أحمد صلاح**
asalah@grc.net

التصميم الفني
**سالم عبدالله**
s.i.abdullh@grc.net

الهيئة الاستشارية
**د. خالد الجابر**
**أ.د.عبد الخالق عبد الله**
**أ.د. عبدالله خليفة الشايجي**
**د. عبدالله بن علي عبدالرزاق باحجاج**
**أ.د. صالح بن عبدالرحمن المانع**
**د. محمد عبد الغفار عبدالله**

الطباعة:
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

**الإعلانات والمراسلات:**

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa


## افتتاحية العدد


6 قمة الرياض والتأسيس لعصر خليجي جديد
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر


## متابعات خليجية


8 القمة العربية – اللاتينية: آفاق جديدة لمواجهة التحديات
12 دولة الإمارات: 44 عاماً من الإنجازات .. وتجربة اتحادية رائدة
14 مملكة البحرين .. نجاح رؤية بناء الإنسان
16 قطر .. من التاريخ إلى العصرنة


## قضية العدد


18

التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج: المتغيرات والحلول
د. محمد مجاهد الزيات


## رؤية وتحليل


26 اليمن: المشكلة والحل
د. أحمد عبد الكريم سيف


## دراسة العدد


34

إنجازات وإخفاقات قمم التعاون (1981 ـ 2015) قمة الرياض: التحديات والفرص
د. معتز سلامة



**ثمن النسخة**

المملكة العربية السعودية ٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
مملكة البحرين: ٣,٥ دينار
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣,٥ دينار
سلطنة عمان: ٣,٥ ريال
الأردن: ٤,٥ دينار

**الاشتراك السنوي:**

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

## ملـف العـــدد


| | |
|---|---|
| د. محمد غانم الرميحي | 42 |
| د. أشرف محمد كشك | 46 |
| د. ظافر محمد العجمي | 51 |
| اللواء دكتور محمود خلف | 55 |
| أ.د. محمد البنا | 60 |
| أ.د. عبد الله خليفة الشايجي | 64 |
| د. نـورهان الشيـخ | 68 |
| د. ان. جاناردان | 72 |
| د. صدفة محمد محمود | 76 |
| اللواء محمد إبراهيم | 83 |
| د. كريستيان كوخ | 87 |
| د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب | 90 |
| معن طلاع | 96 |


## متابعات دولية

102

مفاوضات تغير المناخ ودول الخليج: مأزق البيئة والتنمية

د. محمد عبد الرؤوف


## إصدارات

104

مبادرة «منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل»


## وقفة

106

قمة الرياض .. التحديات والخيارات

جمال أمين همام



**الإسهامات :**

- ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.


- جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.


## هذا العدد

هـذا العدد الماثل بين أيدي القراء من مجلـة (آراء حول الخليج) يحمل رقم ١٠٢ مـن أعداد المجلة التي يصدرها مركز الخليـج للأبحاث، ويأتي متزامناً مع قـرب انتهاء العام الميلادي الحـالي ٢٠١٥م، وبدء العام الجديد ٢٠١٦م، وكذلك متزامنـاً مع انعقـاد القمة الخليجية السنويـة التي تستضيفهـا الرياض في شهر ديسمـبر ، لذلك جاء ملف هذا العدد حول (حصاد العـام الذي يتأهب للغروب، وما يحمله العام الذي أوشك على البزوغ لدول مجلس التعاون الخليجي) ، وتضمن قـراءة موضوعية في إنجازات القمم الخليجية السابقة وما حققه مجلس التعاون الخليجـي منـذ أن تأسس في عـام ١٩٨١م، والقـاء نظرة متعمقة حـول المخاطر المحيطـة بدول مجلـس التعاون، وتم تقـديم رؤية واقعية لمواجهة هـذه التحديات غـير المسبوقة في التاريخ المعاصر حيث تتصاعد موجات الإرهاب، وزيادة التأثير السلبـي للميليشيات المسلحة المدعومة من دول دولية وإقليمية في مقدمتها إيران، وكذلك ارتفاع وتـيرة المخاطر التي تقودها دول إقليمية وقوى دولية ضد استقرار المنطقـة العربية انطلاقاً مما يحدث في اليمن وسوريـا، والعراق، وليبيا، إضافة إلى تبعات ما يسمـى بثورات الربيع العربي، كذلك تحدي انخفاض أسعار النفط وتأثيره على التنمية وتنفيذ المشروعات والإنفاق العام في دول مجلس التعاون.

ويظـل التـوازن الاستراتيجـي في منطقـة الخليج مـن القضايـا المتصاعدة والمهمـة والتي تبحث عن حلول جريئة، خاصة بعد ما يتردد حول تخفيف التواجد العسكري في الخليج، والتقارب الأمريكي- الإيراني وما تضمنه الاتفاق النووي بين إيـران ومجموعة ٥+١ من بنود معلنة أو غير معلنـة تثير الشك والريبة وقد تكون علـى حساب المصالح الخليجية، والتدخل الروسي المسلح في سوريا، وفي ظل تغير التحالفات الدولية والإقليمية بشكل غير مسبوق.

لذلك يعلق المواطن الخليجي أهمية كبرى على قمة الرياض، وينتظر قرارات تناسب التحديات المحيطة، ويعلق آمالاً كباراً على تفعيل قرارات القمم الخليجية السابقة، والإسراع نحو التكامل الخليجي وتنسيق أكثر قوة في المواقف والقرارات على صعيد السياسة الخليجية الخارجية، ويأمل في ضرورة الإسراع بالتحول إلى الاتحـاد الخليجي لتجاوز عقبات التكامل الخليجي، وينتظر المواطن تطوير قوات درع الجزيـرة لتكون جيشًا خليجيًا موحـدًا، مع توسيع التحالف مع الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة التي لها مصالح مع دول الخليج لتثبيت أمن منطقة الخليج في مواجهـة التغول الإيراني، وتغير التحالفات القديمة، وتصاعد موجات الإرهاب التي استفحلت وأصبحت كابوساً دولياً بدون استثناء.

## محاور العدد المقبل

**الأفول الأمريكي والصعود الروسي .. التوجهات والخيارات**

ويتناول هذا الملف المحاور الآتية:

- الأفول الأمريكي والبزوغ الروسي: دول الخليج التوجهات والخيارات.
- التخفيف العسكري الأمريكي بالخليج: تغير استراتيجيات أم تغير موازين القوى.
- أمن منطقة الخليج في مرحلة ما بعد واشنطن وقبل حضور موسكو.
- التواجد الروسي في المنطقة.. أوراق لتحسين التفاوض أم محور جديد.
- المصالح العربية بين التخفيف الأمريكي والحضور الروسي: الحلول الممكنة.
- من واشنطن إلى موسكو .. الرهانات العربية على القوى العظمى.
- مستقبل علاقة دول الخليج بروسيا: مصالح المستقبل وإرث الماضي.
- النفوذ الروسي / الغربـي في الشرق الأوسط: عودة الحرب البـاردة أم اتفاق على حساب المنطقة؟
- الدور العسكري لروسيا في سوريا: دفاع عن الأسد أم تثبيت توازنات جديدة؟
- مستقبل تحالف طهران- موسكو على ضوء الانحسار الأمريكي والتمدد الروسي.

# قمة الرياض والتأسيس لعصر خليجي جديد

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

مع ترقب انعقاد المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته السادسة والثلاثين نهاية شهر ديسمبر الجاري بالرياض، نتوقع أن تؤسس هذه القمة لعصر خليجي جديد يرتكز على المعطيات، ويلبي الاحتياجات، ليواجه المخاطر والتحديات، ويحقق الطموحات، في ظل ما طرأ ويطرأ من تحولات على المستوى الإقليمي والدولي.

القمة الخليجية التي تترأسها المملكة العربية السعودية تأتي في ظروف استثنائية معقدة لذلك نتوقع منها قرارات فوق العادة تقدم حلولاً غير تقليدية لمواجهة تحديات غير معتادة قد تتفاقم ما لم يتم التصدي لها بقوة ووضوح وشفافية تحت راية التكاتف والتآزر الخليجي الواقعي، لأن هذه المخاطر تستهدف وجود هذه الدول من حيث المبدأ، ومن ثم يحاول من يقف وراء هذه المخاطر زعزعة أمن واستقرار هذه الدول والعبث بمقدرات شعوبها، بل تمزيق هذه الشعوب عبر أدوات مختلفة لكنها تصب جميعها بصورة مباشرة لتحقيق الهدف الأهم وهو خلخلة كيانات الدول الخليجية والعربية، ويتم ذلك سواء عبر اصطناع الفتن المذهبية والطائفية وتغذيتها، أو دعم ونشر الإرهاب المقيت لتقويض أركان هذه الدول من خلال العزف على شعارات براقة خادعة وكاذبة، أو عبر زرع الميليشيات المسلحة التي تدين بالولاء لمن يمولها ويشكلها فكرياً وأيدلوجياً، ومن ثم لا يكون ولاؤها للدول التي تعيش على أراضيها، بل أن هذه الميليشيات تضم عملاء يبيعون كل شيء ويقتلون ويعيثون في الأرض فساداً بغية إرضاء من يدعمهم مالياً ويشحنهم فكرياً وعقائدياً، ولعل ما تقوم به ميليشيات الحوثي في اليمن، وحزب الله في سوريا ولبنان، والميليشيات المسلحة في العراق خير دليل على ذلك، فهذه الأذرع هي أدوات على أرض الدول العربية لتنفيذ المخطط الإيراني بكل دقة دون مراعاة مصالح الشعوب العربية أو مستقبلها.

ويأتي ذلك في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة تبدل في التحالفات القديمة، وتغير في علاقات كانت من المفروض علاقات استراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، هذه العلاقات التي تأسست بعد أن وضعت الحرب

العالمية الثانيـة أوزارها مباشرة، وتبع ذلك التأكيد على عرى الصداقـة بين الجانبين من خلال مبادئ الرؤساء الأمريكيين منذ أيزنهاور مرورا بنيكسون وكارتر ومن تبعهم من الرؤساء الأمريكيـين، لكـن يبـدو أن هذه الثوابـت الأمريكيـة تغيرت لأسباب تخص واشنطـن فيما تبدو لدول مجلس التعاون غير مفهومة، ومهما ادعت الإدارة الأمريكية بثبات سياستها تجاه منطقة الخليج فهو ضرب مـن التخدير، فتصريحات الإدارة تناقض الواقع تماماً، بل لا يوجد في الأفق ما يشير إلى وجود مواقـف أمريكية ترسي الثقة مـع دول الخليج حتى بعد رحيل إدارة أوباما.

التسريبـات الإعلاميـة، والاسترخاء الـدولي لإطالة أمد الأزمـات في منطقة الشـرق الأوسط وعـدم حسمها، وهرولة الولايـات المتحـدة ومعها دول الاتحـاد الأوروبـي وروسيا إلى الإيـراني يؤكـد أن هنـاك إعادة صياغـة للمنطقـة بطريقة متناقضـة مـع جغرافيـة المنطقـة وتاريخها وطبيعـة شعوبها ومصالحها الماثلة والمستقبلية.

كل هـذه الحقائـق تدعـو دول مجلس التعـاون إلى إعادة رسـم خريطـة العلاقـات الدوليـة والإقليميـة، معتمـدة في ذلـك على القـرار الخليجي الذاتي في التعامـل مع التحديات الإقليمية الجديدة وتوابعها مـن المخططات التي بدأت تتبلور شيئـاً فشيئـاً علـى أن ذلـك وفقاً لمرتكـزات خليجيـة للقرار الخليجي ومن بين هذه المرتكزات:

×التوجـه السريع نحـو توحيد الخطـاب الخليجي المتعلق بالسياسة الخارجية خاصة تجـاه القضايا الإقليمية والدولية الهامة لا سيما المتعلقة بمنطقة الخليج أو التي لها علاقة بها، بمـا يجسـد إرادة خليجية جماعيـة تراعي المصلحـة العامة لهـذه الـدول لخدمة الـدول الست، علـى أن يكـون ذلك على قاعـدة التحرك تجاه التحول إلى الاتحاد الخليجي الذي طال انتظاره.

×تحديد المخاطر المحدقة بدقـة وتوحيد أساليب التعامل معهـا سـواء فيمـا يتعلـق بالتحديـات الأمنيـة، والعسكرية، والاقتصادية، ومن ثم اختيار الوسائل المناسبة للتعامل معها، مـع الإدراك اليقينـي بأن المخاطـر تواجه كافـة دول مجلس التعاون الخليجي دون استثناء.

×بنـاء منظومة دفاعية وأمنية تضـم دول مجلس التعاون الخليجـي ودول عربية تشترك معهـا في السياسة والأهداف، إضافة إلى دول أخرى ومنظومات دولية لا تصطدم بالمصالح الخليجية لتحقيـق التوازن الاستراتيجـي في منطقة الخليج، على أن تكون هذه المنظومة جاهزة لتسلم مهامها فور تخفيف التواجد الأمريكي الذي بدا يلوح في الأفق.

×مشاركة الناتو ومجموعة الأسيان، في الترتيبات الأمنية في منطقـة الخليـج، في إطـار توسيـع التحالفات، مـع اليقين بأن ذلـك ليس على حسـاب الولايات المتحـدة الأمريكية، بل بالتوازي معها.

×بنـاء قاعدة اقتصادية خليجيـة واسعة في إطار تكاملي لا تنافسـي بمـا يحقق توسيـع القاعـدة الاقتصاديـة وتنويع مصادر الدخـل على ضوء انهيار أسعـار النفط التي تمثل ما بين ٨٠٪ و٩٠٪ من دخل موازنات دول مجلس التعاون، على أن تأخذ هذه القاعـدة في الاعتبار المزايا النسبية لدول التعاون، وطبيعـة المنافسـة في الأسـواق الدوليـة، مـع أهميـة توطين الصناعة واقتصادات المعرفة.

×إنشـاء وتطويـر قاعـدة معلوماتية خليجيـة موحدة مع الاهتمـام بالبحث العلمي وزيادة مخصصاته المالية، وتحفيز مراكز الأبحاث والاستفادة من إنتاجها ومخرجاتها.

×زيـادة التوجه نحو الأسواق الناشئة والتركيز عليها بدلاً من الاعتمـاد على الأسواق التقليدية خاصـة أن الاقتصادات الناشئـة أكثر احتياجاً للنفط الخليجي، على أن يكون ذلك في إطار تعدد الشركات الاقتصادية.

×ربط المصالـح الاقتصادية والتبـادل التجاري الضخم مع دول شـرق آسيا، بالعلاقـات السياسيـة والأمنية، خاصة أن العلاقـات القائمة حاليا مع هـذه الدول لا ترقى إلى حجم التبادل التجاري معها.

×الاستمـرار في المضـي قدمـاً علـى طريـق الإصلاحات الداخليـة على كافـة المستويـات، السياسيـة، والاقتصادية، والاجتماعيـة، وتطويـر المنظومـة التعليميـة، ودعـم القطاع الخاص ومنحـه مزايا أكثر، مـع تطوير التشريعـات المتعلقة بالنواحـي الاقتصاديـة لجـذب المزيـد مـن الاستثمـارات الخليجية والعالمية.

أخيراً .. نظراً لما تشهده المنطقة، وما قد يترتب على ذلك مستقبـلاً، نأمـل أن تخرج قمـة الرياض بما يحقـق المطالب ويلبي الاحتياجات ويحقق التوازن في المنطقة.●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

# القمة العربية – اللاتينية: آفاق جديدة لمواجهة التحديات

**في مطلع نوفمبر الماضي استضافت المملكة العربية السعودية القمة العربية مع دول أمريكا اللاتينية في إطار التناوب بين الكتلتين على استضافة هذه القمم الأمر الذي زاد من حجم التبادل التجاري ليبلغ حوالي ٣٤ مليار دولار، فيما لم يتجاوز ٦ مليارات دولار عند انعقاد القمة الأولى عام ٢٠٠٥م، لتأتي قمة الرياض التي اختتمت أعمالها في ١١ نوفمبر ٢٠١٥م، لترسخ هذا التعاون وتؤكد على هذا التوجه العربي الجديد في تنويع العلاقات مع دول العالم وفق منطق المصالح المتبادلة، واستثمار الإمكانيات العربية لبناء علاقات ندية وتبادل المنافع.**

شريف شعبان مبروك *

تشكل قمة الرياض برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، عاملا هاما في نجاحها وتحقيق نتائج جيدة تلبي تطلعات قادة وشعوب هذه الدول، لما تتمتع به المملكة من ثقل روحي واقتصادي واستراتيجي، وتنامي دورها الريادي في مكافحة الإرهاب وتعزيز ثقافة الحوار والعمل من أجل نشر ثقافة التسامح والوسطية والاعتدال. رغم التباعد الجغرافي بين الكتلتين، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تدعم التقارب والتعاون في مقدمتها أن غالبية تلك الدول وقعت ضحية للغزو الاستعماري، كما يجمعها الانتماء إلى مجموعة الدول النامية التي نجحت العديد منها في الانتقال إلى مصاف الدول الصاعدة Emerging Powers، و تنتمي ثلاثة من هذه الدول – وهي السعودية والبرازيل والأرجنتين – إلى مجموعة العشرين، إضافة إلى الثقافية و في مقدمتها الجذور الحضارية المشتركة، كما أن وجود جاليات عربية كبيرة في مختلف دول القارة اللاتينية يعد من عناصر التكامل والوفاق بعد أن توطنت هذه الجالية وأصبحت جزءا لا يتجزأ من نسيج شعوبها (نحو ١٠٪ من السكان)، ويعتبر التنسيق السياسي بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية أحد أبرز محاور التعاون المشترك، فبحكم انتمائهما إلى دول الجنوب يحتاج كلا الطرفين إلى تنسيق المواقف في المحافل الدولية والتكتلات الاقتصادية الدولية

## فرص استثمارية وعلاقات متنامية

التعاون الاقتصادي يأتي في مقدمة مجالات التعاون بين التكتلين، لذلك ركز المشاركون في القمة على ضرورة تحرير التجارة وتشجيع الاستثمارات وزيادة الرحلات الجوية وإنشاء شركتين للنقل والخدمات اللوجستية، و إنشاء شركة قطاع خاص مشتركة للنقل البحري، وأخرى للخدمات اللوجستية بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، وحث المشاركون على زيادة الرحلات الجوية المباشرة بين الجانبين، وتسهيل منح تأشيرات الدخول للسياحة والأعمال، بالإضافة إلى تعزيز مستوى التمثيل التجاري المتبادل و تشجيع إنشاء مجالس وجود أعمال ثنائية في دول المنطقتين، و الإسراع في تحرير التجارة، وتهيئة البيئة الملائمة لتشجيع وضمان الاستثمارات تفادياً للازدواج الضريبي.

وترغب دول أمريكا اللاتينية في استغلال القدرات الاستثمارية التي تتوفر لدى الدول العربية خاصة صناديق الاستثمار، كما تسعى هذه الدول إلى اكتساب موطئ قدم في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي أسواق واعدة وتحظى بنسب نمو مرتفعة، وتوفر فرص استثمار مهمة، خاصة أن المبادلات التجارية بين الجانبين تسير في اتجاه تصاعدي ، وقد ازدادت العلاقات عمقاً على مدى العشر سنوات الأخيرة – منذ انعقاد القمة الأولى في البرازيل – والتي يعتبر من أهم مظاهرها زيادة حجم التبادل التجاري من ٨ مليارات دولار عام ٢٠٠٥ م، إلى ٢١ مليار دولار عام ٢٠٠٩م، ووصل إلى ٣٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، وتضاعف الميزان التجاري العربي – اللاتيني بنسبة ١٨٣٪ خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ – ٢٠١٤م.

**الملك سلمان: نشعر بالارتياح للتوافق تجاه عدد كبير من القضايا ونتطلع لتنسيق مواقفنا لمكافحة الإرهاب ونشر ثقافة السلام والحوار**

وحسب إحصائيات غرفة التجارة البرازيلية -العربية فإن حجم المبادلات التجارية بلغ نحو ٨،٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤م، وارتفع حجم التبادل التجاري بنسبة ٣,٢٦ ٪ ليصل إلى قرابة ٢٦ مليار دولار في العام ٢٠١٢م، بعد أن سجّل ٢٥،١١ مليار دولار في عام ٢٠١١م، كما بلغ إجمالي قيمة الواردات البرازيلية من الدول العربية ١١،١٠ مليار دولار في عام ٢٠١٢م، بزيادة قدرها ١١٪، مقارنةً بـ ٩،٩٨ مليار دولار في عام ٢٠١١م، وبالمقابل، سجّلت الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية قيمة ١٤،٨٣ مليار دولار في العام ٢٠١١م.

وكشفت الغرفة عن قائمة الصادرات العربية إلى البرازيل والتي تصدرها المحروقات بقيمة ٩،١١ مليار دولار، ثم الأسمدة بقيمة ١،٣٢ مليار دولار، والملح والكبريت بقيمة ١٨٠ مليون دولار، فيما حلّ السكر في المرتبة الأولى في قائمة الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية بقيمة ٤،٢٤ مليار دولار، يتبعه اللحوم بقيمة ٣،٩٣ مليار دولار، والخامات بقيمة ٢،٤٤ مليار دولار، كما ذكرت الغرفة أن الواردات البرازيلية من الدول العربية شهدت ارتفاعا ملحوظاً في معظم الدول العربية، على رأسها لبنان ٤٩١٪ وقطر ٢١٤٪ والكويت ١٤٨٪ والبحرين ١٠٣٪، في حين سجلت قيمة الصادرات العربية إلى البرازيل ٣,٣٧ مليار دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥م، حيث سجّلت دولة قطر ارتفاعاً ملحوظاً في حجم صادراتها إلى البرازيل بواقع ٨٧,٩٦٪ لتصل إلى ٤٢٤,٥٠ مليون دولار خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥ م، بالمقارنة مع ٢٢٦ مليون دولار في الفترة نفسها من العام ٢٠١٤م.

وتصدّرت السعودية قائمة الدول العربية الأعلى تصديراً إلى البرازيل بقيمة ٧٧٦ مليون دولار، فيما بلغت صادرات الكويت ٢٤٣ مليون دولار، تليها الإمارات العربية المتّحدة بـ ٢٣٩ مليون دولار، ووصل حجم الصادرات من مصر ٥٤,٣٦ مليون دولار، وسلطنة عُمان ٤١,٤٥ مليون دولار، والبحرين ٣٣,٣٦ مليون دولار، وجاءت «المعادن والوقود والنفط ومشتقاته» في أعلى قائمة المنتجات العربية المصدّرة إلى البرازيل خلال النصف الأوّل من العام ٢٠١٥م، وذلك بقيمة ٢,٥٣٠ مليار دولار، تلتها «المبيدات» بقيمة ٤٤٥ مليون دولار، وسجّلت منتجات الألمنيوم أعلى نسبة نمو بواقع ١٨٤٪ لتصل ٥٠,٣٨ مليون دولار، وارتفع حجم الصادرات من منتجات «الملح والكبريت والتربة والحجارة» بنسبة ٣٧٪ إلى ٦٠ مليون دولار، واشتملت القائمة أيضاً على منتجات اللدائن والمواد الكيماوية غير العضوية والمعادن الأرضية النادرة والآلات الكهربائية والسمك والمأكولات البحرية.

فيما سجلت قيمة صادرات البرازيل إلى الدول العربية حوالي ١٣,٤٠ مليار دولار خلال العام ٢٠١٤م، حيث أن الطائرات والمعدات الفضائية كانت أبرز هذه الواردات وبزيادة كبيرة بلغت نسبتها نحو ٧,٣٢١٪، فيما وصلت واردات مصر إلى ٢,٣١ مليار دولار خلال ٢٠١٤ مقارنة بـ ٢,٢ مليار دولار خلال ٢٠١٣.

وبالنسبة إلى صادرات الأرجنتين نحو الدول العربية فقد تجاوزت قيمتها نحو ٣,٢ مليار دولار عام ٢٠١١م، بعد أن كانت ١،٣ مليار عام ٢٠٠٤م.

وفي السياق نفسه، تمكنت عدة دول عربية من تطوير الإطار القانوني لفتح آفاق التجارة الحرة مع تجمع المركوسور وهو أبرز اندماج اقتصادي في أمريكا الجنوبية يضم كلا من البرازيل والأرجنتين والأوروغواي ومؤخرا فنزويلا ، واستطاعت مصر التوقيع على اتفاقية للتبادل الحر مع المركوسور عام ٢٠١٠م، ويسير كل من المغرب والأردن في نفس الاتجاه، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي وقعت عام ٢٠٠٥م، على اتفاق للتعاون مع المركوسور يضمن للأخير تسهيلات مباشرة لدخول سوق دول المجلس مقابل تسهيل دخول الاستثمارات الخليجية إلى المركوسور.

**٣٤,٧مليار دولار حجم التبادل التجاري وتضاعف إلى١٨٣٪ بين الكتلتين**

### العلاقات الخليجية – اللاتينية: آفاق واعدة

أتاحت القمم العربية اللاتينية فرص تعزيز العلاقات، وعلى الأخص دول مجلس التعاون فقد شهدت القمة الأولى إعلان إنشاء أول خط طيران مباشر بين الدول الخليجية وأمريكا الجنوبية، من دبي إلى ساو باولو، كما تم توقيع اتفاق تجاري بين دول المجلس وتكتل (الميركوسور والذي يشكل الأساس لبدء المفاوضات بين الجانبين بشأن إبرام اتفاق للتجارة الحرة.

وعلى الرغم من أن دول الخليج العربية تمثل سوقًا للعديد من المنتجات اللاتينية – والبرازيلية - كما تعد مورداً مهماً للنفط إلى الأسواق اللاتينية – إلا أن حجم التبادل التجاري بين الجانبين لا يزال منخفضاً إلا أنه أمكن تحقيق تحسن ملموس، فقد تضاعفت تجارة البرازيل مع دول الخليج أربع مرات خلال هذه الفترة، وتشكل التقنيات البيولوجية والزراعات المقاومة للجفاف مجالاً للتقارب بين الجانبين ، حيث يمكن للدول الخليجية الاستفادة من الخبرة البرازيلية في مجال التقنيات البيولوجية لتعزيز الزراعات في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة. وتمثل دول الخليج بالنسبة لدول أميركا الجنوبية سلة من الفرص الواعدة حيث تلعب المصالح الاقتصادية الدور الأكبر في توجهات دول أميركا الجنوبية لفتح أسواق جديدة في الدول العربية، كبديل عن الأسواق الأوروبية التي تعاني من أزمة اقتصادية طاحنة.

في حين تخطط الشركات اللاتينية الاستثمار في دول العالم العربي، عبر الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تربط العديد من الدول العربية مع الولايات المتحدة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة بين الدول العربية والتي تشمل سوقا واسعة وتزخر بالموارد الطبيعية والقوى البشرية المدربة، إضافة إلى رغبتها في الاستفادة من قرار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في فتح الاستثمار أمام الشركات الأجنبية بنسبة تملك تصل إلى ١٠٠٪ في عدد من المجالات، إلى جانب تطوير استراتيجيات التعاون والتكامل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتفعيل دور النقل البحري والخدمات اللوجستية، من خلال استعراض الصعوبات والمقترحات الرامية للنهوض بهذا المجال، وواقع السياحة والخدمات المالية لدى الجانبين.

وأوضحت الغرفة التجارية العربية البرازيلية أن القيمة الإجمالية للمنتجات المستوردة من البرازيل إلى الإمارات قد ارتفعت خلال العام ٢٠١٤ م، إلى ٢,٨٤ مليار دولار بزيادة نسبتها ٩,٩٦٪ مقابل ٢,٥٨ مليار دولار خلال عام ٢٠١٣م، وجاءت السعودية بعد الإمارات في ارتفاع وارداتها من المنتجات البرازيلية إلى ٢,٥٤ مليار دولار، أما قطر فقد سجلت ارتفاعا بنسبة ١٠,٥٩٪ في وارداتها من المنتجات البرازيلية التي بلغت ٣٦٩ مليون دولار خلال عام ٢٠١٤، مقارنة بـ ٣٣٤ مليون دولار خلال عام ٢٠١٣م.

**القمة فرصة للتعاون التكنولوجي والصناعي ومكافحة الإرهاب**

وفي أكتوبر ٢٠١٢م، اجتمعت وفود من دول الخليج العربي بنظيرات لها في بيرو لبحث العلاقات الثنائية وإيجاد أرضية مشتركة للتعاون، هذا الاجتماع أطلق عليه خبراء اقتصاديون «نقلة» في موازين الجغرافيا السياسية وفرصة لشعوب المنطقتين للتعرف على بعضهما واقتناص فرص الاستثمار في الطاقة والبنى التحتية والأمن الغذائي، حيث يُعد المزيد من الاستثمارات في مجال الأمن الغذائي في المساحات الشاسعة في أمريكا الجنوبية عامل جذب لبلدان الخليج، كما تتشارك المنطقتين أيضا الاهتمام بتطوير تكنولوجيا جديدة في مجالات مثل الطاقة المتجددة وحماية البيئة.

وتحت عنوان «دول الخليج تبني علاقات في أمريكا اللاتينية»، نشرت الـ«فايننشال تايمز» في ديسمبر ٢٠١٢م، تقريراً كشف عن تحرك سريع لدول الخليج لتقوية علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية، وذكر التقرير أن دول الخليج وأمريكا اللاتينية قد تبنيا في الوقت نفسه الاتجاه لبناء علاقات قوية مع الصين المتعطشة لموارد الطاقة وعلى رأسها البترول.

### المكاسب السياسية من قمة الرياض

جاءت استضافة الرياض للقمة العربية اللاتينية الرابعة، امتداداً للجهود التي تبذلها في دعم السعودية للقضايا العربية، وأكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في كلمة استهل بها القمة على أهمية العلاقات بين الدول العربية ودول أميركا الجنوبية، وحرص السعودية على تنميتها وتعزيزها في المجالات كافة، وقال «إننا نشعر بالارتياح للتوافق والتقارب بين وجهات نظرنا تجاه عدد كبير من القضايا والمسائل الدولية»، وأشاد بالمواقف الإيجابية لدول أميركا الجنوبية المؤيدة للقضايا العربية، وخصوصاً القضية الفلسطينية. وقال: «نتطلع إلى تنسيق مواقفنا تجاه القضايا المطروحة على الساحة الدولية، ومكافحة الإرهاب، والتطرف، ونشر ثقافة السلام والحوار».

واكتسبت هذه القمة أهمية خاصة لجهة مكان انعقادها وفي ظل تفاقم أزمة علاقات الدول العربية وخاصة الخليجية بإيران، التي تحظى بنوع من تعاطف دول القارة اللاتينية التي يحكمها يساريون ينظرون، تقليدياً بإيجابية نحو خصوم واشنطن، وعملت السعودية على الحديث باسم الدول العربية من خلال مظلة الجامعة العربية ما مكنها من الوقوف في موقع مريح أمام الدول الجنوب أمريكية، وانتزاع مواقف سياسية من هذه الدول التي ترتبط بعلاقات وثيقة بإيران «خاصة البرازيل وفنزويلا» لكن هذا لم يمنعها من إدانة التصرفات الإيرانية في المنطقة العربية، ونجحت السعودية في إطار سياسة التصدي إلى الدور الإيراني في المنطقة من استقطاب دول أمريكا اللاتينية نحو مواقفها من مختلف القضايا العالقة في المنطقة.

يذكر أن حجم التبادل التجاري بين السعودية ودول أميركا اللاتينية بلغ ٣٧,٥ مليار ريال، ما يعادل ١٠ مليارات دولار خلال العام الماضي ٢٠١٤م، مقابل ٤٢,٤ مليار ريال، ما يعادل ١١,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠١٣م، وقد بلغت قيمة الصادرات السعودية لدول أميركا الجنوبية خلال العام ٢٠١٤م، نحو ١٤,٧ مليار ريال، ما يعادل ٣,٩ مليارات دولار، فيما استوردت المملكة من دول أميركا الجنوبية سلعًا بقيمة ٢٢,٨ مليار ريال، ما يعادل ٦,١ مليارات دولار، وتشمل السلع المستوردة من البرازيل، الحليب والذرة الصفراء وفول الصويا والسكر وعصير البرتقال والخشب وجرارات زراعية، ومحركات طائرات دوارة أو يتم الاشتعال فيها بالشرر، وأجهزة أخرى.

لقد أدانت القمة ما اعتبرته التدخل الإيراني في شؤون الدول العربية، باعتباره انتهاكا لقواعد القانون الدولي ومبدأ حسن

# القمة اعتبرت التدخل الإيراني في الشؤون العربية انتهاكاً للقانون وطالبت طهران بعدم الاستفزاز ورحبت بالحل السياسي في سوريا

الجوار، وسيادة الدول، وطالب إعلان الرياض إيران بالكف عن الأعمال الاستفزازية ، كما رحّب البيان بنتائج مؤتمر فيينا الدولي من أجل التوصل لحل سياسي للأزمة السورية، يضع حدا لمعاناة الشعب السوري، وأكد الإعلان الحاجة الماسة للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ ، كما طالب جميع الأحزاب الشرعية في اليمن باحترام قرارات مؤتمر الحوار الوطني وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي، وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأشار إلى جهود موريتانيا من أجل إحلال الأمن والسلام في جمهورية مالي، ضمن الوساطة الدولية، كما دعا الإعلان دول القمة إلى الحث على تشجيع المفاوضات الثنائية ،تشجيع التجارة وتدفق الاستثمار ،إضافة إلى دعم الاستثمار .

ودعا الإعلان إلى النظر في توقيع اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة، وتفادي الازدواج الضريبي، بالتوافق مع قواعد وأنظمة الضرائب الوطنية، وحماية وتشجيع الاستثمار، بما يتيح الإطار القانوني لتحفيز الاستثمار والتدفق التجاري للإقليمين، وتبادل الخبرات مع دول أمريكا الجنوبية في مختلف المجالات السياحية والتراث العمراني، وتنظيم الرحلات والفعاليات السياحية، والتنقيب عن الآثار، وإقامة أسابيع إعلامية سياحية. كما رحب الإعلان، بتوقيع الاتفاقية الإطارية للتجارة والتعاون الاقتصادي، والتأكيد على رغبة الطرفين بتقوية العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.

ورحب الإعلان أيضا، باتفاقية التوأمة الموقّعة بين كراكاس عاصمة فنزويلا البوليفارية، والقدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين في مايو ٢٠١٥م، وأعرب عن قلقه إزاء الأوضاع المتردية في اليمن، وما يتعرض له الشعب اليمني من تحديات، نتيجة الانقلاب الحوثي، وتورط الرئيس السابق علي عبدالله صالح ، والاعتماد على قوى خارجية بهدف الاستيلاء على السلطة، ما نتج عنه تهديد خطير لأمن واستقرار ومستقبل اليمن، و انتهاك حقوق الإنسان، ووقوع ضحايا من المدنيين، إضافة إلى صعوبة وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها.

قمة الرياض وفرت الفرصة لبناء علاقات شراكة استراتيجية بين الجانبين لا سيما في مجالات التكنولوجيا، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وصناعة الطائرات، وموارد المياه، ومكافحة التصحر، إلى جانب تعزيز العمل المشترك في مجال مكافحة الإرهاب وحل قضايا العالم والمنطقة من خلال المرجعيات الدولية، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تفعيل القرارات الدولية والاتفاقيات الثنائية، وعليه فإنه من الضرورة بمكان التركيز على تقوية التعاون الاقتصادي بين الطرفين، فدول أمريكا اللاتينية وإن كانت مازالت نامية فإن لها تجارب ناجحة مازالت مستمرة للقفز من تصنيف الدول النامية للدول الأكثر تقدماً كما هو الحال في التجربتين البرازيلية والأرجنتينية حيث ينمو الاقتصاد بسرعة وبتطور واضح في كافة المجالات، ويمكن من خلالهما نقل تجاربهما إلى الدول العربية للاستفادة من تجاربهما في تعزيز التنمية المستدامة لبناء اقتصاد سليم قادر على المنافسة وله القدرة كذلك على استحداث وظائف باستمرار، وكذلك بقيمة مضافة تتلخص في المرونة على التغلب على الأزمات الاقتصادية مهما استفحلت. ويعزز تفاؤل إمكانية نجاح التعاون الاقتصادي بين المجموعة العربية واللاتينية هو أن كل من دولة الفكرة البرازيل ودولة الانطلاق الحقيقي للتعاون والتكامل الاقتصادي المملكة، كلاهما عضو لأهم مجموعة اقتصادية دولية وهي مجموعة العشرين، التي تضم الدول الأكثر تأثيراً في اقتصاد العالم.

ولجعل التعاون الاقتصادي حقيقة واقعة فلابد من ضخ استثمارات مهمة بين الجانبين، ومثلاً في الحالة السعودية - البرازيلية، يمكن لهما التعاون في قطاع البتروكيماويات والذي استثمرت فيه المملكة مبالغ ضخمة وبخبرة واسعة يحتاجها الاقتصاد البرازيلي، وفي مقابل ذلك يمكن للمملكة الاستفادة من خبرة البرازيل في إقامة مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي يحتاجها أي اقتصاد يرغب في خلق تنمية مستدامة وفي تنويع مصادر إيراداته ميزانيته. ويمكن تطبيق نموذج التعاون السعودي البرازيلي على أوجه التعاون بين دول المجموعة العربية اللاتينية كل دولة حسب احتياجاتها وما تتميز به.

كذلك فمن الأهمية أن يواكب اللقاءات السياسية بين مسئولي المجموعتين معرض اقتصادي يقام بالتناوب في أحد دول المجموعتين لتعريف رجال الأعمال والشركات العاملة في دول المجموعتين بفرص التعاون والاستثمارات بينهما، على أن يقام هذا المعرض كل سنتين على أقل تقدير لإعطاء المناخ المناسب والضروري للدفع بالتعاون الاقتصادي بين دول المجموعتين نحو أفق أرحب وبالسرعة المرجوة.

* باحث في الشؤون العربية والإقليمية - مصر

# دولة الإمارات: 44 عاماً من الإنجازات.. وتجربة اتحادية رائدة

**إذ تحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة باليوم الوطني الرابع والأربعين في الثاني من ديسمبر الجاري، فإنها تحتفل بجني ثمار مسيرة من التنمية الحضارية الشاملة في مختلف المجالات لتصبح دولة عصرية من طراز فريد، حيث حققت منجزات كبرى خلال فترة زمنية قصيرة منذ قيام الدولة الاتحادية عام ١٩٧١م، لتضم سبع إمارات وفقاً للدستور الذي يحدد طبيعة الحكم وركائز الاتحاد وأهدافه.**

آراء حول الخليج ـ أبو ظبي

إن كانت الإمارات تحتفل بمرور ٤٤ عاماً على قيام الاتحاد، إلا إنها ضاربة في أعماق التاريخ، فهي جزء من حضارة عريقة تعود جذورها إلى أكثر من أربعة آلاف عام قبل الميلاد طبقاً لما أكدته القطع الأثرية التي تم العثور عليها على أرضها، لكن وضع لبنة الدولة الحديثة قادة عظام دخلوا التاريخ ، وكانت الانطلاقة عندما اجتمع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والشيخ الراشد بن سعيد آل مكتوم ـ رحمهما الله تعالى ـ في بداية شهر نوفمبر عام ١٩٦٨م، لغرس نبتة حلم الوحدة، الذي تلاه اجتماع لحكام الإمارات السبع في دبي ( ٢٥ ـ ٢٧ فبراير ١٩٦٨م) حيث تم إقرار قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة، ثم جاء اجتماعهم في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م، لإعلان قيام هذا الصرح الكبير الذي اكتمل عقده بانضمام إمارة رأس الخيمة في العاشر من فبراير عام ١٩٧٢م، وتم انتخاب المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان رئيساً للدولة والمغفور له بإذن الله تعالى الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائباً للرئيس.

ولقد خاضت دولة الإمارات تجربة تنموية تمخضت عنها نتائج محل إعجاب الكثير من دول العلم المتقدمة، وأصبحت تأتي على رأس قائمة التصنيف العالمي في الكثير من المؤشرات الاقتصادية والتنموية الدولية، وهي عضو في مجلس التعاون الخليجي وتبلغ مساحتها نحو ٨٢٨٨٠ كيلو متراً مربعاً ويعيش على أرضها حوالي ٨,١٩ مليون نسمة، وسجل إجمالي الناتج المحلي لها في عام ٢٠١٣م، ١٠٢٥,٦ مليار درهم بنسبة نمو بلغت ٤,٤٪ مقارنة بالعام الذي سبقه.

وتبوأت الإمارات طبقاً للتقرير السنوي للتنافسية العالمية ـ عام ٢٠١٥م، مراتب الصدارة في أكثر من ٤٠ مؤشراً ومعياراً دولياً، وتراوح ترتيبها بين العشرة الأول في أكثر من ١٢٠ مؤشراً، حيث جاءت في المرتبة الأولى عربياً والرابع عشرة عالمياً لمؤشر الرضا والسعادة لعام ٢٠١٣م، وتصدرت الدول العربية وضمن أفضل عشر دول عالمياً في سهولة ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٤م، وجاءت في المرتبة ٢٨ عالمياً والأولى في الشرق الأوسط الأكثر تطوراً في قطاع السفر والسياحة، كما احتلت المرتبة الأولى عربياً و المرتبة السادسة والثلاثين عالمياً في الابتكار العالمي، واهتمت بتحديث بنيتها التحتية ودخلت عصر الاستخدام السلمي للطاقة النووية وأبرمت عقوداً بقيمة ٩,١٥ مليار درهم مع الشركات العاملة في هذا المجال في إطار تطوير هذا القطاع .

وتأتي الإمارات من أفضل عشر دول من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي طبقاً للبنك الدولي، كما توقع الخبراء أن يرتفع دخل الفرد الإماراتي إلى ٥٧ ألف دولار بحلول عام ٢٠١٨م، وحوالي ٨٠ ألف دولار عام ٢٠٢١م، وحاليا تحتل المركز الرابع عالمياً بين أغنى دول العالم على أساس نصيب الفرد بقيمة ٤٩,٨٨ ألف دولار، فيما أوضح مركز الإحصاء في أبو ظبي أن الإمارة تحتل الترتيب الأول عالمياً من حيث متوسط

نصيب الفرد من أجمالي الناتج الوطني، وتأتي في المرتبة الخامسة عشرة كأفضل اقتصاد في العالم، وتهدف أن تكون من بين أفضل ١٠ اقتصادات عالمية بحلول عام ٢٠٢١م، فيما يتوقع خبراء اقتصاديون أن تبلغ نسبة النمو في الاقتصاد الإماراتي عام ٢٠١٦م، حوالي ٣,٥٪ رغم انخفاض أسعار النفط بصورة كبيرة.

وجاءت في المركز الثاني عشر عالمياً، والأولى عربياً في مؤشر البنية التحتية والنقل الجوي، حيث يساهم هذا القطاع بنسبة ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. كما قطعت الإمارات شوطاً كبيراً في الارتقاء بالتعليم والتخلص من الأمية حيث تتجاوز نسبة المتعلمين في الدولة ٩٤٪ وكذلك في القطاع الصحي وغيره.

وعلى صعيد العمل الخليجي المشترك فالإمارات تعمل مع شقيقاتها دول مجلس التعاون الخليجي على تثبيت التعاون وتحقيق المزيد من التكامل الخليجي وتفعيل منظومة مجلس التعاون في كافة المجالات حتى تتحقق الوحدة الخليجية المنشودة في إطار التقدير السليم للتحديات والمخاطر التي تواجه دول المجلس جراء عدم استقرار المنطقة وتأثرها بالصراعات والمؤامرات الدولية والإقليمية.

وعلى المستوى العربي والإسلامي، تقوم دولة الإمارات بدور ريادي وفاعل في دعم القضايا العربية العادلة خاصة القضية الفلسطينية، وكذلك دعم الاستقرار واحترام رغبة واختيارات الشعوب العربية بعد أن اجتاحت المنطقة أحداث ما يسمى الربيع العربي التي قوضت الأمن والاستقرار في العديد من الدول العربية، حيث تواجه المنطقة العربية عدة مخططات ومؤامرات للنيل من وحدتها واستقرارها وأمنها واقتصادها، وقدمت دولة الإمارات الكثير من الدعم المالي والسياسي والدبلوماسي لهذه الدول وشعوبها من أجل قطع الطريق على المؤامرات والتدخل الخارجي في شؤون الدول العربية.

ومن جهتها، تقف دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية بجوار دولة الإمارات في قضاياها العادلة خاصة تجاه احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى- طنب الكبرى - طنب الصغرى)، فقضية هذه الجزر المحتلة موجودة دائما في قمم دول مجلس التعاون والقمم العربية، وهناك موقف خليجي وعربي واضح وغير قابل للمساومة حول ضرورة جلاء إيران عن هذه الجزر الإماراتية العربية المحتلة.

على الصعيد الإقليمي والدولي، تقف دولة الإمارات العربية المحتلة بقوة وصلابة وبكافة السبل في مواجهة الإرهاب وتجفيف منابعه والتصدي له على كافة الصعد في المنطقة وخارجها، ولدولة الإمارات حضور دولي فاعل على الساحة الدولية ومع كافة دول العالم حيث قطعت شوطاً كبيراً في تنويع الشراكات الدولية وكذلك تنويع مصادر التسليح، ويتجسد ذلك في زيارات كبار المسؤولين في دولة الإمارات مؤخرا لروسيا ودول جنوب شرق آسيا، إضافة إلى حجم تجارة الإمارات مع هذه الدول.

# مملكة البحرين .. نجاح رؤية بناء الإنسان

**تحتفل مملكة البحرين الشقيقة باليوم الوطني يومي السادس عشر والسابع عشر من ديسمبر منذ عام ١٧٨٣م، وهذا اليوم يحمل ذكرى تأسيس البحرين الحديثة على يد المؤسس أحمد الفاتح. طيب الله ثراه. مع أن مملكة البحرين كدولة هي قديمة جداً وذات حضارة عريقة ضاربة في عمق التاريخ منذ قبل الميلاد، وكانت تُعرف باسم بلاد "دلمون" حيث توجد الكثير من الآثار التي تدل على قدم هذه الحضارة العريقة في الزمن الغابر، وعرفت أيضا بأرض الخلود، وفي صدر الإسلام عرفت باسم «اوال».**

آراء حول الخليج - المنامة

إذا كانت البحرين ذات تاريخ خالد، فهي ذات حاضر مزدهر يقوده الملك حمد بن عيسى آل خليفة منذ تولى مقاليد الحكم عام ١٩٩٩م، حيث خطت مملكة البحرين خطوات هامة وسريعة على طريق الإصلاح والتنمية والاستقرار، ويقود الملك حمد بن خليفة المشروع الإصلاحي الكبير والمتعدد التوجهات، والذي وضع مملكة البحرين على طريق التقدم، ولعل أبرز ما يتضمنه هذا المشروع الإصلاحي هو عودة الحياة البرلمانية الأمر الذي أسهم في تعزيز الاستقرار وترسيخ الأمن.

وعلى الصعيد الاقتصادي ركزت سياسة الملك حمد بن عيسى على تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية حتى لا يكون اقتصاد البحرين عرضة للتقلبات والأزمات العالمية انطلاقاً من نظرية مهمة وهي "الاستثمار في الإنسان" ، والانفتاح على العالم وفقاً لرؤية واضحة تضع في اعتبارها أن مملكة البحرين دولة خليجية عضو في مجلس التعاون الخليجي، ودولة عربية عضو في جامعة الدول العربية، ودولة إسلامية عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، ودولة لها دورها وحضورها وتأثيرها على المسرح الإقليمي والعالمي كونها عضو في الأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية والإقليمية.

وأبدت مملكة البحرين اهتماماً كبيرًا بالتنمية البشرية، وتطوير البنى التحتية والخدمات، مع تقديم حوافز للاستثمار، وتطوير التشريعات ما جعلها بيئة جاذبة للاستثمارات، ومقراً للشركات الدولية الكبرى، وقد ساعد مجلس التنمية الاقتصادية الذي يرأسه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على تسريع وتهيئة المناخ الاقتصادي وتطوير التشريعات وتقديم الحوافز وتشجيع الاستثمار في البحرين ما جعلها دولة جاذبة بقوة للاستثمارات الخليجية والعالمية.

وتؤكد تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نجاح سياسة البحرين وتميزها في مجال التنمية البشرية، حيث تبوأت المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية لعدة سنوات، منذ عام ١٩٩٥م، بينما يتراوح تصنيفها حاليا بين المرتبة الأولى والرابعة، فيما سجل الاقتصاد البحريني عام ٢٠١٣م، نسبة نمو بلغت ٦,٨٪ وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٣م، حوالي ٣٢,٩ مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي إلى ٢٥,٨ ألف دولار.

وعلى طريق تنويع مصادر الدخل، وفرت مملكة البحرين مناطق صناعية مكتملة المرافق والخدمات، ما جعل أربع مناطق حرة بحرينية ضمن أفضل ٢٥ منطقة اقتصادية خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، وفوز منطقة البحرين العالمية للاستثمار بالمرتبة السادسة ضمن أفضل منطقة في الشرق الأوسط، الأمر الذي أوجد سمعة دولية ورصيداً كبيراً لمملكة البحرين في هذا المجال.

وفي المجال المالي والمصرفي حققت البحرين شهرة عالمية ما جعلها عاصمة المال في الشرق الأوسط وواحدة من العواصم العالمية في هذا الصدد حيث تستضيف ٤٠٦ من المؤسسات المالية العالمية، كما أن مساهمة هذا القطاع من الناتج الإجمالي المحلي تبلغ ١٥,١٪.

ولم تكتف مملكة البحرين بما حققت في المجال الاقتصادي والتنموي بل وضعت خطة بعيدة المدى وهي بمثابة استراتيجية البحرين ٢٠٣٠ لتحقيق المزيد من تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتوفير المزيد من فرص العمل وتحقيق العدالة المجتمعية والاقتصادية، حيث تعد رؤية البحرين ٢٠٣٠ تجسيدا حقيقيا لمبادئ الميثاق الوطني البحريني الذي يرسم خطوات مملكة البحرين نحو المستقبل، وتأتي هذه الرؤية لتحمل طموحات مملكة البحرين وتجسد رؤيتها للمستقبل.

وعلى صعيد العلاقات البحرينية ـ الخليجية، تعمل البحرين دائماً على وحدة الصف الخليجي وتقوية بنيانه، وتدعو المنامة إلى تفعيل قرارات القمم الخليجية لتفعيل عمل المؤسسات الخليجية الجماعية، بل تتبنى التحول من صيغة التعاون إلى صيغة الاتحاد حتى تتحقق الفوائد المرجوة من الوحدة الخليجية.

كما تأتي السياسة الخارجية لمملكة البحرين منسجمة مع السياسة العامة التي تنهجها المنامة منذ تأسيس البحرين الحديثة عام ١٩٧١م، والتي تعتمد على عدم التدخل في شؤون الأخرين مع عدم السماح للأخرين بالتدخل في شؤونها، وهي تؤمن بسياسة حسن الجوار، وتعمل جاهدة على مقاومة الإرهاب الذي يستهدف هذه الدولة المسالمة خاصة المحاولات الإيرانية المستمرة لزعزعة أمن واستقرار هذه الدول المستقلة العضو في كافة المنظمات الإقليمية والدولية

ووصف وزير خارجية مملكة البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة في تصريحات صحفية مؤخراً ما تقوم به إيران هو " حرب رخيصة تديرها إيران من خلال عملاء منتشرون هنا وهناك، وميليشيات، وليس طائرات ولا بوارج ولا حاملات طائرات ولا جيوش جرارة ، هناك عملاء يفجرون ويقتلون" واعتبر الشيخ خالد آل خليفة أن البرنامج النووي الإيراني قابل للتطور ليمثل تهديداً للمنطقة ، لكن المخاطر الأخرى تتمثل في نشر إيران للإرهاب والإرهابيين في المنطقة، مشيراً إلى أن إيران تمثل التحدي الكبير للمنطقة مستشهداً بما تقوم به إيران في العراق وسوريا وما حاولت القيام به في اليمن، إضافة إلى ما تحاول تنفيذه من مخططات تستهدف أمن واستقرار بلاده .

وتجد مملكة البحرين الدعم والتأييد من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية في كافة المحافل الدولية والإقليمية حيث تستشعر هذه الدول خطورة المخططات الإيرانية التي تستهدف مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي وكافة المنطقة العربية، وهذا ما تؤكد عليه كافة القمم الخليجية والعربية.●

# قطر .. من التاريخ إلى العصرنة

**تحتفل دولة قطر الشقيقة في الثامن عشر من ديسمبر كل عام باليوم الوطني في تقليد راسخ منذ عام ١٨٧٨م، ففي ذلك اليوم من القرن التاسع عشر الميلادي أسس الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني .رحمه الله .الدولة القطرية الحديثة، وأرسى دعائم الوئام والألفة بين أبناء الشعب القطري، وهذا ما رواه الرحالة البريطاني وليم بلجريف الذي زار قطر في عام ١٨٦٢م، وقال إنه عندما التقى الشيخ جاسم لاحظ أن الرجال الذين كانوا يلتفون حوله يحيطونه برابط متين من الألفة رغم تنوع قبائلهم.**

آراء حول الخليج ـ الدوحة

ثم تطورت قطر في العصر الحديث وخطت خطوات مهمة على طريق النهضة والعصرنة، فبالرغم من كونها من بين الدول الخليجية الصغيرة من حيث تعداد السكان والمساحة، إلا أنها أصبحت تحتل موقعاً مرموقاً على المستوى الإقليمي والعالمي، وبعد أن كان الاقتصاد القطري يعتمد على الغوص واستخراج اللؤلؤ، انتقل للاعتماد على صادرات النفط والغاز، حيث عززت قطر مكانتها كمصدر عملاق للغاز الطبيعي المسال بإنتاجها ٧٧ مليون طن متري سنوياً مع احتياطات نفطية مؤكدة تصل إلى ٢٥,٧ مليار برميل، ومن ثم أصبحت واحدة من أغنى دول العالم من حيث معدل دخل الفرد. وواكب ذلك تطورات مهمة في النظام السياسي للبلاد وقد بدأ ذلك مع إقرار القانون الأساسي عام ١٩٧٠م، ثم اعتماد الدستور الدائم لقطر عام ٢٠٠٥م، وما تبع ذلك مثل الاستفتاء على الدستور وتنظيم الانتخابات المحلية والمهنية، ولعل من أهم ضمانات للاستقرار في دولة قطر وجود عائلة آل ثاني على سدة الحكم وقيادة الأمير للبلاد في إطار توافق سياسي ومجتمعي وإصلاح وتطور يخدم الدولة والشعب القطري ويساهم في استقرار منطقة الخليج برمتها، خاصة في ظل منظومة مجلس التعاون وما قدمه المجس لشعوب ودول الخليج ، وما يمكن أن يقدمه في المستقبل خاصة في ظل السعي الخليجي الحثيث للتحول من منظومة التعاون إلى منظومة " الاتحاد".

وبين هذا وذاك شهد الاقتصاد القطري أداءً قويا خلال السنوات الأخيرة، ففي العام الماضي ٢٠١٤م، بلغت نسبة النمو في الاقتصاد القطري ٢,٤٪ وحققت الموازنة العامة للدولة فائضاً بلغ نحو ١٢٣,٥ مليار ريال قطري بنسبة ١٦٪ من الناتج الإجمالي المحلي، فيما حقق ميزان المدفوعات فائضا بلغ حوالي ٢٠٠ مليار ريال، ووصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الماضي نحو ٧٧١ مليار ريال ، وساهم القطاع النفطي بنسبة ٥٠,٥٪ ، فيما شهد القطاع غير النفطي نمواً خلال العام الماضي بنسبة ١٣,٠٨ ٪ ليحقق نحو ٤٤,١ مليار ريال ليصل إجمالي رصيد هذا القطاع ٣٨١,٦ مليار ريال، وتشير بيانات مصرف قطر المركزي أن موجودات المصرف خلال العام الماضي بلغت ٢١,٥٣ مليار ريال

وعلى صعيد السياسة الخارجية الدولية والإقليمية لدولة قطر اضطلعت الدوحة بدور مهم في دعم سياسة دول مجلس التعاون الخليجي وبما يحافظ على استقرار المنطقة وهي رئيسة القمة الخليجية في دورتها الحالية التي ستنتهي في نهاية ديسمبر الجاري، وتساند قطر توجه دول المجلس نحو المزيد من التلاحم والوحدة لتكون دول مجلس التعاون منظومة قوية متحدة، ترسي أسس الإسلام والاستقرار والأمن في المنطقة ومن ثم في الشرق الأوسط والعالم.

وقد نهج أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني منذ توليه الحكم في شهر يونيو ٢٠١٣م، نهج والده الشيخ حمد آل

ثاني فـأولى اهتماماً كبيراً لقضايـا دول مجلس التعاون الخليجي والقضايـا العربيـة، وكذلك ركـز على الشـأن الداخلي من خلال ترتيـب البيت القطري، فبعـد أن تولى الشيخ تميـم السلطة أولى اهتمامـاً كبـيراً للشـأن الداخلـي، وتجسد ذلـك عندمـا أعلنت الحكومـة القطريـة في مايو مـن العام الماضي عـن مشروع قانون العمـل الجديد الذي تضمن حزمة مـن الإجراءات التي تصب في مصلحـة العامـل، وفي إطار سياسـة الشيخ تميـم لترتيب الوضع الداخلي أصدر أمراً أميرياً في نوفمبر ٢٠١٤م، بتعيين أخيه الشيخ عبد الله بن حمد آل ثاني، نائباً له وجاء ذلك في إطار رؤية للدولة بإعطاء فرصة للشباب في إدارة دفة الحكم.

وعلى صعيـد السياسة الخارجية انتهجت دولـة قطر سياسة تعتمد على أدوات القوة الناعمـة مثل الإعلام والتعليم، والثقافة، والرياضة، والاقتصاد، والمساعدات الإنسانية، وغيرها ، وارتكزت في ذلك على عـدة مرتكزات منها: التحالفات والتنسيق مع القوى الكبرى المؤثرة على الساحة الإقليمية والعالمية، وكذلك العمل وفقاً لاستراتيجيـة تشكيـل صورة ذهنيـة ناصعة عن الدولـة القطرية والشعـب القطري، واتباع سياسـة حُسن الجوار مع الدول المجودة في الإقليـم، في إطـار سياسة عامة لدولة قطـر ترتكز على تثبيت السلم والأمن الإقليميين، انطلاقاً من الستور القطري الذي ينص في مادتـه السابعة علـى " السياسـة الخارجية للدولـة تقوم على مبدأ توطيـد السلم والأمن الدوليين" لذلك تتبـع الدوحة سياسة تشجيـع فض الخلافات الدولية بالطـرق السلمية دون اللجوء إلى العنف واستخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتعاون مع المنظمات الأممية والدول المحبة للسلام، مع احـترام رغبة الشعوب في تقرير مصيرها وتحديد مستقبلها وفقاً لما تراه هذه الشعوب.

لقـد وظفت قطـر أدوات الدبلوماسيـة في التفاعل بين طرفي المعادلـة السياسيـة في الداخـل والخـارج، فـإذ اهتمـت الدوحة بالبناء الداخلـي واستكمال عناصر التطور وملاحقة ركب التطور العالمـي ، تفاعلت مع قضايا المنطقـة وأزماتها خاصة بعد أحداث ما يسمى بثورات الربيـع العربي، إضافة إلى قضايا الأمة الكبرى وفي مقدمتهـا القضية الفلسطينية، وانتهج صانع القرار السياسي القطـري في تنفيـذ ذلك سياسـة منفتحـة ومتوازنـة تعتمد على خطاب واضح وشفاف دون إقصاء أو استبعاد أي أطياف المشهد، مع استقـلال القرار السياسي، لذلك كانـت أهم سمات السياسة الخارجية القطرية في العقد الأول من القرن الميلادي الحالي، هي سياسة "الوساطة" لحل الخلافات الدولية والإقليمية وقد نجحت الدوحة في تحقيق مصالحات مهمة خاصة بين أطراف متعددة في المنطقـة العربية، ولم تقف الدوحة عنـد "الوساطة" بل تجاوزتها إلى مبدأ الدبلوماسية الوقائية أو الاستباقية ما جعل صانع القرار السياسي في الدوحة يتحـرك في هامش إقليمي ودولي ساعد على نزع فتيل أزمات عصية ظلت تراوح لسنوات قبل حسمها.●

# التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج: المتغيرات والحلول

**تتناول هذه الدراسة محاور رئيسية هي: أولاً المقصود بمفهوم التوازن الإستراتيجي وأبعاده المختلفة والسمات الرئيسية التي تحقق هذا التوازن، ثم طبيعة التوازن الإستراتيجي بالتركيز على الشق العسكري والأمني والاقتصادي بين دول الخليج وإيران ليس فقط في منطقة الخليج ولكن كذلك التوازن الإستراتيجي في الدوائر المحيطة بالخليج والتي تشهد امتداداً إيرانياً خاصة في دول الجوار الخليجي المباشر (اليمن – العراق – سوريا). كما تتناول الدراسة مواجهة التداعيات المتوقعة للمتغيرات الدولية خاصة الدور الروسي في المنطقة ودخول روسيا كطرف فاعل في قضايا الإقليم بعد تدخلها العسكري في سوريا، وتبلور نوع من التقارب والتنسيق الروسي الإيراني في محاولة لاستكشاف تداعيات ذلك كله على حجم الاستقرار والأمن في الخليج ومستقبل التوازن الاستراتيجي في المنطقة وصولاً إلى رؤية مقترحة بخصوص مجمل هذه التطورات وكيفية تحقيق التوازن الاستراتيجي بأبعاده المختلفة.**

د. محمد مجاهد الزيات *

## أولاً مفهوم التوازن الاستراتيجي:

يرى كثير من الخبراء أن المقصود بالتوازن هو حالة الإستقرار أو التعادل فيما يتعلق بقياس القدرات الشاملة للدول أي القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية كما يرون أن الاستراتيجية وباختصار شديد هي علم وفن استخدام القدرات الشاملة لدولة أو مجموعة من الدول لتحقيق أقصى قدر ممكن لتحقيق الأهداف والسياسات التي تسعى لاتخاذها تلك الدول سواء في زمن الحرب أو زمن السلم، ويرون أن التوازن الاستراتيجي تبعاً لذلك هو الحالة التي تتعادل أو تتكافأ أو تتوازن عندها القدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية لدولة أو مجموعة من الدول التي يجمعها اطار واحد مع غيرها ضمن هذا الإطار حيث تكفل لها مواجهة التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها سواء منفردة أو مجتمعة وكذلك ردع المخاطر التي تتعرض لها والقدرة على التحرك السريع لإعادة الإستقرار والتوازن عند اختلاله لتحقيق الإستقرار.

مفهوم التوازن الإستراتيجي على النحو السابق يعني تعادل أو تكافؤ مجموعة من المتغيرات التي تساهم في تحقيق حالة الإستقرار في الإقليم وتوصف هذه الحالة بالتوازن الاستراتيجي المستقر أما إذا تغيرت أو اختلت حالة التعادل أو التكافؤ فيصبح التوازن الاستراتيجي غير مستقر أو عدم توافر التوازن الاستراتيجي بصفة عامة. والتوازن الاستراتيجي هنا كما يرى الخبراء له أبعاد ثلاثة أساسية أولها التعادل والتكافؤ بين القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية لدولة أو لمجموعة الدول أو القوة الشاملة للقوى الفاعلة في منطقة أو إقليم وثانيها مرونة وفاعلية الأطراف الفاعلة في هذه المنطقة وقدرتها على التعامل مع محاولات إخلال هذا التوازن، وثالثها مدى رضا أو رفض القوى الإقليمية الأخرى أو الدولية لمرجحات حالة التوازن الاستراتيجي التي تسود المنطقة.

ومن ناحية أخرى فإن تحقيق التوازن الاستراتيجي بأبعاده وسماته السابقة أي تعادل القدرات المرتبطة بالقوة الشاملة للدولة أو مجموعة الدول في الإقليم ومرونة وفاعلية حركة تلك الدول ومواقف القوى الدولية والإقليمية ذات التأثير إنما يستند بالدرجة الأولى على قوة وتأثير تلك المجموعة من الدول المعنية لتحقيق التوازن الاستراتيجي في مواجهة الأطراف الأخرى المنافسة وقدرتها على حشد التحالفات اللازمة لدعم هذا الاستقرار. ونشير هنا إلى أن قوة هذه الدول تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى أو الأطراف الأخرى ونعني بالقوة هنا توافر الإرادة والرغبة لتحقيق التوازن الاستراتيجي بغض النظر عن حجم الدولة أو تفاوت قدارتها الشاملة، فالمعيار الشامل هنا هو قدرتها على إنتاج القوة وممارسة التأثير.

وتاريخياً كانت الدول تمارس قوتها لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع الدول المنافسة لها من خلال أداتين رئيسيتين هما الحرب والدبلوماسية وتقرر الدول متى تأخذ بأي من هاتين الأداتين أو كلاهما أو التهديد باستخدامهما وإذا كانت الأداتان

وسيلتين لتحقيق القوة فإن مجرد التهديد بهما أصبح أداة للردع، وقد تطـورت أشكال القوة والتأثير لتحقيـق التوازن الاستراتيجي من خلال الأدوات الاقتصادية والإعلامية والنفسية فتعددت تبعاً لذلك أدوات الدول لتحقيق التوازن الاستراتيجي.

لقد شهدت الفـترة الأخيرة تصعيداً إيرانيـاً لفرض الهيمنة على المنطقة، وجاء الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية ليوفر نوعـاً من الشرعية الدوليـة لإيران بدأت تسعـى لتوظيفها لتنفيذ مشروعهـا السياسـي، ورغـم أن هذا الاتفاق قد نـزع فتيل التوتر بـين إيران والولايـات المتحدة بصفة خاصـة إلا أنه زاد من حجم القلق الخليجي، وفرض ضرورة التحرك لضبط الحركة الإيرانية الإقليميـة حتـى لا تخل بالتـوازن الاستراتيجي سـواء على ضفتي الخليج أو دوائر الجوار الإستراتيجية ذات التأثير المباشر.

لقـد سبق أن أوضحنا استحالـة أن يكون التفاهم الذي تحقق بين طرفي الاتفاق النووي قد انحصر في القضايا النووية، فالواقع يكشـف أنه قـد ترافق مع هذا الاتفـاق تفاهمات أخـرى مباشرة وغير مباشرة تتعلـق بالنفوذ الإقليمي لإيران في المنطقة. ولا شك أن قبولهـا كطـرف أصيل فيما يطـرح من مبادرات لحـل الأزمة السورية يوضح طبيعة هذه التفاهمات التي ترجح مصادر متعددة أن هذه التفاهمات وما تضمنته من تنازلات كانت في إطار إغرائها ودفعها للتجاوب مع شروط الاتفاق النووي.

وبصفة عامة فإن الحركة الإيرانية في مجملها والتي انعكست في تزايد النفوذ في العراق وامتلاك تأثير متزايد على عملية صنع القـرار في بغداد والحضـور المباشر في أغلـب عناصر ومحركات الأزمـة السورية ومحاولات الإخـتراق في اليمن، وتثبيت النفوذ في لبنان وجميعها دول تمثل مجالاً حيوياً لكل من دول مجلس التعاون الخليجي خاصة السعودية ودولة الإمارات وكذلك مصر والأردن.

## التوازن العسكري بين دول الخليج وإيران

زادت حـدة التوتر في العلاقات بين إيـران من جانب وغالبية الـدول العربيـة الخليجية من جانب آخر في الفـترة الأخيرة، وقد تصاعدت حدة التوتر إلى مستوى جديد عقب التدخلات الإيرانية في الشأن البحرينـي واكتشاف منظمات إرهابيـة تعمل بالتنسيق مـع إيـران في كل من البحريـن والكويت وكذلك عقـب المحاولات الإيرانية لتهديد الأمن القومي السعودي بصورة مباشرة من خلال تبني ودعم الإنقلاب الحوثي في اليمن وضرب المؤسسات الشرعية وهو ما فرض التدخل السعودي مدعوماً عربياً ويعمل على استعادة الشرعيـة في اليمـن ومحاصرة التمدد الإيـراني الذي هدد الأمن والمصالح الخليجية والعربيـة عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (باب المندب) بوجه عام وهدد الأمن القومي السعودي والخليجي بصفـة عامة. وقد زاد مستوى التوتر عندمـا أعلنت إيران تحرك الأسطـول الإيـراني نحـو منطقة التوتـر وقريباً من بـاب المندب وتحرك الأساطيل العربية (السعودية ومصر على وجه التحديد) والطـيران العسكري لعـدة دول عربيـة في منطقة الأزمـة، الأمر الـذي أثار الحديث عن تقييم القـوة العسكرية للطرفين الخليجي

والعربـي من جانب وإيران من جانب آخر وأثيرت التساؤلات حول طبيعة التوازن العسكري الخليجي مع إيران في مستوياته المختلفة.

وبالرجـوع إلى موقـع "جلوبـال فاير بـاور" والـذي تتضمن دراستـه فحوى بيانات عـن الجيوش والقوة الشاملـة لـ ١٢٦ دولة من أنحـاء العالم كشفت المقارنة بين القدرات الإيرانية من ناحية والخليجيـة وفق "مقياس القوة العسكرية" الخاص بالموقع والذي يستند إلى ٥٠ عنصراً مختلفاً لتقييم القوة العسكرية فى مختلف الدول إلى ما يلي: احتلال إيران للمرتبة الـ ٢٣ على مستوى العالم بينمـا احتلـت السعودية المرتبـة الـ ٢٨ والإمارات المرتبـة الـ ٥٠ والكويت المرتبة الـ ٧١.

## أولا: إيران

يبلـغ التعداد الرسمـي للجيش العامل ٥٤٥ ألـف فرد، وقوات الاحتيـاط العاملـة مليـون و٨٠٠ ألف فـرد. الطائـرات من كافة الأنـواع ٤٧١ طائـرة، المروحيات ١٢٣، المروحيـات الهجومية ١٢، الطائرات الهجومية (جناح ثابت) ١١٩، مقاتلات ١٣٧، طائرات تدريـب ٧٨، طائرات نقل ١٩٦، مطارات فى الخدمة ٣١٩، دبابات ١٦٥٨ دبابة، مركبات قتـال مدرعة ١٣١٥، مدفعية ذاتية الحركة ٣٢٠، المدفعيـة المسحوبـة ٢٠٧٨ مدفعـا، نظـم الصواريخ متعدد الإطـلاق (إم إل آر اسـ) ١٤٧٤، إجمـالى عدد القطـع البحرية ٣٩٧، فرقاطـة ٦، الطـرادات ٣، الغواصـات ٣٢، زوارق حمايـة السواحـل ١١١، وحـدات مكافحة ألغام بحريـة ٧، وتقدر ميزانية الدفاع الإيرانية بستة مليارات وثلثمائة مليون دولار سنوياً.

## ثانيا: السعودية

يبلـغ التعداد الرسمـي للجيش العامل ٢٣٣ ألـف فرد، وقوات الإحتيـاط العاملـة ٢٥ ألفـا، الطائـرات مـن كافـة الأنـواع ٦٧٥ طائـرة، المروحيـات ١٨٢، المروحيـات الهجوميـة ١٨، الطائرات الهجوميـة (جناح ثابـت) ٢٣٦، مقاتـلات ١٥٥، طائرات تدريب ١٦٨، طائرات نقل ١٨٧، مطارات فى الخدمة ٢١٤، دبابات ١٢١٠ دبابات، مركبات قتال مدرعة ٥٤٧٢، مدفعية ذاتية الحركة ٥٢٤، المدفعيـة المسحوبـة ٤٣٢ مدفعا، نظم الصواريـخ متعدد الإطلاق (إم إل آر اسـ) ٣٢٢، إجمالى عدد القطـع البحرية ٥٥، فرقاطة ٧، الطـرادات ٤، الغواصات : لايوجد، زوارق حماية السواحل ٣٩، وحدات مكافحة ألغام بحريـة ٣، وتقدر ميزانية الدفاع السعودية ٥٦ مليارا و٧٢٥ مليون دولار سنوياً.

## التجهيزات

| | كافة الأنواع الطائرات من | المروحيات | المروحيات الهجومية | الطائرات الهجومية (جناح ثابت) | مقاتلات | طائرات تدريب | طائرات نقل | مطارات فى الخدمة | دبابات | مركبات قتال مدرعة | مدفعية ذاتية الحركة | المدفعية المسحوبة | نظم الصواريخ متعدد الإطلاق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إيران | ٤٧١ | ١٢٣ | ١٢ | ١١٩ | ١٣٧ | ٧٨ | ١٩٦ | ٣١٩ | ١٦٥٨ | ١٣١٥ | ٣٢٠ | ٢٠٧٨ | ١٤٧٤ |
| السعودية | ٦٧٥ | ١٨٢ | ١٨ | ٢٣٦ | ١٥٥ | ١٦٨ | ١٨٧ | ٢١٤ | ١٢١٠ | ٥٤٧٢ | ٥٢٤ | ٤٣٢ | ٣٢٢ |
| الإمارات | ٤٩٧ | ١٨٥ | ٣٠ | ١١٤ | ٩٦ | ١٦٠ | ١٨٣ | ٤٣ | ٥٤٥ | ٢٢٠٤ | ١٧٧ | ١٠٥ | ٥٤ |
| الكويت | ١٠٦ | ٤٢ | ١٦ | ٢٧ | ٢٧ | ٢٩ | ٣١ | ٧ | ٣٦٨ | ٨٦١ | ٩٨ | لايوجد | ٢٧ |

## القطع البحرية

| | إجمالى عدد القطع البحرية | فرقاطة | الطرادات | الغواصات | زوارق حماية السواحل | وحدات مكافحة ألغام بحرية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إيران | ٣٩٧ | ٦ | ٣ | ٣٢ | ١١١ | ٧ |
| السعودية | ٥٥ | ٧ | ٤ | لايوجد | ٣٩ | ٣ |
| الإمارات | ٧٥ | لايوجد | ١١ | لايوجد | ٣٤ | ٢ |
| الكويت | ٣٨ | لايوجد | لايوجد | لايوجد | ١٠ | لايوجد |

### ثالثا: الإمارات

يبلـغ التعـداد الرسمي للجيش العامل ٦٥ ألف فـرد، وقوات الإحتيـاط العاملـة "لايوجد"، الطائـرات من كافـة الأنواع ٤٩٧ طائـرة، المروحيـات ١٨٥، المروحيـات الهجوميـة ٣٠، الطائرات الهجومية (جناح ثابت) ١١٤، مقاتلات ٩٦، طائرات تدريب ١٦٠، طائـرات نقل ١٨٣، مطارات فى الخدمـة ٤٣، دبابات ٥٤٥ دبابة، مركبات قتال مدرعة ٢٢٠٤، مدفعية ذاتية الحركة ١٧٧، المدفعية المسحوبـة ١٠٥ مدفع، نظم الصواريخ متعـدد الإطلاق (إم إل آر اس) ٥٤، إجمالى عدد القطع البحريـة ٧٥، فرقاطة "لايوجد"، الطرادات ١١، الغواصات "لايوجد"، زوارق حماية السواحل ٣٤، وحـدات مكافحة ألغام بحرية ٢، وتقدر ميزانية الدفاع الإماراتية ١٤ مليار و٣٧٥ مليون دولار سنوياً.

### رابعاً: الكويت

يبلـغ التعداد الرسمـي للجيش العامل ١٥٥٠٠ فـرد، وقوات الإحتيـاط العاملـة ٣١ ألف فرد، الطائرات مـن كافة الأنواع ١٠٦ طائـرات، المروحيـات ٤٢، المروحيـات الهجوميـة ١٦، الطائرات الهجوميـة (جناح ثابت) ٢٧، مقاتـلات ٢٧، طائرات تدريب ٢٩، طائـرات نقل ٣١، مطـارات فى الخدمـة ٧، دبابـات ٣٦٨ دبابة، مركبـات قتال مدرعـة ٨٦١، مدفعية ذاتية الحركـة ٩٨، المدفعية المسحوبـة "لايوجد"، نظم الصواريخ متعـدد الإطلاق (إم إل آر اس) ٢٧، إجمالى عدد القطع البحريـة ٣٨، فرقاطة "لايوجد"، الطـرادات "لايوجـد"، الغواصـات "لايوجـد"، زوارق حمايـة السواحـل ١٠، وحدات مكافحـة ألغام بحريـة "لايوجد"، وتقدر ميزانية الدفاع الكويتية ٥ مليارات و٢٠٠ مليون دولار سنوياً.

ومـن الجدير بالذكر هنا، أن المقياس المذكور وما تضمنه من الترتيـب الخاص بالدول لم يتطرق إلى مـا تمتلكه تلك الدول من الأسلحة غـير التقليدية كما لم يتطـرق إلى التحالفات العسكرية التـى تنضـم لها الـدول، والتـي تمثل عامـل إضافـة ودعم يجب وضعهـا في الحسبان في إطار هـذه المقارنة أو عند حساب التوازن الإستراتيجـي. ومن المعروف أن مصر تعد حليفـاً رئيسياً للقوات العربيـة فى عملية "عاصفـة الحزم" باليمـن وتدخل في تحالف واضـح مـع دول الخليج ويؤكـد الرئيـس السيسي أن أمـن الدول الخليجية جزء أساسي من الأمـن القومي المصري، وتحتل مصر وفـق مقياس "جلوبال فاير بـاور" المذكور المرتبة الـ ١٨ عالمياً من حيث القوة العسكرية، كما تشارك الأردن أيضا والتى تحتل المرتبة

## ميزانية الدفاع

| | ميزانية الدفاع/ دولار سنويا |
|---|---|
| إيران | ٦ مليارات و٣٠٠ مليون |
| السعودية | ٥٦ مليارا و٧٢٥ مليون دولار |
| الإمارات | ١٤ مليار و٣٧٥ مليون |
| الكويت | ٥ مليارات و٢٠٠ مليون |

الـ ٦٤ عالمياً والبحرين ٨٣ وقطر ٧٧ والمغرب ٤٩ والسودان ١٠١. فهناك تعاون عسكري وثيق بين دول مجلس التعاون الخليجي وتلك الدول من خلال صيغ تحالف وتعاون متعددة، بالإضافة لوجود تعاون خليجي. غربي عسكري رفيع المستوى (مع الولايات المتحدة تحديدا). إذا لقياس أو مقارنة التوازن العسكري يجب أن تؤخذ هذه الأمور على أنها قوة تضاف للقوة الخليجية عند الضرورة.

لقد دفعت الأوضاع الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط عموماً والخليج بشكل خاص، إلى التوجه إلى بناء تحالفات عربية -عربية أو عربية – إقليمية وذلك في ضوء ما يكتنف الوضع الراهن. ويُشير المشهد الجيوسياسي الراهن في الشرق الأوسط إلى وجود تهديدات أمنية، وتحولات جوهرية في أدوار القوى الرئيسة الفاعلة وتحالفاتها ومصالحها، وهو الأمر الذي يفرض تداعياته على طبيعة ومستقبل التوازنات الإقليمية والدولية خاصة في منطقة الخليج.

ورغم ما كشفته المقارنة السابقة من نوع من التميز للقوة الإيرانية مع القوة العسكرية لكل دولة خليجية منفردة، إلا أن هذه النظرة تتجاهل اعتبارات أخرى من أهمها سوء نوعية المعدات العسكرية الإيرانية، ومقارنة الإنفاق الدفاعي وكفاءة القوات المسلحة حيث يتضاعف حجم الإنفاق العسكري للدول الخليجية بصورة كبيرة عبر إيران، بل إن الإنفاق العسكري لدولة الإمارات ضعف الإنفاق العسكري الإيراني كما أن القوات الجوية لدولة الإمارات تتجاوز كفاءة وحداثة تسليح القوات الجوية الإيرانية بصورة كبيرة، وذلك دون الحديث عن القدرات السعودية والقدرات المصرية والأردنية الداعمة.

وإذا كانت إيران تتميز فيما يتعلق بقدراتها البحرية، وقدرة الحرس الثوري على شن حروب غير متماثلة أو القيام بأنشطة إرهابية أو إغلاق مضيق هرمز أو التحرك نحو مضيق باب المندب فإن هذا المستوى لن يتعلق بدول الخليج ولكنه سيدفع إلى انخراط قوى إقليمية ودولية تفرض على إيران ضبط حركتها وتعيد التوازن الاستراتيجي الذي يعبر عن محاولات الإخلال به.

وبصفة عامة يمكن القول إن النموذج الإيراني للتصنيع العسكري سواء فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية أو القطع البحرية الصغيرة، وما اكتسبته خلال هذا النموذج من خبرات تكنولوجية ليس منخفضاً بصورة كبيرة، فدول الخليج ومعها مصر بما لديها من الخبرات والقدرات التكنولوجية العسكرية والقدرات الاقتصادية ما يمكن أن يتجاوز القدرات الإيرانية ويفقد إيران القدرة على تغيير التوازن الاستراتيجي بأبعاده العسكرية.

**القدرات العسكرية الخليجية تحرم إيران الانتصار وتفقدها الردع التقني**

الخلاصة هنا أن القدرات العسكرية الخليجية مقارنة بالقدرات العسكرية الإيرانية تؤكد أن لدى دول الخليج القدرة على حرمان إيران من تحقيق أي انتصار سريع في أي مواجهة عسكرية وأن ذلك يفقد إيران الكثير من أدوات الضغط أو الردع التقني لدول الخليج، بل أن تجربة عاصفة الحزم أكدت بصورة كبيرة أن تحقيق التوازن العسكري من خلال قوة خليجية مدعومة عربياً أمر قابل للتحقيق وأكدت كذلك أن الأوضاع الجيوسياسية في الخليج والمشرق العربي بصورة أساسية تدفع إلى التوجه الجاد لبناء تحالفات عربية في ضوء ما يكتنف الوضع الراهن في تلك المناطق من تهديدات أمنية وتحولات جوهرية في حركة القوى الإقليمية والدولية الفاعلة وهو ما يفرض تداعياته على طبيعة ومستقبل التوازنات الإقليمية خاصة في منطقة الخليج.

ولاشك أن تحقيق التوازن الاستراتيجى بين دول الخليج وإيران لا يقف فقط عند تحقيق هذا التوازن بأبعاده المختلفة داخل منطقة الخليج لكنه يقتضي وبالضرورة تحقيق هذا التوازن في مناطق الإشتباك بين الطرفين خاصة مناطق الاهتمام المشترك فى دوائر الأمن المباشر للجوار الخليجي فى اليمن وسوريا والعراق ولبنان وتحقيق هذا التوازن يتطلب مواقف خليجية تسعى لموازنة الإمتداد الإيراني داخل ملفات تلك القضايا وتحاول أن تحاصر هذا الإمتداد من خلال زيادة حضورها هناك والمشاركة فى تهدئة الصراعات العسكرية فيها بما يكفل ويدعم الاستقرار ويحول دون الإختراق الإيراني المتزايد لها، كما أنه من الضروري لتحقيق هذا التوازن أن تسعى الدول الخليجية لصياغة تحالفات مع قوى فاعلة داخل تلك الدول وبغطاء دولي وإقليمي مناسب لعدم توفير الفرصة لمهددات الأمن والإستقرار فى تلك الدول وتبرز الأزمة السورية كأهم نقاط المواجهة بين دول الخليج وإيران، حيث تتعارض أجندة الطرفين. وإذا كانت الفترة الأخيرة قد شهدت قبولاً دولياً بالمشاركة الإيرانية فيما يُطرح من مبادرات لحل الأزمة وتبلور نوعاً من الحرص الإيراني على صياغة تحالفات تدعم نفوذها وتعطي شرعية لأجندتها في مستقبل سوريا.

ويرى الكثير من المراقبين للتطورات الإيرانية أن التداعيات الإيجابية المتوقعة على الاقتصاد الإيراني سوف تكون لها انعكاسات سلبية على الأزمات المثارة في المنطقة حيث كما أنه متوقع أن تزايد القدرات والإمكانيات الاقتصادية الإيرانية بعد إلغاء العقوبات والإفراج عن الأرصدة والتجاوب مع الاندفاعات الأوروبية لزيادة الإستثمار في إيران وهو ما سيتيح لإيران في

# تحقيق التوازن في الخليج ممكن من خلال بلورة للتعاون الاستراتيجي الخليجي المدعوم بتحالف عربي خاصة مصر والأردن

النهايـة زيـادة الإنفـاق علـى الحلفـاء والأطـراف المرتبطـة بها والأذرع الإيرانيـة داخل تلك الأزمات، الأمـر الذي يعني أن المناخ سيصبح مواتيـاً لإيران لممارسة مزيد مـن التأثير وبالتالي يتوقع تصاعـد مزيد مـن التأثير وبالتالي يتوقع تصاعـد الثقل والنفوذ في دول الجـوار الإقليمـي وهـو مـا يرتب لإيـران قـدرات واسعة للإخلال بالتوازن الإستراتيجي ليس فقط في منطقة الخليج ولكن في المنطقة العربيـة بأبعادها المختلفة. ومـن الواضح أن الإمتداد الإيراني خاصة في المشرق العربي واليمن ينعكس سلبياً على الأمن في الخليج والأمن في البحر الأحمر.

إن لـدى إيـران استراتيجية واسعة تستهـدف زيادة الحضور والإنتشار في معظم ملفـات وأزمات المنطقة وتستهدف في النهاية توفـير كافة المتطلبات لتصبـح قوة إقليمية عظمـى تمتلك أدوات الحركة في الدوائر المحيطة بها سواء في الخليج أو المنطقة العربية أو غـرب آسيا بصفة عامة. وإذا كان الاتفـاق النووي قد أتاح لها التخلص من الضغـوط السياسية والاقتصاديـة والعسكرية التي كانـت تحد من إمكانيـة تفعيل استراتيجيتهـا في هذا الخصوص وأبقـى الخيـار النـووي مفتوحـاً -وإن كان مؤجلاً - فـإن تحقيق التـوازن الاستراتيجـي الخليجي مع إيران يتطلـب بالضرورة من الـدول المعنيـة في المنطقة أن تتحسـب لذلك وتتعامـل معه كواقع قادم.

هكذا نرى أن تحقيـق التوازن الإستراتيجي بين دول مجلس التعـاون الخليجـي مـع إيـران وإن كان يتركـز في البدايـة على منطقة الخليج فإنه يمتد كذلك لمنطقة الجزيرة العربية والبحر الأحمـر والمشرق العربـي، ولكن كما أشرنا من قبـل فإن الواقع الإيراني الجديد الذي بدأت معالمه تتضح حالياً بأبعاده المختلفة النوويـة والسياسيـة والاقتصادية سوف يصبـح مغايراً إلى حد كبير كما كان عليه في الماضي. المهم هنا الإشارة إلى أن الاتفاق النووي الإيـراني وخاصة مـا تضمنه من مكاسـب استراتيجية لإيران والتي من أهمها المحافظة على البنية التحتية لبرنامجها النووي خاصة تأجيل حصولها على القنبلة النووية ما بين عشرة أعـوام إلى خمسة عشر عاماً الأمر الذي يحتم ضرورة أن يشمل التخطيـط الإستراتيجي لدول مجلـس التعاون الخليجي والدول المتحالفـة معهـا خاصة مصـر بصـورة أساسية علـى التعامل الجـدي مـع هذا الواقـع الجديـد دون الإنتظـار، وهو مـا يتيح الفرصـة لطهران للإخـلال بالتوازن الاستراتيجـي في المنطقة بأكملها.

## الحضور الروسي في المنطقة:

جـاء التدخـل العسكـري الروسـي في سوريـا، والـذي جـاء مرتبطـاً بنوع مـن التفاهم والتنسيق مع إيـران ليطرح الكثير من الإحتمـالات حول تأثير ذلك على الحراك الإيراني ليس في الأزمة السوريـة فقط ولكن في دول المنطقـة وجوارها الإقليمي، ورغم أن هـذا الحضور الروسي لا يتوافق بصورة كاملة مع طبيعة وأهداف المشـروع الإيـراني في المنطقة وسوريـا، إلا أن استثماره لصالحها وتجاوزها عن نقاط التباين والخلاف قد زادت من حجم قلق دول المنطقـة من هذا الحضور خاصة مع تزامـن ذلك مع تقارب رؤى ومواقـف كلاً منها تجاه قضايا تشهـد نوعاً من الإهتمام المشترك في آسيا الوسطى والقوقاز ومحاولات الحصار الأمريكي للسياسة الروسية فضلاً عن التعاون العسكري والنووي بين البلدين.

إن تحقيـق التـوازن بـين دول الخليج وإيران في ظـل التقارب الروسـي الإيـراني المصلحي، يتطلـب توجيه مزيد مـن الإهتمام للحـوار مـع روسيـا ومحاولة توفـير بدائـل تسحب مـن أرضيات التقـارب الروسي الإيـراني، ولعل زيـارة ولي ولي العهد السعودي لموسكـو وكذلك زيارة الشيخ محمد بن زايـد إلى روسيا وما يُشار حـول الزيـارة المرتقبة لخـادم الحرمـين الشريفـين إلى موسكو وكذلك الزيـارة الأخيرة لأمير الكويت ولقائه مع القيادة الروسية تمثـل تحركاً استراتيجياً إيجابياً يمكن أن يساهم في إغلاق بعض الأبـواب الروسية المشرعة على إيران وستحقـق في النهاية توازناً استراتيجيـاً في دوائر الإهتمام التي تمس الأمن القومي الخليجي بصورة كبيرة.

وكما ترى الدكتـورة نورهان الشيخ (أستاذة العلوم السياسية وأحد الخـبراء المرموقين في الشؤون الروسيـة الاستراتيجية) في عـدة مقالات لها أن تطوير الموقـف الروسي والتأثير على التقارب الإيـراني مـن روسيـا سيظـل مرهونـاً بطبيعة الحجـم والجهد العربـي خاصة الخليجـي والمصري وربط روسيـا بشبكة مصالح مـع الـدول العربية لتـوازن السياسات الإيرانيـة وذلك من خلال التعـاون والتنسيـق في قضايـا ذات الإهتمام المشـترك خاصة في قطـاع الطاقة بأبعاده المختلفة وبما يتفهـم المصالح الروسية على

هذا المستوى. كما أن الضغوط العربية على روسيا يمكن أن تعطي ثمارها الإيجابية إذا تركزت على قضية محددة كما حدث في تغيير الموقف الروسي من الأحداث في اليمن وانعكس واضحاً خلال التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ الذي فرض الحظر على توريد السلاح للحوثيين وجاء الموقف الروسي على هذا النحو على غير الهوى والرغبة الإيرانية ليصبح نموذجاً يمكن الإحتذاء به.

ولتحقيق التوازن الإستراتيجي مع إيران خاصة في دول المنطقة خاصة التي تشهد أزمات سياسية وحضوراً إيرانياً مكثفاً وخلافات وتباين وجهات النظر بخصوص تقييم تلك الأزمات والمبادرات المطروحة لإيجاد حلول لهذه الأزمات، فالواقع يشير إلى ضرورة الاهتمام من جانب دول مجلس التعاون الخليجي بزيادة حضورها وتأثيرها داخل القطاعات والدوائر المؤثرة فيها بفاعلية، الأمر الذي يمكن أن يساهم في وقف الإختراق والتمدد الإيراني فيها أو زيادة الهيمنة والإستقطاب السياسي داخلها وحتى لا يوفر لها ذلك المزيد من أوراق المساومة وأدوات الحركة بالإخلال بالتوازن الاستراتيجي بالمنطقة.

ففي العراق على سبيل المثال رغم ما أتاحه الاحتلال الأمريكي لزيادة النفوذ الإيراني في مختلف فصائل الدولة العراقية ومراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمذهبية، إلا أن ما يسمى بالحملة الدولية لمواجهة تنظيم داعش قد أتاحت لإيران فرصة إضافية لدعم وتطوير النفوذ والتأثير داخل العراق خاصة بعد تشكيل ما يسمى بقوات الحشد الشعبي التي تضم أكثر من عشرة تنظيمات عسكرية مذهبية ترتبط استراتيجياً بإيران وعضوياً بالحرس الثوري الإيراني، ونجحت في فرض إرادتها وتأثيرها ولا تزال على الحكومة ودوائر صنع القرار على اختلافها في العراق مع تراجع واضح للمكون السني (تنظيمات وقيادات) وهو ما أخل بالتوازن السياسي داخل العراق، الأمر الذي يتطلب بالضرورة ويقتضي التزاماً خليجياً لموازنة ذلك التأثير والتمدد والنظر في صياغة علاقات متطورة مع الحكومة العراقية والقوى السنية على اختلافها وبعض القوى والأحزاب الشيعية العراقية والمكونات الأخرى التي من أهمها الأكراد لزيادة الحضور العربي والخليجي ومحاولة ضبط السياسة الإيرانية.

وتعتبر سوريا هي ميدان الصراع الأوضح على النفوذ بين عدد مهم من دول الكتلة الخليجية وإيران وتعترض إيران نقطة ارتكاز استراتيجي لها في منطقة المشرق العربي ويجب الإنتباه إلى أنه من الثابت حتى الآن رغم كل ما يجري من مواجهات عسكرية إلا أنه لن يكون حلاً عسكرياً للأزمة السورية ولن يتمكن طرف من أطراف الصراع من فرض إرادته على الآخرين بصفة كاملة، وأن الحل السياسي ضمن المبادرات المطروحة لا يزال يحتاج إلى حوارات وتفاهمات. وفي تقديري أنه من المهم التركيز على كيفية زيادة الحضور العربي والخليجي في سوريا دون التصادم الحاد مع إيران ولكن من خلال تحركات للإستيعاب الهادئ للحركة الميدانية والتأكيد على المحافظة على كيان الدولة السورية دون مزايدات ومواجهة الإرهاب المتصاعد داخلها والذي يمكن أن تمتد تأثيراته إلى كافة دول المنطقة.

وفيما يتعلق باليمن، فإذا كانت المبادرة الخليجية لتكوين تحالف عاصفة الحزم قد نجحت حتى الآن في إيقاف الإختراق والتمدد الإيراني داخل اليمن بما تمتلكه من أهمية استراتيجية بحرية ونقطة ارتكاز حيوية لأمن الطاقة ومسار الطاقة إلى أوروبا، فإن التطورات الجارية هناك يجب أن تظل ضمن اهتمام دوائر صنع القرار ليس فقط في دول مجلس التعاون الخليجي خاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ولكن كذلك في كل من مصر والسودان، فالأمن في البحر الأحمر يعد عنصراً أساسياً للأمن في الخليج والأمن القومي العربي بصفة عامة.

**تصنيع الصواريخ الباليستية والقطع البحرية أكسب طهران خبرات عسكرية**

ولا شك أن الطموح الإيراني لتثبيت النفوذ في شرق أفريقيا والبحر الأحمر بصفة خاصة والتي ظهرت ملامحه في الفترة الأخيرة يجعل من هذه المنطقة ميداناً للصراع ولفرض النفوذ ويتطلب اتخاذ كافة الإجراءات والسياسات اللازمة لضمان تحقيق التوازن الاستراتيجي في تلك الدائرة ومن الواضح أن تنامي القدرات البحرية لكل من مصر والمملكة العربية السعودية والصفقات العسكرية البحرية في كلا البلدين مؤخراً تؤكد حجم الإنتباه والإلتفات إلى التحركات الإيرانية في تلك الدائرة.

هكذا نرى أن تحقيق التوازن الإستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران أمر ممكن التحقيق ويمكن المحافظة عليه من خلال بلورة رؤية استراتيجية للتعاون الاستراتيجي الخليجي المدعوم بتحالف من بعض الدول العربية المؤثرة ذات الاهتمام بالقضية خاصة مصر والأردن. ولا شك أن التحالف المصري والخليجي والأردني لم يدعم فقط التوازن في منطقة الخليج ولكنه يساعد على تحقيق التوازن في الدوائر المحيطة بالخليج وفي الأزمات المثارة فيها ويؤكد ويدعم هذا التوازن في المستقبل●

* مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية – **مصر**

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

# تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+

# اليمن: المشكلة والحل

**لم يكتمل بناء الدولة في اليمن على المستويين المؤسسي القانوني والتطبيقي، وما نجده ليس سوى سلطة مستبدة، حيث يتم اتخاذ القرارات خارج نطاق المؤسسات الرسمية. كما أن ضعف الدولة يحد من قدرتها على النفاذ إلى شرائح المجتمع، الأمر الذي أدى إلى ظهور فراغ يملأه عناصر الوساطة ممن يستفيدون من ديمومة نظام الحكم ويمارسون نفوذهم نيابة عن النظام، وقد سمحت شرعية النظام المتلاشية على استمرار الولاءات دون الوطنية وهي ضيقة الأفق، في حين أدى فشل التنمية وضعف الهيآت التمثيلية إلى إقامة قواعد قبلية وطائفية عمقت الانقسامات في المجتمع، وهو ما أضعف السلطة المركزية وعزز من الولاءات المحلية، وأدى هذا التشظي إلى وجود أفراد في الوظائف الحكومية يقومون بتوجيه مؤسسات الدولة ومواردها وفقاً لولاءاتهم القبلية. لذلك اليمن تمارس الديمقراطية بصورة انتقائية، مما يؤدي إلى وجود الدولة بوظيفتها القسرية وغيابها في المجالات الإنتاجية والخدمية، فيما يسلك المجتمع مسلكاً منفصلاً، حيث فشلت الدولة لضعف مؤسساتها، ونظراً لتعدد الانقسامات الداخلية يعجز المجتمع عن تشكيل منظمات تستطيع الضغط على الدولة للصالح العام. وفي هذا المحيط يتقيد المجتمع بالهويات المتشظية المبنية على انتماءات دون وطنية، وبهذا يصبح أكثر إحباطاً وبعداً.**

د. أحمد عبد الكريم سيف *

تعتمد هذه الورقة على نتائج زيارة بدعوة من الاتحاد الأوروبي، ركزت على صياغة مسودة خطة عمل لصنع السياسات من أجل تعزيز بناء الدولة في اليمن لذلك اقترحت المنهجية المتبناة بخطة أساسية سوف يتم تطويرها فيما بعد، وخلال فترة الدراسة التقيت خبراء من مفوضية الاتحاد الأوروبي، ودار النقاش مع باحثين وأكاديميين في بروكسل، وقد تم التوصل إلى اتفاق على النقاط التالية:

- بنهاية الحرب سوف يساعد الاتحاد الأوروبي اليمن بتقديم: المساعدة الفنية لوضع الموازنة ومواجهة الإرهاب.
- ضرورة أن تؤثر أي خطة مقترحة في حياة الناس اليومية. ولا بد أن تركز أي خطة على المدى البعيد على معالجة الاختلال الهيكلي، ومعالجة القضايا الملحة على المدى القصير.
- من بين القضايا الملحة، الحصول على موافقة دول الخليج لفتح الحدود لانتقال العمالة، أو الحصول على حصة في كل دولة خليجية.
- سوف تعرقل عدم فعالية الدولة في إدارة الموارد في ظل نضوب موارد النفط، قدرة نظام الحكم على إسكات القبائل مقابل المال، وهو ما قد يؤدي في النهاية إلى انهيار الدولة.
- السعودية دولة مهمة وأساسية في المنطقة لذلك من الضروري تفهم رؤاها وتوجهاتها حيال اليمن.
- موافقة الرئيس اليمني ذات أهمية بالغة لضمان نجاح أي مساعدة.
- التوظيف على أساس الجدارة وليس القرابة والوساطة وتحسين مرتبات موظفي الدولة للحفاظ على المبدعين منهم.
- تحسين العملية الإجرائية في إدارات الدولة من أجل رفع مستوى جودة الخدمات.
- إصلاح نظام القضاء وتنفيذ سيادة القانون.
- المجالات التي تحتاج للاهتمام العاجل هي: الصحة؛ التعليم؛ الخدمة البريدية؛ المياه؛ الأشغال العامة؛ الأمن؛ حقوق الإنسان والحريات؛ العمالة؛ الفقر؛ وتوزيع الموارد.

تعتبر اليمن من أقل دول المنطقة نمواً، وزاد عدد سكانها منذ عام ١٩٨٠م إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف، حيث ارتفع من ٨,٤ مليون نسمة إلى ٢٣ مليون نسمة، وإذا ما استمر معدل النمو السكاني الحالي فإن عدد السكان سيتضاعف خلال العشرين سنة القادمة. والبنية التحتية ضعيفة جداً ومخيفة. فيما تمثل واردات النفط ٧٠٪ من واردات الدولة، ويشكل النفط ٩٠٪ من إجمالي صادرات البلاد، وهو المورد المتوقع نضوبه خلال عقد. إضافة إلى الفقر، الأمية، والمخزون المائي المتضائل، والارتفاع الحاد في البطالة.

وليس لدى الدولة المركزية سوى سيطرة محدودة على مناطقها، وتنحصر على المناطق الحضرية الكبرى. في ظل يعيش ثلاثة أرباع السكان خارج المدن. وبما أن القبائل تقوم بملء الفراغ الذي خلفته الدولة فمازالت تلعب دوراً قوياً وتغلغلت في المؤسسات الحكومية، وتلعب أدواراً هامة في الهيآت التشريعية والتنفيذية

والقـوات المسلحة والأمـن والنظـام السياسي إجمـالاً. لهذا فإن صناعـة القـرار السياسـي تتطلـب الانصيـاع للتشـاور وتقـديم التنازلات والمساومات للتحالفات المتقلبة.

بينمـا ثقة المواطن في قدرة الحكومة علـى معالجة التحديات الاقتصادية تقل كثيراً. وفي نظر الشعب أن شرعية الدولة ضعفت نتيجـة نظام الوراثـة الذي اختـار الشخصيات القبليـة وقيادات الأمـن والجيش. وهذه الجماعـة لا تفرض سيطرتهـا كثيراً على عمليـة صنع سياسـة الدولة فحسب بل علـى القطاع الخاص. لذا ينظـر المواطن اليمني إلى إقصائه مـن الفرص الاقتصادية على أنه أكبر تهديد.

## توازن السلطات

تتركـز السلطـة في أيـدي الجهـات التنفيذية، وتؤكـد شبكة الرعايـة المصنوعـة بعناية على الولاء الشخصـي. وفي ظل غياب الفصـل الواضـح بين السلطـات تفلت الكثير من أعمـال السلطة التنفيذيـة مـن الرقابة، وهو ما أنتج ثقافـة سياسية تظهر سمات تركيـز السلطة (عدم الشفافية؛ اللامسؤولية، الفساد؛ الحصانة غير القانونية من المساءلة).

والطريقـة التي تمارسها السلطة لها تبعات على صنع القرار، الأمـر الـذي جعل مـن الصعب على نظـام الحكـم أن يتعامل مع التحديـات الاستراتيجيـة. والمشكلـة الحقيقيـة لا تكمن في عدم معرفـة ما هو مطلوب القيام به ولكـن في نوعية الدوافع والحوافز التـي تواجه من لهم سلطة ونفـوذ وتمنعهم من الرقي إلى مستوى تحـدي القيـام بعكـس التوجهـات الحاليـة. وقـد وصفـت ذلك باختصار سارة فيليبس في قولها:

«يعتـبر نظام المحسوبية في الأساس طريقة لإدارة الأزمات – وهي طريقة جيدة لاحتواء الأزمات أو على الأقل حصرها، ولكنها غير كافيـة لاستباق الأزمات من خلال وضـع السياسات البديلة. فحلـول المشاكل تكـون من خلال تفريق المـوارد والفوائد والمكانة، وطريقـة جذب هـذه الأشياء هو عـن طريق خلـق الأزمة ومن ثم الخوض في مفاوضات مع القيادة للتوصل إلى حل».[1]

ومـن الأوضاع التي خلقتها الوحدة، وجـود قطاع عام مكتظ، فمـع وجود حـوالي ٨٠٠,٠٠٠ وظيفة حكومية نجـد أن تكلفة قوة عمل بهذا الحجم شيء مذهـل، نتيجة مكافأة المخلصين للنظام. لكـن أدى ذلـك إلى خلق قطاع عام متضخم بمهـارات متواضعة، وبالتـالي ظلـت القدرات الإداريـة متدنية والمؤسسـات لا تعمل في الغالب إلا بطريقة ردة الفعل للأزمات.

## متلازمة الضعف المؤسسي

لـن يتحقـق الاستقـرار في اليمـن إلا إذا ترسخـت الثقة بين الدولة ومواطنيها، فقـد أدت عقود من الصراع إلى انعدام الأمن وضياع فرصة بناء الدولـة. وفشل الدولة أو هشاشتها هو ما يقف وراء هذه الأزمات.

ويعتبر انخفاض مستوى الشرعية هو المنفذ الرئيسي لهشاشة

الدولة اليمنية. وتبدأ الحلقة المفرغة مع انعدام ثقة المواطنين في قدرة دولتهم على خلق نظام سياسي واجتماعي واقتصادي شامل تحت سياسة القانون، مع دلائل على فقدان الشرعية منها: زيادة الممارسات غير القانونية وغير الرسمية والإجرامية؛ وعدم فعالية تقديم الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم؛ التقاعس في تحسين البنية التحتية؛ تفشي الفساد؛ الاستيلاء على الأملاك العامة. ونتيجة لذلك ضعفت السيطرة الإدارية وانتشرت البيروقراطية كوسيلة لإساءة استخدام السلطة، وبالتالي أدت إلى أزمة في الأموال العامة، حيث أصبح من الصعب توقع الواردات والنفقات ومن ثم أصبح وضع الموازنات الطارئة والإضافية ممارسة دائمة في إدارة دولة الطوارئ. أما العلامة الجوهرية فتكمن في عدم احتكار العنف المشروع من قبل الدولة وظهور الجماعات المسلحة التي تسخر علناً من الدولة وتفرض سيطرتها على العديد من المناطق.

تعتبر الدولة هي الآلية الفعالة لضمان تحقيق الأمن ومحاربة الفقر وتوفير الفرصة والاستثمار في الثروة البشرية وتوسيع المشاركة في الفرص التي يوفرها السوق. كما أن المجتمعات المدنية الحرة والفاعلة تمثل عناصر أساسية لأي استراتيجية تنموية. لكن هذا المقترح يشترط بناء الدولة، الذي يمثل شرطا أساسيا لخلق المؤسستين الأخيرتين. وفي هذه الظروف تتطور سلسلة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية تثير أعراضا مرضية مؤسسية، ومن الواضح أن هذه العلاقات أصبحت تشكل عائقا لمشروع استقرار وبناء الدولة. والاستيعاب الواضح لهذه الأعراض المؤسسية أساسي لإعداد الاستراتيجيات من أجل التغلب على هذه العوائق، ومن العوامل المساعدة على التغلب على هذه العوائق هو فتح المجال أمام المواطنين للمشاركة في العملية السياسية وزيادة فرص القطاع الخاص. وبدون ذلك فإن مخاطر الإقصاء والأعمال غير القانونية سوف تزيد من تعرض الاستقرار إلى الخطر الملازم لمثل هذه التصرفات.

ويتصف تزامن مثل هذه الأعراض بالتالي: (١) ظهور الجماعات المسلحة التي تدخل في صراعات مع بعضها ومع الدولة (٢) بروز نزعة مناطقية قوية، مع التركيز بشكل خاص على المناطق (الجنوب) الغنية بالموارد والمناطق (الشمال) ذات التضاريس الوعرة المناسبة لتحركات العصابات (٣) تنامي شبكات الدعم اللوجستي وعمليات التهريب التي تعمل خارج القانون (٤) زيادة الاعتماد على بلدان خارجية تتخذ علاقة التبعية (٥) عدم الشفافية في صنع القرار وهيمنة النخب (٦) تلاشي الثقة في المؤسسات مع الرغبة في دولة فعالة.

**السعودية دولة محورية في المنطقة ومن الضروري تفهم رؤاها حيال اليمن**

## بناء الدولة والاستقرار

هناك ثلاث عشرة وظيفة جوهرية نقترحها وعلى دولة اليمن تنفيذها حتى تستطيع البقاء في العالم الحديث. وهي: (١) الاحتكار المشروع لوسائل العنف (٢) السيطرة الإدارية (٣) إدارة المال العام (٤) الاستثمار في الثروة البشرية (٥) توضيح حقوق وواجبات المواطنين (٦) توفير البنية التحتية (٧) تشكيل أسواق فعالة ومستقلة (٨) إدارة ممتلكات الدولة (٩) إقامة علاقات دولية متزنة (١٠) تطبيق سلطة القانون (١١) إقامة علاقة متزنة بين الدولة والمجتمع (١٢) المساواة بين المواطنين (١٣) توزيع عادل للثروة. وقد يتطلب الأمر إلى بعض الوظائف الأخرى، مثل إعادة اللاجئين والمشردين إلى قراهم ودمجهم في مجتمعاتهم.

والاتفاق الجماعي على هذه الوظائف سيقود إلى إجماع حول هيكلة الدولة.

ويتطلب إعداد استراتيجية بناء الدولة البدء من اتفاقية حول الهدف من تحقيق بناء الدولة والوظائف التي يتعين على الدولة القيام بها، واتفاقية حول الأطر الزمنية لتحقيق تلك القدرة. ولكي يتم كسب ثقة عامة الناس يجب تنفيذ برامج معقولة تحقق لهم فوائد.

## دور الاتحاد الأوروبي

إن الدور الذي يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يلعبه مهم لتسهيل بناء الدولة في اليمن، ويتراوح بين تقديم الاستشارات والتدريب والخبرة العميقة، إلى المساهمة المباشرة في العملية.

فقد يكون الاتحاد الأوروبي حافزاً لما يلي:

- زيادة الحوار السياسي، والتعاون الاقتصادي، والتعاون التنموي والإصلاح الديمقراطي.
- تحسين الوضع الأمني، ومعالجة النمو السكاني، وشح المياه، وخلق التنوع الاقتصادي.

وأعتقد أن على القادة المحليين والاتحاد الأوروبي التوصل إلى اتفاق بشأن استراتيجية مشتركة طويلة المدى، وهذا العمل يضع القوى الفاعلة الداخلية والخارجية خلف أجندة مشتركة، وبهذا يتم استغلال الطاقات وخلق الكفاءات وتحقيق نجاح مشترك.

## المنهجية

يشكل هذا المشروع استراتيجية شاملة لبناء دولة فعالة وتتضمن تطوير:

- أطر عمل لتحديد وفهم الوظائف التي لابد أن تقوم بها الدولة، ولكل وظيفة يجب تحديد الآتي:

# الفيدرالية أساس لترسيخ الديمقراطية وتقليل الفساد والأكثر ملاءمة للمشاركة وأفضل الخيارات للتنمية

- تحديد (مؤسسات) الدولة المسؤولة.
- تشخيص أوجه القصور.
- اقتراح الحلول الممكنة.
- وضع الفترة الزمنية لعملية التنفيذ.
- تحديد المنفذين المحليين، والمساعدين الخارجيين.
- تنفيذ خطة مراقبة وتقييم.
- وضع مؤشر لقياس مدى فعالية الدولة وتشخيص دقيق للعوامل الدافعة أو المانعة لقدرة الدولة.
- الاهتمام بالتدريب وتشكيل تطبيقات لتزويد القادة والمدراء بأدوات تحليلية من أجل قيادة البلد خلال عمليات التحولات.
- التواصل لتحفيز فهم أعمق للقضايا المرتبطة ببناء الدولة الفعالة.

## أعمال استراتيجية

- تقديم الدعم من خلال الحوار الدبلوماسي والوسائل التقنية لتطوير رؤية لمستقبل اليمن.
- الإصلاح يتم من المستويات الأعلى. وهذا مهم ليس لتقديم الدافع السياسي فحسب بل لضمان معالجة الإصلاحات السياسية والتقنية.

دعم النمو الاقتصادي الذي لا يعتمد على النفط والقادر على توفير فرص العمل والإيرادات المتنوعة.

- الاهتمام بالقطاعات الواعدة (الزراعة والثروة السمكية والسياحة والمعادن).
- استكشاف سبل جديدة، ومنها تعزيز المشاريع التجارية الخاصة الصغيرة والمتوسطة.
- إعادة هيكلة برنامج الاستثمار العام لتخفيف الفقر.
- الهجرة مجال سريع ضد تنامي البطالة، ويمكن للتدريب المهني أن يساعد في زيادة الهجرة، إلا أن ذلك بحاجة إلى إصلاحات من أجل متطلبات سوق العمل. مع الأخذ في الاعتبار أن الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي لن يتم قريباً، وقد لا يتم، لذا ينبغي أن نسلك مسارات أخرى مثل طريق الهجرة التقليدي بين حضرموت والهند وشرق آسيا.
- الحوار على مستوى عال مع دول الخليج يعتبر أولوية استراتيجية لليمن.
- إصلاح الميزانية، وتقليل الإنفاق "المسيس" في سلم أجور ومخصصات كبار مسؤولي الدولة ودعم الوقود.
- تحسين المجالات الخدمية للاستثمار بما في ذلك توفير المياه والتعليم والصحة الإنجابية.
- دعم اللامركزية بما يضمن تخليص الميزانية من المركزية من نفقات عالية، مع محاسبة المسؤولين المحليين بشكل كبير أمام الشعب بدلاً من السلطات المركزية فقط.
- تعزيز المجتمع المدني.
- دعم تمكين وإشراك المرأة والشباب.
- معالجة الصراع وترسيخ الاستقرار.

لكن لا يجب إغفال التالي:

- تنفيذ أي برنامج تنمية بصورة غير ملائمة قد يشجع على انعدام الأمن.
- عملية الإصلاح سوف تخلف خاسرين لتقليص المحسوبية.

ولتفادي هذه الصراعات يتطلب اقتطاع جزء من قاعدة دعم أي قوى محلية محتملة، وذلك من خلال العمل المعزز من قبل الدولة.

لذلك ينبغي التحقيق في عدد من المجالات منها:

- توصيف الدولة الموازية، مع فهم أفضل لتوازن المتغيرات بين اللاعبين الأساسيين، ومصالحهم ومنافسيهم، وكذلك فهم العوامل القبلية التي تكمن وراء التسوية السياسية.
- فهم ثقافة الشباب وتصميم البرامج التي تساعدهم على أن يلعبوا دوراً بناءً في صياغة مستقبل اليمن.
- التحقيق في اليمن «التقليدي»: كيف يستطيع الناس العيش وحل النزاعات لكي يتم التعرف على البرامج الداعمة الممكنة.

## بناء الدولة الفعالة

عملية التعرف على التحديات الخاصة بالقطاعات مهمة جداً «للحوكمة»، أي كيف تعمل مؤسسات وأجهزة الدولة، وكيف ترتبط الدولة بالمواطنين والقطاع الخاص فيما يتعلق بالشفافية والمحاسبية.

- سوف تتطلب التحسينات الهامة في تقديم الخدمات إصلاحات أساسية في إدارة المال العام والإدارة العامة. فينبغي على الدولة أن: (١) تزيد الإيرادات (٢) تحسن أداء الميزانية وتوفير التمويل المالي (٣) تكييف النفقات العامة بحسب الأولويات (٤) تحسين سلم الأجور.
- يعتبر الفساد من أعراض ضعف الدولة. لكن حجم المشكلة في نظر المواطنين والشركات التجارية والجهات المانحة كبير جداً وتستحق الاهتمام. والفساد يؤدي إلى الفقر، كما أن

الفوائد المقصـود أن توجه للشعب تستخدم لأغراض أخرى، ويتم سلبها في الصراعات.

• لا يمكن حل مشاكل الحكم كاملة من خلال الإصلاحات مـن القمـة إلى القاعـدة داخل الدولـة. لكن استغـلال مدخلات المواطنين سوف يساعد على خلق آليات الشفافية والمحاسبية.

وكما أشـار مكدونالد وخليـل،[٢] فان الإصلاحـات الضرورية والأساسية معروفة:

- توفير الميزانية الوطنية للاستثمار وتقديم خدمات أفضل.
- تقليل أعداد موظفي الخدمة المدنية.
- تقليص أو رفع الدعم للوقود والمشتقات النفطية.
- تقليص دائرة الفساد والعقاب عليه.
- توفير المناخ الملائم للاستثمار.
- تطوير نظام ضريبي شفاف وعادل كقاعدة للعقد الاجتماعي بين الدولة والشعب.
- زيـادة معدل المشاركة في الحيـاة السياسية والاقتصادية، خاصة المرأة والشباب.

## إيرادات ونفقات الدولة

تظل قـدرة الدولة علـى رفع معـدل إيراداتها محدودة، أما الإيرادات الضريبية فلم تشكل سوى حصـة قليلة مـن الدخل، والقليل منهـا عبارة عن ضرائـب دخل مباشـرة مع احتمال وجود حـوالي ستة مليار دولار كضريبـة دخـل. ولنفرض أن اعتمـاد الدولة الزائـد على النظام الضريبـي سيعـزز وثـاق العقد الاجتماعـي الذي بموجبـه يوافق المحكومـين علـى دفـع الضريبـة مقابـل تقديمها لهم علـى شكل خدمـات، بالمقابل عندما تشمل الإيرادات الضريبية أقل من ١٠٪ من الدخل الحكومي فهذا يعتبر دليلا على الهشاشة.

إن وجود الخدمة المدنية ليس لتقديم الخدمات ولكن كمصدر للرعاية الوظيفية وكسب الولاء. وقد شكلت الأجور والرواتب نسبة ٣٢٪ من موازنة ٢٠٠٨م وشكل دعم الوقود نسبة ٣٦,٨٪. وإصلاح هـذه النفقات أمـر حساس سياسياً وتمـت معارضته بشدة. فعلى سبيل المثال لو أن إصلاح الخدمة المدنية تم من خلال نظام قياس فترة الحياة لتم حذف ما بـين ٢٧,٠٠٠ و٦٠,٠٠٠ موظف حكومي مـن قائمة الأجور. وهذا العدد لا يشـكل سوى رقم بسيط في عدد موظفي الدولة البالغ ٥٠٠,٠٠٠ موظفاً، وهي القوة الوظيفية التي يجـب تقليص على الأقـل نصفها أو ثلثيها. والأكـثر حساسية هو حجـم قوات الأمـن. وبالإجمال فـإن القوة الوظيفيـة للدولة تبلغ حوالي ١,٢ مليون موظف.

ويمكـن مقارنة الإنفـاق المسيس بالإنفاق علـى الصحة الذي يصـل إلى ١,٩٪ والإنفاق على التعليم ٦,٩٪ من الميزانية العامة.

ويُقـال إن ميزانية الدفـاع وصلت إلى ٦,٦٪ مـن إجمالي الإنتاج المحلـي عام ٢٠٠٦م. وتميل أرقـام الموازنة إلى الغموض، ومن بين الأسبـاب وراء ذلك إقرار موازنات تكميلية. كما أن هناك عناصر في الميزانيـة إضافيـة وغير خاضعـة للفحص تأتي مـن إيرادات النفـط. إضافة إلى ذلـك تواجه الميزانية ضغـوط تكاليف خدمة المديونية والحفاظ على قيمة العملة اليمنية مقابل الدولار.

## العلاقـة بـين الحكـم الفيـدرالي والمجتمـع المـدني والنظام الضريبي

إن المـبرر وراء تبنـي حكـم فيـدرالي مخـول تخويـلاً كاملاً كأسـاس لترسيخ الديمقراطية هو أن ذلك عبارة عن مقاربة أكثر دقـة في محتواها وأقل عرضـة للفساد وأكثر ملاءمـة للمشاركة. ولهـذا فهي قد تمثـل أساسـاً أكثر ملاءمـة لعملية التنمية وسيادة القانون.

**٨٠٠,٠٠٠**
**وظيفة لمكافأة المخلصين ما أوجد قطاعاً عاماً بمهارات متواضعة**

وأكثر شيوعاً في نظام الحكم الفيدرالي التأكيد علـى توزيـع السلطـة والقيـم والممارسـات التي لا تعتبر مطلقة. وفي هـذه الحالة، يكون التشديد على المحاسبـة والشفافيـة، والتنمية، بـدلاً من التركيز على إصلاحات مؤسسية محـددة، وهو الأمر الذي مـن خلاله تستطيـع أدوات المحاسبة رفـع صوتها. ويشكل الحكم الفيـدرالي، الذي يتكون من عناصر واضحـة ومحددة في أهدافها، أسلوبـاً أكثر إسهاباً للممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسـان، ويسمح للديمقراطية الإعراب عن نفسها من خلال قنوات مباشرة. فالحكم الفيدرالي لا يهتم بالفعالية الإدارية فحسب بل بكيفية علاقة الشعب بعمليات تسيير الدولة.

وهنـا مـن المهـم التمييـز بـين الديمقراطيـة الليبراليـة والديمقراطيـة الانتخابيـة. فـالأولى لا تقتصر علـى الانتخابات ولكنهـا تفرض قيود علـى مـدى صلاحيـات وسلطـات السلطة التنفيذيـة؛ وتشترط أنظمة قضائية مستقلة؛ وتحمي حقوق الفرد وحريـة التعبير والمعتقـدات والمشاركة؛ وتأخـذ في الاعتبار حقوق الأقليـات؛ وتحـد من قدرة الحـزب الحاكم إذا مـا أراد التلاعب بالانتخابات؛ وهي ضامنة لحقوق المواطن ضد الاعتقال العشوائي وقسوة رجال الشرطـة؛ ولا تسمح بالرقابة على المطبوعات؛ وتحد مـن سيطـرة الحكومة علـى وسائل الإعـلام. أمـا الديمقراطية الانتخابيـة – كمـا هو الحـال في اليمن – فهي حكومـة تأتي من انتخابـات أقـل حريـة، وتفتقـر للضمانـات. وبرغم ظهـور شكل مـن أشـكال الديمقراطية في اليمـن إلا أن فيها تعدديـة سياسية مشلولـة والواقـع هـو أن المؤسسـة الحاكمـة تحتكر الدولـة. وأن الحزب الحاكـم لا يحكم ولكن يمثل واجهـة شرعية لهيأة الحكم الفعليـة، المؤسسـة الحاكمـة، كما أوضحنـا سلفـاً. وفي مثل هذا

## الإصلاح يخلف خاسرين لتقليص المحسوبية ولتفادي الصراعات يتطلب اقتطاع جزء من حصة الأتباع

النظـام تسيطـر المؤسسـة الحاكمة علـى موارد الدولـة والجيش والاستخبارات والخدمة المدنية ووسائل الإعلام، وتستغل كل ذلك لبلوغ غاياتها السياسيـة. أما أحزاب المعارضة فليس لديها فرص مماثلة ولا مجال للمناورة، ولهذا السبب تظل تحت رحمة الحزب الحاكـم، إن غياب التوازن، ليس في المجتمع السياسي فحسب، بل بين الدولة المجتمع المدني أيضاً، وهذا يعرقل التطور الديمقراطي. وفي هذا الإطار فإن أي انتخابات لن تنتج سوى نفس النظام.

والمؤسسة الحاكمة في اليمـن ليست مستعدة للسماح لعناصر الديمقراطيـة الليبراليـة أن تهدد بقاءها، لهـذا فهي تميل لمظهر الديمقراطيـة الزائـف. ولكـن في ظـل الاختلالات داخـل الدولة والضغوط الخارجية ربمـا يفرض نظام الحكم نوعا من المشاركة أقل خطـراً عليه. ومن هذه الناحية، فإن إقرار شكل مشوه للحكم الفيدرالي لن يجدي نفعـاً، وإصلاحه له كلفة سياسية واجتماعية باهظـة. والبديل المنطقي هو إنشاء نظام أقـل جدلاً وأكثر فعالية والبدء في عملية تراكميـة تنويرية بين عامة الناس، الأمر الذي لا يمكن فعله إلا في ظل نظام حكم فيدرالي حقيقي.

والآن لمـاذا نحتاج إلى ربـط الحكم الفيـدرالي بإنشاء نظام ضريبـي فعـال؟ إن نظـام الحكم الفيـدرالي ينطوي علـى إعادة ترتيـب العلاقات بـين الدولة والمجتمع من ناحيـة، وبين الوحدات المجتمعيـة مـن ناحيـة أخـرى. ويجـب أن يحكم هـذه الترتيبات إطـار عمل توافقي يمثل عقد اجتماعي جديـد يذهب إلى ما وراء القانـون. فالمجالات الهيكلية والثقافية تمثل إشكالات حقيقية، ولا يمكـن الرقي بها إلا مـن خلال تطوير مجتمعـات مدنية حقيقية. والمجتمعات المدنية تنشـأ من مطالب كُتل متعددة لتمثيل المصالح المختلفة في محيط علاقات متغيرة. والعلاقة بين الحكم الفيدرالي والمجتمـع المدني جلية هنا، والمجتمعـات المدنية لا تأتي من العدم، وإلا لكانت مجرد دمـى، ولكن يمكن تعزيزها بالحوافز التي منها النظام الضريبي الفعال.

وللتوضيـح فـإن المشكلة تعـود إلى بـدء نشوء وتطـور الدولة في اليمـن التي بـدأت وهي مفتقـره إلى موظفـين ماهرين. فكلا اليمنـين، سابقـاً، واجهـا صعوبـة في إنشـاء دولـة بـكادر إداري فاعـل وكانا يميـلان إلى تفضيل بنـاء الأجهزة القهريـة وتطوير القـدرات العسكرية والأمنية. ومنذ البدايـة لم يتم الاعتماد على الموارد المحليـة فقط في دفع رواتب الموظفين العسكريين والأمنيين والمدنيـين، وتم الاعتماد شبه الكامل على مبـدأ الريع. ولهذا فإن الانقسامات داخل المجتمع التي كانت تعكس الاختلافات الداخلية في الدولـة لم تكـن مبنية على نظام ضريبـي محلي، لذا لم يتطور أي تمايـز بين المواطنـين أو اصطفاف سياسـي أو مؤسسي يعكس السياسات الضريبية.

وبمـا أنه لم يتم فرض الضرائب مباشـرة على الشعب مقابل نفقات الدولة فهم لم يطالبوا بالاشتراك في صنع القرارات. وكان ديدن السياسة، قبل الوحدة، حشد العناصر المعارضة للإمبريالية الجماعية في الجنـوب، والعناصر المعارضة للشيوعية في الشمال. وكان الصـراع السياسي على الحقوق الفردية غائباً فعلياً، وهو ما يعنـي أن الحشد الجماهيري إلى خلـق مجتمع جماعي سبق ومنع تأمين الحريات الفردية. وهذا أدى إلى مشاركة كبيرة دون تحرير سياسي ودون سياسة ليبرالية.

بالطبـع هنـاك نظام ضريبـي في اليمن لكـن الدولة لا تعتمد علـى الضرائب كمصـدر إيراد، لهذا فالنظام المـالي يعتبر عتيقاً جـداً. والنتيجـة لعدم دفـع الضرائب هـو عدم التمثيـل في صنع القـرار. لكن الأزمة المالية التي تواجههـا اليمن هي أزمة حقيقية لأن المصـادر السابقـة للدخـل الخارجـي بدأت تجـف. وبالتالي فالخيـارات بسيطة جداً وهـي: إما أن تقلص الدولـة نفقاتها، أو تزيـد الدخـل، أو كلاهما. وليس من الغريـب أن يستمر ما يسمى بالهامشـ الديمقراطي في اليمن، فمقابل فرض سياسات إصلاح اقتصادية تستجيـب الدولة لعملية التمثيل في أدنى مستوى. وهذه نقطة تحول هامة، وإذا ما تم الدفع بها إلى الأمام ستصبح صفقة مربحة قد تبدو متواضعة في بادئ الأمر لكن أثرها على الاقتصاد السياسـي واضـح. وهنـا تتضـح العلاقة بـين الحكـم الفيدرالي والنظـام الضريبـي: فمع تطويـر المجتمع المدني الـذي يلعب دور الوسيـط تتجلـى العلاقة بـين نظام الحكـم الفيـدرالي والنظام الضريبي والمجتمع المدني.

### إصلاح العلاقات المدنية العسكرية

مـن بـين المشـاكل التي يواجههـا اليمن هـو إخضـاع القوات العسكريـة للسلطـة المدنيـة. وقبـل الوحـدة كانت دولـة الحزب الواحـد في الجنـوب تنظـر إلى الجانـب العسكري على أنـه أداة للحـزب: فكان على الضباط الانتماء إلى الحزب، وكان المفوضون والخلايـا الحزبية تـوازي سلسلة القيادة العسكريـة، وكان الولاء للحـزب وليس للدولـة، وداخل صفوف الحـزب كان الولاء ينقسم

إلى جماعـات معينة، وهو ما سيس الجيش إلى درجة عالية. كما تم تجنيد المجتمـع في ميليشيات شعبية سـادت الحياة اليومية في كل القرى.

وعلى غرار ذلـك، ولكن بنمط مختلـف، كان اليمن الشمالي لأكـثر من ألف عـام يتصف بالطابع العسكـري. ومع أن الأئمة لم يكونـوا يمتلكون جيوشا نظامية متخصصـة إلا أنهم كانوا يشنون حروبهـم من خلال حشـد القبائـل المقاتلة. وكانـت حرب ١٩٦٢ – ١٩٧٠م الأهليـة هـي نقطة التحول، فقد دفعـت بالمعسكرين المتحاربين (الملكيون والجمهوريون) إلى الاعتماد كثيراً على القوى القبليـة. ومنذ تلـك الفترة تواصلت هذه الحالـة تحت ظل ضغط بعض العناصـر القبلية لتـولي مناصب مؤثـرة في الدولة وحاجة نظـام الحكـم إلى دعـم تلـك العناصـر، مثلما حـدث في حروب ١٩٧٢م و ١٩٧٨ – ١٩٧٩م و ١٩٩٤م. وهـذا أدى إلى وجود مراكز قوى من العناصر القبلية والعسكرية تفرض سيطرتها، ليس فقط علـى أجهـزة وإدارات الدولة، بـل أيضاً على الأنشطـة السياسية والتجارية.

وبعـد الوحـدة ساد نمـط اليمـن الشمالي، ما خلـق علاقات نسبيـة عكسية بـين قوة الجيـش النظامـي وتأثير مراكـز القوى القبليـة. وتـدرك العناصر القبليـة، التي تشكل مخـزون الجيش غـير الرسمـي، أنـه لا يجب السمـاح لقـوة الجيـش النظامي أن تتجـاوز حدود معينة. وقد دفعت مقاومـة تعزيز الجيش النظامي بنظام الحكم إلى التعويض عن ذلك من خلال ثلاثة أشياء. أولاً، عملـت السلطة كل ما في وسعها لتضمن اختراق القوات العسكرية والسيطرة عليها من خلال نظام زبائني يقوده أهم العملاء، وخلق الانقسـام في صفـوف هذه القـوات وإحكام قبضـة السلطة عليها بالاعتمـاد على نخبة من القوات ووحدات عسكرية خاصة يقودها مباشرة القائـد ولا تخضع لوزارة الدفاع. ثانياً، تميل السلطة إلى إدارة كل وزارات الدولـة الأساسية ودوائرها، المدنية والعسكرية، عن طريق مسؤولين عسكريـين يتميزون بالولاء الشديد للمؤسسة الحاكمة. ثالثاً، وبمـا أن القوات العسكرية تفتقر للتماسك ونظام الحكـم يفتقـر للشرعيـة، ظل المجتمـع وحيداً يعصف بـه العنف والصراعـات المسلحة حتى تتشظى وتضعف وحداته وتبقى سيادة المؤسسـة الحاكمـة هي العليـا، وما أضفـى على المجتمـع الطابع العسكري حيث تتطلع الفئـات الاجتماعية للقوة المسلحة، نظامية وشعبية وقبلية، من أجل ضمان الأمن في الأطراف.

وبهـذا تواجـه الديمقراطيـة في اليمـن تحدياً كبـيراً يتطلب إصلاحا جذريـا للعلاقات المدنية العسكرية. وقد أوجد الأداء غير العقلاني والفاقد للحيوية الذي تقوم به إدارة الضباط العسكريين لإدارات الدولـة المدنيـة الحنين والشـوق بين أوسـاط الشعب إلى الحكم غـير الديمقراطي السابق الذي وفر الاحتياجات الأساسية والأمـن وسير الأمور أفضل مما هي عليـه اليوم. لذا لابد من بذل الجهود من أجل إعادة هيكلة وتوجيه القوات العسكرية تجاه المهام العسكريـة وتعزيز المهـارة العسكرية وتقليل الـدور الذي تلعبه في المجتمع، حيث أن واجب القوات العسكرية الدفاع عن المجتمع وليس تحديده وتعريفه. إن السيطرة المدنية مهمة جداً: إذ يجب أن يتخذ ويقر القرارات الحكومية بمـا في ذلك الأمن القومي متخصصون من خارج دائرة القوات المسلحة. وهذا يتطلب نظام حكومي مستقر وشرعـي لمنع التدخل العسكري بحجة حماية المجتمع من الفوضى. كما يجب إخضاع القوات العسكرية للمساءلة أمام مجلس النواب، وفرض مناقشة عامة وفحص لسياسات الدفاع والموازنات وحالات الأخطاء العسكرية وارتكاب المحظور.

ولا ينبغي لموظفـي الدوائر العسكرية بالاشتراك بأي حال من الأحـوال في الشؤون السياسية كأعضاء لأحـزاب سياسية أو حتى في إدارة سياسيـة علـى المستوى المحلـي أو الوطنـي، وهذا يشمل وزارات الدفـاع والداخلية والمخابرات. وحين لا تستطيع السلطات التنفيذية والتشريعية ضبط أين ومتى وكيف يتم استخدام القوات العسكريـة فلا يمكن القول إن هناك سيطرة مدنية. فيجب تقديم الدعم الفعـال والعلني لمبدأ الإخضاع العسكـري للحكومة المدنية مـن قبـل أدوات الفكـر: وسائل الإعـلام والجامعـات والأحزاب السياسية والجمعيات التجارية والمتخصصة وغيرها من الأدوات. وبينما من الممكن وجود سيطرة مدنية على القوى العسكرية بدون الديمقراطيـة إلا أنه لا يمكن وجـود الديمقراطية بدون السيطرة المدنية على القوى العسكرية. ●

* مدير مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية؛ نائب عميد الكلية اليمنية لدراسات الشرق الأوسط، أستاذ مشارك في العلوم السياسية، جامعة صنعاء.

## الهوامش

١- سارة فيلبس، «الرقص على رؤوس الثعابين»، ٢٠٠٨م، ص٥.

2 - Neil MacDonald and Rana Khalil, 'Report of the assessment towards a 'whole of EU' approach to state building in Yemen: addressing fragility to prevent state failure', European Commission, July 2009.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

**www.kcorp.net**

# إنجازات وإخفاقات قمم التعاون (1981-2015)
# قمة الرياض: التحديات والفرص

**تعكس القمم السياسية اللقاءات بين مسؤولي الدول في أعلى مستوياتهم، مما يعني أن الوصول إلى قرارات أو اتفاقيات سيحظى بأكبر قدر من الالتزام من جانب السلطات والهيآت التنفيذية الأدنى. ولا يعني ذلك أن كل ما يصدر عن القمم الدولية قابل للتنفيذ أو التطبيق، حيث توجد في الأغلب فجوات بين الطموحات والقدرات، وهو ما يفسر أنه حتى في المؤسسات الدولية الكبرى يجري تنفيذ بعض القرارات، بينما تواجه قرارات أخرى عثرات وعراقيل، وذلك أمر طبيعي واعتيادي.**

د. معتز سلامة *

ويفسر ذلك تعثر الكثير من الاتفاقيات الدولية المهمة، مثل اتفاقيات خفض السلاح والحد من التسلح الأمريكية -السوفيتية سابقا، والتي استمر التفاوض حولها لعقود، وعدم تنفيذ بعض الاتفاقيات والقرارات الخاصة بالاتحاد الأوروبي، وعدم قدرة الأمم المتحدة والجامعة العربية على تطبيق القرارات الدولية والعربية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

ولا تشكل قمم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استثناء من هذه القاعدة، حيث أنه في الأغلب تسبق الرؤى والقرارات الواقع بكثير وتصطدم به أحيانا، فيجري تنفيذ ما يمكن تنفيذه، وتأجيل تلك التي تواجه عثرات، أو عراقيل بينما قد يكتشف أن هناك مقررات وبنود أخرى غير قابلة للتطبيق من الأساس، فتختفي من على أجندة القمة مع الزمن. ولا تقدم هذه الورقة تقييما شاملا لأداء مجلس التعاون، وإنما تسعى لرصد نتائج مؤسسة القمة الخليجية، وهي مؤسسة واحدة بين مؤسسات المجلس المتعددة.

## أولاً: القمم الخليجية ١٩٨١ – ٢٠١٤: الانتظام والمؤسسية:

منذ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقدت ٣٥ قمة، بشكل منتظم في شهر محدد من كل عام، وقد عقدت قمتان في السنة الأولى ١٩٨١م، في مايو ونوفمبر. وباستثناء قمة مايو ١٩٨١م، والقمم الست التالية بين أعوام ١٩٨٢ – ١٩٨٦م، وقمة ١٩٩٩م، (وهي القمم التي عقدت جميعها في شهر نوفمبر من كل عام)، عقدت باقي قمم المجلس في ديسمبر، وحتى الدورة الـ ٣٦ التي ستعقد في الرياض (في ديسمبر ٢٠١٥ م) ويؤكد انتظام تاريخ انعقاد القمة ترسخ قيمة المؤسسية في المجلس.

وبشكل عام، فقد عقدت كل القمم بحضور ممثلي الدول الست دون غياب أي منهم، وانعقدت بمستوى التمثيل السياسي الأعلى (الملك/ الرئيس/ الأمير/ السلطان) منذ القمة الأولى يناير ١٩٨١م، وحتى القمة الخامسة عشرة ١٩٩٩ م. وكان تراجع مستوى التمثيل في القمة في سنوات تالية لاعتبارات تعلقت أحيانا بالظروف الصحية لرئيس الدولة، وفي الأغلب كان ينيب عنه ثاني أعلى مستوى في التمثيل السياسي مثل ولي العهد أو نائب رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو نائب رئيس الوزراء. وهذا الانتظام في حضور القمم وفي مستوى التمثيل، يشير إلى أهمية المجلس بالنسبة لكل أعضائه، والتي جعلتهم يحرصون على حضور القمم بمستوى تمثيل مميز، فضلا عن الحضور المنتظم في الاجتماعات الوزارية.

ويلفت انعقاد قمم المجلس بالتناوب بين عواصم دوله الست،

## تحديات إجرائية تواجه مجلس التعاون: الاجماع في اتخاذ القرار وآليات تنفيذه ومراقبة التطبيق وغياب مؤسسات المتابعة

## القمم الخليجية (١٩٨١ ـ ٢٠١٥)

| | مكان الانعقاد | التاريخ | مستوى التمثيل السياسي بالقمة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | السعودية | الإمارات | الكويت | قطر | البحرين | عمان |
| ١ | أبوظبي | مايو ١٩٨١ | الملك | رئيس الدولة | الأمير | الأمير | الأمير/ الملك | السلطان |
| ٢ | الرياض | نوفمبر ١٩٨١ | – | – | – | – | – | – |
| ٣ | المنامة | نوفمبر ١٩٨٢ | – | – | – | – | – | – |
| ٤ | الدوحة | نوفمبر ١٩٨٣ | – | – | – | – | – | – |
| ٥ | الكويت | نوفمبر ١٩٨٤ | – | – | – | – | – | – |
| ٦ | مسقط | نوفمبر ١٩٨٥ | – | – | – | – | – | – |
| ٧ | أبوظبي | نوفمبر ١٩٨٦ | – | – | – | – | – | – |
| ٨ | الرياض | ديسمبر ١٩٨٧ | – | – | – | – | – | – |
| ٩ | المنامة | ديسمبر ١٩٨٨ | – | – | – | – | – | – |
| ١٠ | مسقط | ديسمبر ١٩٨٩ | – | – | – | – | – | – |
| ١١ | الدوحة | ديسمبر ١٩٩٠ | – | – | – | – | – | – |
| ١٢ | الكويت | ديسمبر ١٩٩١ | – | – | – | – | – | – |
| ١٣ | أبوظبي | ديسمبر ١٩٩٢ | – | – | – | – | – | – |
| ١٤ | الرياض | ديسمبر ١٩٩٣ | – | – | – | – | – | – |
| ١٥ | المنامة | ديسمبر ١٩٩٤ | – | – | – | – | – | – |
| ١٦ | مسقط | ديسمبر ١٩٩٥ | ولي العهد | – | – | – | – | – |
| ١٧ | الدوحة | ديسمبر ١٩٩٦ | ولي العهد | نائب رئيس الدولة، حاكم دبي | – | – | – | – |
| ١٨ | الكويت | ديسمبر ١٩٩٧ | ولي العهد | رئيس الدولة | – | – | – | – |
| ١٩ | أبوظبي | ديسمبر ١٩٩٨ | ولي العهد | رئيس الدولة | – | – | – | – |
| ٢٠ | الرياض | نوفمبر ١٩٩٩ | ولي العهد | – | – | – | – | – |
| ٢١ | المنامة | ديسمبر ٢٠٠٠ | ولي العهد | نائب رئيس الدولة، حاكم دبي | – | – | – | – |
| ٢٢ | مسقط | ديسمبر ٢٠٠١ | ولي العهد | نائب رئيس الدولة، حاكم دبي | رئيس مجلس الوزراء بالنيابة وزير الخارجية | – | – | – |
| ٢٣ | الدوحة | ديسمبر ٢٠٠٢ | وزير الخارجية | نائب رئيس الدولة، حاكم دبي | النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بالنيابة وزير الخارجية | – | نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية | – |
| ٢٤ | الكويت | ديسمبر ٢٠٠٣ | ولي العهد | نائب رئيس الدولة، حاكم دبي | الأمير | – | الملك | نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء |
| ٢٥ | المنامة (قمة الشيخ زايد) | ديسمبر ٢٠٠٤ | النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء | رئيس الدولة | رئيس مجلس الوزراء | – | – | السلطان قابوس |
| ٢٦ | أبوظبي (قمة الملك فهد) | ديسمبر ٢٠٠٥ | الملك عبدالله بن عبدالعزيز | – | رئيس مجلس الوزراء | – | – | السلطان قابوس |
| ٢٧ | الرياض (قمة الشيخ جابر) | ديسمبر ٢٠٠٦ | – | – | الأمير | – | – | – |
| ٢٨ | الدوحة | ديسمبر ٢٠٠٧ | – | – | – | – | – | – |
| ٢٩ | مسقط | ديسمبر ٢٠٠٨ | – | – | – | – | – | – |
| ٣٠ | الكويت | ديسمبر ٢٠٠٩ | – | – | – | – | – | نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء |
| ٣١ | أبوظبي | ديسمبر ٢٠١٠ | النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية | – | – | – | – | نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء |
| ٣٢ | الرياض | ديسمبر ٢٠١١ | – | نائب رئيس الدولة، حاكم دبي | – | – | – | – |
| ٣٣ | الصخير (البحرين) | ديسمبر ٢٠١٢ | ولي العهد | نائب رئيس الدولة، حاكم دبي | – | ولي العهد | – | نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء |
| ٣٤ | الكويت | ديسمبر ٢٠١٣ | ولي العهد | نائب رئيس الدولة، حاكم دبي | – | ولي العهد | – | نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء |
| ٣٥ | الدوحة | ديسمبر ٢٠١٤ | ولي العهد | نائب رئيس الدولة، حاكم دبي | – | الأمير | – | نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء |

إلى الاحترام المتبادل، بغض النظر عن الحجم أو الثروة، ورغبتها في تجنب استئثار مركز وحيد بصنع القرار أو التأثير فيه. فلقد انعقدت قمم المجلس بين ١٩٨١ و٢٠١٤ بمعدل: ٦ مرات في السعودية، ٦ في الإمارات، ٦ في الكويت، ٦ في البحرين، ٦ في قطر، و٥ في سلطنة عمان (أنظر الجدول).

وشهدت أجهزة المجلس المختلفة انتظاما في الانعقاد على مدى السنين، وعلى سبيل المثال كانت آخر دورة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون هي الدورة ١٣٧ في ١٧ نوفمبر ٢٠١٥م، التي انعقدت تحضيرا للدورة (٣٦) للمجلس الأعلى المقرر انعقادها في ديسمبر ٢٠١٥م، فوفقا للنظام الأساسي للمجلس فإن المجلس الوزاري يعقد اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ومنذ ١٩٨١م، وحتى نوفمبر ٢٠١٥م، عقد المجلس ١٣٧ دورة، مما يعني أنه انعقد بمعدل ٤ اجتماعات في السنة، بما يعني الالتزام بما ورد بالنظام الأساسي. فضلا عن ذلك، جرى تقلد منصب الأمين العام للمجلس بالتناوب بين الدول الأعضاء، وحتى الآن عين ٥ أمناء عامين للمجلس، هم: عبد الله بشارة (الكويت)، وفاهم القاسمي (الإمارات)، وجميل الحجيلان (السعودية)، وعبد الرحمن العطية (قطر)، وعبد اللطيف الزياني (البحرين).

### ثانياً: التحليل السياسي لبيانات القمة وأداء المجلس:

عكست بيانات القمم الخليجية توجهات مجلس التعاون الخليجي ومواقفه من القضايا والأزمات السياسية في الخارج والداخل. ومن المثير أن المجلس الذي نشأ تلبية لأهداف داخلية بالأساس خصص الجزء الأكبر من بياناته للحديث عن الأوضاع الإقليمية، وقد أكد ذلك طغيان الوضع الخارجي والشواغل الإقليمية على أجندة المجلس منذ نشأته. وعلى سبيل المثال خصص البيان الختامي الأول لقمة المجلس في أبو ظبي ٢٤٥ كلمة للحديث عن شؤونه الداخلية، بينما خصص ٣٠٤ كلمات للحديث عن القضايا الإقليمية، وطغى الهم الإقليمي على البيان الختامي لقمة المجلس الثانية الذي خصص ٣٩٢ كلمة للوضع الإقليمي والدولي، بينما لم يخصص سوى ١٠٨ كلمات للحديث عن الشؤون الداخلية. ولقد تغير هذا الأمر نسبيا في القمم الأخيرة للمجلس، وعلى سبيل المثال فإن بيان القمة الخامسة والثلاثين بالدوحة تضمن ١٣٧٤ كلمة عن الشؤون الداخلية، و١٠٦٦ كلمة للقضايا الإقليمية والدولية، وهو ما عكس اكتساب الشؤون الداخلية للمجلس أهمية أكبر بين أعضائه بتطور الزمن.

وعلى الجانب السياسي، حققت دول المجلس مقاديرا من التنسيق البيني عبرت عنه عشرات البيانات والإعلانات المشتركة للقمم الخليجية، التي عبرت عن مواقف دعم وإسناد فيما بينها في مختلف القضايا، سواء تلك الخاصة بالأوضاع الداخلية أو القضايا الإقليمية. ومن يتتبع بيانات القمة يجد استمرار مجموعة من المواقف والقضايا منذ القمة الأولى ١٩٨١م، وحتى قمة الدوحة ٢٠١٤م، ما يشير إلى تراكم تراث محدد من القضايا التي تعكس قدرة دول المجلس على بلورة سياساتها الخارجية حول هذه المواقف، ومن أبرز قضايا السياسة الخارجية التي ظلت على رأس قائمة أولويات المجلس: الحرب العراقية – الإيرانية، والغزو العراقي للكويت وتبعاته، والاحتلال الإيراني لجزر الإمارات والعلاقات مع إيران، والأوضاع في الأراضي الفلسطينية والموقف من إسرائيل والسلام في الشرق الأوسط، والقضايا والمتغيرات الدولية، وقضايا البيئة، ونزع أسلحة الدمار الشامل والملف النووي الإيراني، وظواهر التطرف والعنف والإرهاب، كما تناولت بيانات المجلس الأوضاع في الدول العربية التي تعرضت لاضطرابات مثل اليمن ولبنان والسودان والصومال.

وفي الشأن البيني، سعت دول المجلس إلى تعزيز التنسيق العسكري والأمني، ففي قمة المنامة ١٩٨٢م «أقر المجلس توصيات وزراء الدفاع، الهادفة إلى بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء». وفي قمة الرياض ١٩٨٧ م، أكد "على أهمية البناء الذاتي للدول الأعضاء لدعم القدرات الدفاعية في إطار التنسيق والتكامل"، وفي قمة مسقط ١٩٨٩م، أقر "توصيات وزراء الدفاع في بناء القوة الذاتية وفق التصور المشترك على أساس وثيقة السياسة الدفاعية"، وفي قمة الدوحة ١٩٩٠م، تحدث عن استراتيجية دفاعية مشتركة، وفي قمة الكويت ١٩٩١ م، أكد "تصميمه على مواصلة التنسيق والتعاون في المجال العسكري والأمني والارتقاء بالقدرات الدفاعية في إطار تصور استراتيجي موحد"، وفي قمة الرياض ١٩٩٣ م، قرر تشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ قرارات الدفاع الجماعي والتعاون العسكري. وأكد بيان قمة المنامة ١٩٩٤م، على أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ، وقرر تبني خطوات لبناء القوة الدفاعية الذاتية في ظل استراتيجية موحدة، كما قرر تطوير قوة درع الجزيرة. وفي قمة مسقط ١٩٩٥م، أكد على "مواصلة تنفيذ البرامج المتعلقة برفع كفاءة القدرة الدفاعية

**قرارات القمم السابقة لم تُنفذ كلها ولم تتمكن اقتصادات دول المجلس من بناء تكتل اقتصادي حقيقي**

## تأتي قمة الرياض في ظل تحديات غير مسبوقة وشبكة أخطار تتطلب معالجات غير تقليدية وخارج الصندوق

الجماعيـة لدول المجلس". وفي قمـة الدوحـة ١٩٩٦م، أكد على أهميـة "رفع كفـاءة القـدرة الدفاعيـة الجماعية لـدول المجلس وصولا إلى تحقيق التكامل الدفاعي بينها".

وفي قمـة الكويـت ١٩٩٧م، وافـق علـى الخطـوات العمليـة لربـط دول المجلس بشبكة اتصالات مؤمنـة للأغراض العسكرية والتغطيـة الراداريـة والإنـذار المبكـر والتمارين العسكرية وفي قمـة أبو ظبـي ١٩٩٨م، اعتمد القرارات المتعلقـة بتطوير قوة درع الجزيـرة، ومتابعـة تنفيـذ شبكة الاتصـالات المؤمنـة، والتغطية الراداريـة والإنذار المبكر. وفي قمة المنامة ٢٠٠٠ م، جرى التوقيع علـى اتفاقيـة الدفاع المشـترك. وفي قمـة الدوحـة ٢٠٠٢ م، أقر النظـام الداخلي لمجلس الدفاع المشـترك. وفي قمة مسقط ٢٠٠٨ م، اعتمد الاستراتيجيـة الأمنية الشاملة بعد تحديثها وتطويرها. وفي قمـة الكويت ٢٠٠٩م "أقرّ الاستراتيجيـة الدفاعية"، وأكدت قمـة الرياض ٢٠١١م، علـى استمرار الخطـوات العمليـة لبناء منظومـة دفاعية مشتركـة تحقق الأمن الجماعي لـدول المجلس، فيما شهدت قمة الصخير بالبحريـن ٢٠١٢م، إقرار إنشاء قيادة عسكرية موحدة تقوم بالتنسيق والتخطيط والقيادة للقوات البرية والبحرية والجوية المخصصـة والإضافية، وجرى إقرار الاتفاقية الأمنية بصيغتها المعدلة. وفي قمة الكويت ٢٠١٣م، وافق على إنشاء القيـادة العسكرية الموحدة، وكلف مجلس الدفاع المشترك باتخاذ مـا يلزم من إجـراءات للبدء في تفعيلها وفـق الدراسات الخاصة بذلك، ووافق على البدء في تنفيذ المسار المكمل لمشروع الاتصالات المؤمنة، وإنشاء أكاديميـة للدراسات الإستراتيجية والأمنية لدول المجلـس، وبـارك قرار إنشاء جهـاز للشرطة الخليجيـة. وفي قمة الدوحـة ٢٠١٤م، وجه بتكثيف الجهود لتحقيـق التكامل الدفاعي في مختلف المجالات.

وبعـد ٢٠١١م، كان على المجلـس أن يتصدر التعامل مع نتائج الثـورات العربية، وبرزت المسؤوليـة السياسية للمجلس ليس فقط عن استقرار دوله، وإنما تجاه العالم العربي ودول الثورات (مصر وليبيـا وتونس واليمن)، على نحـو عكسته بيانات القمم الخليجية بـين ٢٠١١ و٢٠١٣، وإلى حـد كبـير، غاب الكثير مـن البنود التي كانـت مستمرة علـى قائمة بيانات المجلس، وحـل محلها متابعات الأوضـاع الثورية في الدول العربيـة. وفي الشأن الداخلي كان لافتا تأكيد بيـان قمة الكويـت ٢٠١٣م «على أهمية تعزيـز دور دواوين وأجهـزة الرقابـة الماليـة في دول المجلس، وتمكينها مـن النهوض بمسؤولياتهـا بكل حيـدة واستقلاليـة». كما كلف إعـلان الكويت الصادر عن قمة الأمانة العامة للمجلس بالتواصل مع الرأي العام الخليجي، ومواطني دول المجلس، والكتاب والمفكرين للتعرف على آرائهم ومقترحاتهم بشأن سبل تعزيز مسيرة مجلس التعاون، بما يحقق المصالح المشتركة لدوله وشعوبه، وإطلاعهم على الخطوات التـي يتـم إنجازهـا في الخطط والمشاريـع التـي تم تبنيها خلال مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وعلـى الجانب الاقتصادي، جرى إقـرار التعاون في المجالات: المالية والاقتصادية، ومشروعات الاتحاد النقدي والعملة الموحدة، والتعـاون الجمركـي والتجـاري، ومشروعـات السـوق الخليجية المشتركـة، والتعـاون في مجـالات الطاقـة والكهربـاء والماء، وفي المجـال الصناعي، وفي مجـالات النقل والمواصـلات والاتصالات والزراعـة والتخطيـط والتنميـة، مـروراً بالمواطنـة الاقتصادية ومكتسبـات المواطنـة التي تقـوم على مبدأ أن يتمتـع مواطنو دول المجلـس الطبيعيون والاعتباريون بالمعاملـة الوطنية وجميع المزايا التـي تمنح للمواطنـين في جميع المجـالات. وخصوصـا المسارات العشـر للسـوق الخليجيـة، وهـي: التنقـل والإقامـة، والعمـل في القطاعـات الحكومية والأهليـة، والتأمين الاجتماعـي والتقاعد، وممارسـة المهن والحـرف، ومزاولة جميع الأنشطـة الاقتصادية والاستثماريـة والخدمـات، وتملك العقار، وتنقـل رؤوس الأموال، والمعاملـة الضريبية، وتداول الأسهم وتأسيـس الشركات، إضافة إلى الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

ولكـن علـى الرغم مـن جوانب التقـدم المحـرزة في مختلف المجالات، فإن الكثير مما جرى الاتفاق عليه ظل مجرد مشروعات علـى الورق، وهناك العديد من المشروعات الاقتصادية التي ظلت مطروحـة على جـدول أعمـال المجلس منـذ القمـم الأولى وحتى الآن. وفي المحصلـة النهائيـة لم تتمكـن اقتصـادات دول المجلس مـن بنـاء تكتـل اقتصادي جماعـي كمنظمـة إقليمية علـى غرار التكتـلات الاقتصادية الدولية العملاقة، وعلـى الرغم من حجم ناتجها الاقتصادي الإجمالي الذي يقترب من ٢ تريليون دولار، لم تـبرز تفاعلات دول المجلس نتائج اقتصادية تشير إلى خصوصية التبـادلات التجاريـة بينها. وتشـير اقتصادات الـدول الست إلى كيان اقتصادي واعد، فدول المجلس تملك ٢٪ من اقتصاد العالم، وهـو ما يؤهلهـا للعب دور اقتصـادي عالمي ككتلـة موحدة. وعلى الرغـم من أن حجم الاقتصـاد الخليجي عند نشـأة المجلس كان

نحو ٢٠٠ مليار دولار وهو قد تضاعف نحو عشر مرات (يقترب من ٢ تريليون دولار)، فلا تزال الآليات الاقتصادية دون تطوير، ورغم إعلان السوق المشتركة إلا أنه لا تزال تواجه تحديات مختلفة، ورغم إعلان الاتحاد النقدي والجمركي إلا أنه لم يبدأ، وعلى الرغم من إقرار حرية تنقل المواطنين والسلع إلا أنه على مستوى التفعيل الواقعي غير موجودة، ولم تتحقق العملة الموحدة.

ويشير د. عبد العزيز العويشق الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي إلى ٤ تحديات إجرائية فنية واجهت مجلس التعاون الخليجي، وهي: أولا: قاعدة الإجماع في اتخاذ القرار، فطبقا للنظام الأساسي يجري اتخاذ القرار في المجلس وفق قاعدة الإجماع، بحيث أن اعتراض أو رفض أي دولة يعرض القرار للتوقف، ولقد أدت هذه القاعدة لاتخاذ القرار إلى عرقلة العديد من المشروعات ومنها مشروع الاتحاد النقدي. وثانيا: آليات تنفيذ القرار: فعندما يصدر قرار من المجلس الأعلى يُطلب من الدول تفعيله عن طريق الأدوات التشريعية الوطنية، وكان للدولة حرية تفعيل القرار متى أرادت أن تفعله، وعلى الرغم من أنه في عام ٢٠٠٨ اتخذ قرار بأن لا تتجاوز الفترة الزمنية للتنفيذ سنة واحدة، إلا أنه حتى هذا القرار لم يتم تنفيذه. وثالثا: طبيعة عمل المجلس: فمنذ نشأة المجلس أصبح كل شيء في يد اللجان التي بلغ عددها ١٠٠٠ لجنة، وهذه اللجان ليس لها حد زمني لإنهاء ما تكلف به وليس لها تفويض أو مراجعة. ورابعا: مراقبة التطبيق الفعلي: فليس هناك مرجعية قضائية تضمن مراقبة التطبيق الفعلي للقرارات، ولقد أسفر ذلك عن اتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل انفرادي من جانب الدول الأعضاء، حيث لم تكن هناك مؤسسات اتحادية منوطة بتنفيذ ما يجري الاتفاق عليه ومراقبته.

### ثالثاً: تحديات قمة الرياض ديسمبر ٢٠١٥:

تعقد القمة السادسة والثلاثين للمجلس في ظل مجموعة من التحديات والأخطار غير المسبوقة، فمن خلال تتبع المسار التاريخي للمجلس، يتضح أنه لم تتجمع شبكة من الأخطار والتحديات بمثل ما هي ماثلة أمام قمة الرياض. وهو ما يجعل هذه القمة في حاجة إلى معالجات خارج الصندوق والزمن. إن الاكتفاء بالبيانات المكررة التي حافظ عليها تراث المجلس بخصوص القضايا هو أمر مهم، لكن إلى جانب ذلك ينبغي الاجتهاد لأجل طرح وتقديم معالجات جديدة وغير تقليدية، في ظل واقع غير تقليدي.

حيث تعقد القمة في ظل تراجع حاد في أسعار النفط بلغ نحو الثلث، وهو ما لم يكن تتوقعه أغلب خطط وموازنات دول المجلس لعام ٢٠١٥م، وبالنظر إلى ما يحتله النفط من مكانة استراتيجية هامة لكل اقتصادات دول الخليج، فإنه من المرجح أن يغلف هذا العامل قمة الرياض بأجواء خاصة، وما إذا كانت دول المجلس ستسعى لمواجهة هذه الأزمة في مدخولاتها النفطية في سياق حلول وأفكار جماعية، تعمل وفق رؤية استراتيجية تستهدف زيادة نسبة المكون غير النفطي في اقتصاداتها، والبحث في تطوير مجالات الطاقة التقليدية والمتجددة.

وعلى الصعيد السياسي تعقد القمة في ظل ظروف عربية صعبة، وحالة فوضى عارمة تجتاح الإقليم، وتهدد الكيانات الوطنية للدول. وفي ظل بروز ظاهرة الاستقطاعات الأرضية من النظام العربي، والدولة العربية، على نحو ما تشير إليه المناطق والكيانات الكردية في كل من العراق وسوريا، واتجاه بعض المناطق للانفصال عن جسد الدولة أو حالات إمارات ودول الخلافة الإسلامية التي انتشرت كالفطر في الإقليم، وفي ظل مسار للتفكك الوطني في بعض الدول العربية.

كما تعقد القمة في ظل تطور عاصف لظاهرة العنف والإرهاب على الصعيد الدولي، أكدتها أحداث الطائرة الروسية في سيناء، والحوادث الإرهابية في كل من تركيا وفرنسا، والأحداث التي شهدها عدد من دول المجلس نفسها على امتداد العام. والتي عكست جميعها تمدد خطر داعش والفاعلين غير الرسميين الآخرين في الإقليم وفي العالم، وبروز ظاهرة الدول الافتراضية ودويلات الجهاد والخلافة والإرهاب، وتنامي العنف الداخلي المذهبي واللامذهبي، وكل ذلك في ظل قصور المواجهات العربية ضد الإرهاب مع الاختلاف حول تعريفه، وفي ظل تحالفات وشراكات الحرب ضد الإرهاب العربية/ الأجنبية مع الولايات المتحدة وروسيا في العراق وسوريا. فضلا عن ذلك بروز إرهاصات على ظاهرة «المحاور المذهبية» داخل النظام العربي: المحور السني (الذي يشمل السعودية وبعض دول الخليج وتركيا)، في مقابل المحور الشيعي الموالي لإيران داخل النظام العربي (سوريا والعراق وحزب الله).

وعلى الصعيد الاستراتيجي الأشمل الخاص بأمن الخليج، تعقد القمة في ظل ظرف دولي خاص، يتأكد فيه التوجه الأمريكي للانسحاب من المنطقة بعد عقود ستة من الانخراط فيها على

**في ظل التوجه الأمريكي للانسحاب لا تزال دول الخليج تختبر ما يمكن أن يقدمه الشركاء الجدد ولديهم جميعاً رغبة الشراكة**

نحـو كامل، وبدء تحمل دول الخليـج مسؤوليات أمنها الذاتي على نحـو منفرد أو عبر شراكات أمنيـة وتحالفات عسكرية جديدة لم تستقـر توجهات دول الخليج نحوها بعد. فقـد تأكد لدول المجلس أن الولايـات المتحـدة جادة في انسحابها مـن المنطقة وأنها ليست مستعـدة لإرسال قواتها البرية في عمل عسكـري شامل مرة ثانية على غرار العراق وأفغانستان وأنها تتجه شرقا نحو آسيا والصين تحديدا، والعنـوان الأبرز هو ما طرحته مجلة "فورين أفيرز" في عددها الأخير بعنوانه اللافت (ما بعد الشرق الأوسط الأمريكي) Post American Middle East. وفي ظـل هـذا السيناريـو للانسحاب الأمريكي لا تزال دول المجلس تختبر علاقاتها وما يمكن أن يقدمه لهـا الشـركاء الجدد مـن العـرب والأوروبيين والروس والأتراك والأفارقة. ويبدو أن جميع هؤلاء لديهم الرغبة والحافز للشراكات الأمنيـة مع دول الخليج، ولكن لا أحـد منهم يمكنه تعويض عصر الشراكة الذهبية لدول المجلس مع الولايات المتحدة.

كما تعقد القمة في ظل تداعيات الاتفاق النووي الإيراني، الذي وضـع حدا لطموحات إيران النووية، ولكنه أطلق يدها في الإقليم، وطـرح إمكان إعـادة تجديد موضع إيـران في شراكـة مع الغرب وأمريـكا بديـلا عن الشراكـة الغربية مع دول التعـاون الخليجي. ولم يتضمـن أي قيد على تدخل إيـران في الشؤون الداخلية للدول العربيـة مثـل سوريا والعـراق واليمـن، أو في شـؤون دول مجلس التعـاون الخليجي نفسهـا. وأيضا في ظل اختـلاف سياسات دول المجلـس قبالة إيران، وهو ما يضيـف إلى الإشكاليات الداخلية في المجلـس في التوصل إلى سياسات محل اتفـاق وتطبيق بخصوص الجمهورية الإسلامية. حيث تختلف سياسات السعودية والإمارات والبحريـن، عن سلطنة عمان والكويت وقطـر فيما يتعلق بإيران. ولم تكن دول المجلس أكثر حاجة للتوحد بخصوص سياساتها تجاه إيران مما هي في حاجة إليه الآن.

كمـا تنعقد قمـة الرياض في ظل التدخـل العسكري الروسي، الذي جعل الوضع في سوريا إزاء معادلة جديدة، وقلص من فرص وإمكانيات التدخل العسكري في سوريا لإسقاط بشار الأسد. ومن ثـم أعاد مجددا وضع النظام السوري علـى طاولة التفاوض أمام أطراف الصراع الآخرين، وأطال من عمر النظام، كما يعيد طرح النظـام باعتبـاره جزءا من الحـل لا المشكلة (علـى حد ما تطرح وجهـة النظـر الخليجيـة). ويأتي ذلـك في ظل تبايـن في الموقف الخليجـي من سوريا بين من يتمسـك بالإطاحة بالنظام بكل قوة، ومـن يتواصل من أجل حلول سلمية ولا يجد غضاضة في التفاوض مـع نظام الأسد (الزيارة التي قام بها الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجيـة في سلطنة عمـان يوسف بن علوي عبـدالله إلى سوريا

في أكتوبر الماضي)، ويأتي التدخل العسكري الروسي أيضا في ظل تطور سياسات دول الخليج مع روسيا بحد وصل إلى مستوى إبرام صفقات سلاح بمليارات الدولارات، فيما يشبه تحالف من الممكن أن يأخذ أبعادا استراتيجية مستقبلا، وهو ما يعكسه حجم الزيارات من المستويات الخليجية العليا إلى روسيا. وهو ما يطرح إشكالية التوفيق بين المقاومة الخليجية للتدخل الروسي في سوريا بالسلاح، والإقبال على صفقات السلاح مع روسيا. ومن ثم ستكون هناك حاجة لأن تنسق قمة الرياض سياسة المجلس حول ذلك.

وتنعقد القمة في ظل استمرار حرب تحالف عاصفة الحزم، وهي الحرب التي يشكل مجلس التعاون رأس الحربة الأساسية لها، والتي مضى عليها ثمانية أشهر، وأحرزت نتائج هامة في تأكيد قدرة الآلة العسكرية الخليجية على مواجهة التدخلات الإيرانية في اليمن، لكن مسار الحرب لا يزال مستمرا وقد يتخذ فجأة أشكالا غير متوقعة تجعل مجلس التعاون إزاء خيار حرب ممتدة تستنزف قدرات دوله، كما أن عمليات إعادة بناء الدولة من المرجح أن تستغرق سنوات طويلة، قد يقف خلالها المجلس في مرحلة ما إزاء قرار من غير الممكن تحديد احتمال التوافق حوله، وهو قرار ضم اليمن إلى المجلس، كتعويض استراتيجي عن خسائر الحرب على البنية التحتية اليمنية، وانتشالا لخاصرة الجزيرة العربية من السقوط في فخ الإرهاب والتطرف والإمارات الداعشية والقاعدية.

وتنعقد القمة في ظل تباين المواقف العربية بشأن مقترح القوة العربية المشتركة، وتطوير تحالف عسكري في مواجهة الأزمات والتهديدات، وفي مرحلة يجد فيها النظام العربي نفسه أمام مسؤولية الإدارة الذاتية لأوضاعه وإنشاء بديل ذاتي يصون به نفسه في فترة غياب الحليف الدولي، واحتمال أن تصبح المنطقة مسرح عمليات لقوى دولية متعددة ضد الإرهاب القادم من المنطقة، والذي تعرض لكل القوى الكبرى بالأذى والضرر (روسيا، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة)، ولعل ذلك ما أشارت إليه أوامر الرئيس بوتين إلى الجيش الروسي بالتعاون مع فرنسا كحليفة لروسيا في عملية روسية – فرنسية مشتركة ضد الإرهاب. وهنا ستجد الدولة الوطنية العربية نفسها بين مطرقة الضغوط الدولية وسندان العنف الداخلي من قوى الإرهاب والإسلام السياسي التي تسعى لتجاوز الدولة الوطنية والضرب في عمق النظام الدولي، وفي ظل هذه الموجة يتوقع أن تتعرض السلطات السياسية وأنظمة الحكم في الدول العربية لضغوط جديدة تماما، وفي ظل هذه الحرب الداعشية/ الدولية التي تتجاوز الدولة العربية تفقد هذه الأخيرة السيادة وربما الأوطان.

وأخيرا، تبقى القضية التي احتلت مركز النظام العربي منذ نشأته دون حل، وهي القضية الفلسطينية. ويشهد قطاع غزة مقاومة متصاعدة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية، وعلى الرغم من المؤشرات الدولية للاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة، لا تزال القضية بلا حل في الأفق، ويؤكد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو رفضه دولة ثنائية القومية، ويؤكد مواصلة السيطرة على الأراضي الفلسطينية كلية وإلى الأبد، ويهدد بأن بلاده ستعيش بالسيف. وفي ظل تصدر مجلس التعاون الخليجي لقيادة العمل العربي فإن عليه الإعلان عن مواقف بشأن القضية الفلسطينية.

إن هذه الأوضاع المختلة جميعها تعكس خريطة من الأخطار لم تشهدها دول المجلس من قبل، وهو ما يتطلب الابتكار والإبداع في التصورات الأمنية والعسكرية خلال القمة، والإقدام على خطوات مبتكرة تتسق مع عظم التحديات. ومن الأمور الإيجابية أن هذه القمة تعقد في ظل توافق أكبر بين دول المجلس؛ فلقد جرت تسوية الخلاف السعودي الإماراتي البحريني مع قطر، كما اشتركت أغلب دول المجلس في حرب تحالف عاصفة الحزم في اليمن، ما مثل تطبيقا عمليا لمفهوم الأمن الجماعي، وهو أمر من شأنه أن يعزز جهود الأمن والتعاون العسكري لدول المجلس لسنين مقبلة.

**الأخطار تتطلب الابتكار في التصورات الأمنية والعسكرية خلال قمة الرياض**

### رابعاً: فرص وأدوات الحركة الجديدة أمام القمة:

على الرغم من عظم التحديات إلا أن دول المجلس أمامها الكثير من بدائل وخيارات الحركة في مواجهتها، وإذا كان الإعلان عن اتحاد خليجي هو أمر معروض على أجندة دول المجلس منذ ٤ سنوات تقريبا، وإذا كان الإعلان عن خطوة من هذا القبيل هو أمر مطلوب في ظل عظم التحديات، إلا أنه يبقى أن هذا المقترح سيظل معروضا على الدوام حتى يجري التوافق بشأنه مع الزمن. وتتمثل خيارات التنسيق الضرورية لدول المجلس خلال قمة الرياض فيما يلي:

تكريس الترابط البيني: يظل خيار تمتين الترابط البيني لدول المجلس هو الخيار الأهم، فلا يزال هناك فائض قدرات وفرص في مجال التعاون المشترك، لم تستغل من الدول الست، ولقد اعتمدت دول المجلس على الخارج في شراكاتها الدفاعية والأمنية قبل أن تستنفد كل الفرص المتوافرة أمامها في العمل الجماعي. لذلك من المهم الاستفادة من تجربة العمل الدفاعي والعسكري الجماعي في اليمن في تمتين الهيكل الدفاعي والأمني الخليجي المشترك. ومن المهم أن تدفع تجربة دول المجلس على

## أمام دول مجلس التعاون خيارات كثيرة في مقدمتها الاتحاد الخليجي وهو ضمانة لمواجهة المخاطر القائمة والمحتملة

مـدى ٣٠ سنة إلى الاستثمار في جيش خليجـي موحد، تكون نواته قـوات درع الجزيرة ليصـل تعداده إلى ١٠٠ ألـف جندي. ويمكّن ذلـك مـن مأسسـة الدفاع الخليجـي المشترك بدلا مـن الاعتماد على التحـرك الانفرادي ساعة الأزمات. والهدف هو الوصول إلى منظومـة دفاعية وجيش خليجي موحد، لأنـه على مدى ما يقارب ٢٠ سنـة من عمر المجلس جـرى الإنفاق علـى المنظومة الدفاعية الخليجية بما يتجاوز نصف تريليون دولار، ولكن العائد الفعلي لم يتجاوز ١٠ – ٢٠٪.

اختبـار جديـد مـع إيران: قـد تكـون المرحلة الراهنـة إحدى المراحـل المناسبة لإيران للوصـول إلى خيـارات توافقية وتعهدات ملزمـة فيمـا يتعلـق بالأمـن الخليجي، فلا تـزال إيـران تتحسس خطاهـا نحو رفع العقوبات الدوليـة، ولا تزال علاقاتها وشراكاتها مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة لم تستأنف تماما ولم تترابط بعد شبـكات المصالح بين إيران والغرب علـى نحو كامل. وفي هذه المرحلة من المرجح أن تحرص إيران على عدم إزعاج الخارج بتوتير علاقاتهـا مع الجوار. ويمكن خـلال هذه المرحلة انتـزاع صفقات سياسية مع الجمهورية الإيرانية تستهدف تغيير سلوكها لو اغتنمت دول المجلـس حاليا فرصة انفتاح جهاز صنـع القرار الإيراني على المتغـيرات العالمية. ومن المهم لدول المجلس أن تنتهج سياسة ذكية قبالة إيـران تتجه بالأساس إلى محاصرة قـوى التطرف وتشجيع قوى الاعتدال، وليس التعامل مع إيران ككتلة واحدة.

رفـد المجلـس بدعامـة وجسـر عربي: علـى مـدى السنوات الخمـس الماضيـة، مـرت علاقـات دول المجلـس بالعـالم العربي بمرحلة جديـدة أسفرت عن نتائج إيجابيـة زادت من رصيد دول المجلـس عربيا، وكشفت عن خط عروبي في سياسات دول المجلس أقـوى مـن الماضـي. وتشـكل الرؤيـة التـي عرضها وزيـر الدولة للشؤون الخارجية الإماراتـي د. أنور قرقاش أمام ملتقى أبو ظبي الاستراتيجي في ١ نوفمبر ٢٠١٥م ،أهم أطروحة جديدة ومبتكرة في السياسات العربية لدول الخليج، وهي أطروحة يمكن أن تعيش لعقـود قادمـة، حين أكـد أن رؤية حكومـة بلاده للمنطقـة تسعى جاهـدة لتعزيـز أجندة الاعتـدال، وهي –على حـد قوله "ليست علـى غـرار القوميـة العربيـة في الخمسينات، ولكـن تستفيد من العلاقات الثقافيـة والدينية والاقتصاديـة والسياسية التي توحد العـالم العربـي بدلا من محاولة محـو الحدود الوطنيـة بالقوة". وتعمـل الإمارات –على حد قـول الوزير أيضا بشكل وثيق مع اثنين مـن الأعمدة الرئيسية في العـالم العربي، وهما السعودية ومصر، لإغلاق مربع مـن التناقضات والفوضى التي نمت في جميع أنحاء المنطقة. هذه الأطروحـة الإماراتية الجديدة للعالم العربي ينبغي أن تتأكـد وتترسخ كسياسة خليجية عامة وأن تجتذب إليها محاور اعتدال عربية أخرى.

الاستمرار في تنويع الشراكات الدولية: خلال الأعوام الماضية اتجهـت دول المجلس إلى تنويع شراكاتها الدولية مع القوى العالمية المختلفـة، وذلك قبـل أن تتأكد الاتجاهـات الأمريكية للانسحاب وتخفيض الوجود في المنطقـة، على نحو أشـار إلى تنامي إدراك خليجـي مبكـر بأهميـة تنويـع الشـراكات، وبالنيـات الأمريكية لتخفيض الالتـزام الأمنـي والدفاعـي إزاء دول المنطقـة. ولقـد اتجهت دول المجلـس إلى تعزيز علاقاتها بمختلف القوى الدولية، مثـل الصـين وروسيـا والهنـد وباكستـان وتركيـا ودول الاتحـاد الأوروبي خصوصا فرنسا. وهذا الخط في تنويع الشراكات الأمنية والدفاعيـة من المهـم أن يستمر، ومن المهـم أن تعمل دول المجلس على جذب الاهتمام العالمي وملء الفراغ من قبل القوى البديلة في العـالم وفي المنطقة إلى شراكات تـدوم لسنين طويلة، وبما يساعد المنطقـة على النجاة من طوق الإرهاب، ويدفعها إلى الاستثمار في مستقبل التنمية والتقدم على غرار كل مناطق العالم.

رؤيـة ومشـروع عالمـي في مواجهـة الإرهاب: يشـكل الإرهاب القضيـة الدوليـة الأخطر التي سـوف تتحكم بأجنـدة العالم –أو علـى الأقل هذه المنطقة من العالم– على مدى سنوات مقبلة، ومن المهـم أن يستبـق المجلس الأحداث واتجاهات الريـح الدولية، وأن يقدم رؤية متكاملـة بشأن التصدي للإرهـاب الدولي، والمشاركة في هيـكل حضاري وسياسـي وعسكري أمنـي دولي واسع ضد كل صور الإرهاب والتطرف، وليس فقط إرهاب داعش؛ مخطط دولي لتعزيز قوى الاعتدال في العالم، على غرار رؤية الإمارات –سالفة الذكـر– للعالم العربي، ورؤى جديـدة لصيانة الشباب من الوقوع فريسة للأفـكار المتطرفة، وصيانة الأديـان والحضارات من تهم الإرهـاب، الذي يندفع باعتبارات كثيرة ليس فقط الأفكار الدينية المتشددة. ●

* رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

# القمم الخليجية: نجاح.. إخفاق.. تطلعات

**أصبح موعد القمة الخليجية السنوي في مسيرة الأربعة والثلاثين عاما المنصرمة، وقتا للتذكر والتذكير والنقد، وفي بعض الأوقات (النواح) لعدد من المهتمين من أبناء الخليج العربي أو من غيرهم من المتابعين للشأن الخليجي، وفي كل ما كتب يجد المتابع أملا ولو ضعيفا في أن يبنى على الشيء مقتضاه، وأن يتلقى الشعب العربي في الخليج أخبارا من الإنجازات النوعية الظاهرة التي تهم حاضره ومستقبله، الآن (التعاون) قد طال مداه وأصبح من الضروري أن ينتقل إلى مكان أفضل في التكامل.**

د. محمد غانم الرميحي *

حتى لا نذهب بعيدا فإن مجلس التعاون الذي رأى النور في ٢٥ مايو ١٩٨١م، في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، قد حقق بعض الإنجازات وهي معروفة على صُعد كثيرة ،منها التنسيق في عدد من المجالات الحيوية التي تهم دول الخليج، ويتجلى ذلك في ظهور عدد من المنظمات و الهيآت العاملة والمختلفة في التخصصات التي ظهرت على مر السنوات السابقة، وتقوم بتسويق السياسات في مجالاتها بشيء من الاستمرار والنجاح أيضا[1]، إلا أن كثيرين يتطلعون إلى المستقبل بأمل أن يتخطى مجلس التعاون الخطوط التي رسمها لنفسه حتى الساعة و يُقدم على خطوات تنقله من حالة التلقي إلى حالة المبادرة .

كانت القمة التي عقدت في الدوحة رقم ٣٥ في ديسمبر ٢٠١٤م، الفائت هي ( قمة الارتباك) بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ،بعد أن ساد لفترة شيء من التفاؤل في إطار مجلس التعاون، خاصة بعد أن أطلق المغفور له إن شاء الله تعالى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ، ملك المملكة العربية السعودية، دعوته إلى ( الانتقال من الاتحاد إلى الوحدة) في قمة الرياض ( القمة ٣٢) ديسمبر ٢٠١١م، التي كانت «قمة الأمل» وقد أطلقت حالة من التفاؤل بين أوساط عديدة في دول الخليج ٢ التي كانت تتحسس المخاطر في المنطقة وترجو أن ينقل القادة مشروع التعاون إلى آفاق أرحب[3]، ولم تكن دعوة الملك عبد الله بعيدة عن نص واضح في النظام الاساسي لمجلس التعاون فالفقرة الأولى من المادة الرابعة في النظام الأساسي تقول (تحقيق التنسيق الكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولا إلى وحدتها) ،فالهدف الموضوع واضح المعالم، كما أن ظهيرا شعبيا واسعا قد تفاءل بتلك الخطوة .

إلا أنه سرعان ما اختلطت الأمور السياسية بين قمتي الرياض ٣٢ و الدوحة ٣٥، بما هو ليس قليل من الارتياب ،كما لم تختلط من قبل، لم يظهر الارتياب علنا من قبل مثل المستوى الذي ظهر بعد قمة الرياض ٢٠١١م ، فقد تحفظ على اقتراح الملك عبد الله بن عبد العزيز بعض أعضاء المجلس، و من ثم تم إرسال اقتراح قمة الرياض إلى (لجان) ومعروف مسبقا إنها لن تقدم الكثير[4]، كما بدأت المعارضة تظهر علنا لأي خطوات اتحادية[5] في وقت لاحق خاصة قبيل انعقاد قمة الكويت رقم ٣٤ عام ٢٠١٣م، من جانب آخر انشغلت دول الخليج في مشاورات مكثفة فيما بينها على خلفية تداعيات وتغيرات ما عرف ب ( الربيع العربي) من حيث استيعاب تلك الموجة من التغيرات من جانب، و التفاعل مع نتائجها من جانب آخر، و سرعان ما ظهر الاختلاف في الاجتهاد تجاه تلك الأحداث خاصة المصرية[6]، كي يزيد من التباين بين الأعضاء ،و فجأة، بعد القمة ٣٤ التي عُقدت في الكويت بأشهر قليلة حدثت قطيعة دبلوماسية معلنة بين ثلاث دول من المجلس ( السعودية، البحرين، و الإمارات) من جهة ، وبين دولة عضو رابع هي ( قطر) ،الأمر الذي سبب الكثير من الوجع لدى المتابعين و فاق التشاؤم التفاؤل بين الجمهور الخليجي، ولم تلتئم الجروح إلا قبل قليل من قمة ( الارتباك في الدوحة ديسمبر ) ٢٠١٤ م، مما جعل من زمن قمة ( الدوحة ٣٥) أسرع اجتماع عقدته قمم الخليج في تاريخها الطويل نسبيا، كان الاختلاف في الرؤى أصبح واضحا وعلنيا أيضا، وعلى خلفية تختص بالوضع العربي لا الخليجي، إلى درجة أن الشيخ تميم بن حمد أمير قطر الجديد،

الـذي يرأس أول قمة في وضعه الجديـد كأمير ، شدد على وجوب تـرك ( هامش من الحرية) للـدول الأعضاء لتقريـر سياساتهم تجـاه الغير . لم يكن من المتوقـع أن يحدث الكثير من الإنجاز بعد تلك القمة، بل صار الحفاظ على الحد المتفق عليه كما في السابق من تسيير المؤسسات التابعة للمجلس أقرب إلى تقديم إنجازات.

إلا أن متغـيرات كـبرى قـد حدثـت في الإقليـم في الأشهـر القليلـة التي تلت قمـة الدوحة، من بينها حدثـين كبيرين، أولهما وربمـا أهمهمـا قرار عاصفة الحـزم التي انطلقـت في مارس من عـام ٢٠١٥م، وقادتها المملكة العربية السعوديـة بمساعدة حثيثة من معظـم دول مجلس التعاون، وبعض الـدول العربية وأثارت في الوقـت نفسه الآمـال حيث تتخـذ دول المجلس علـى صعيد عملي خطوتـان الأولى الاشـتراك في (ضريبـة الدم) التي مـن المتوقع ،وقـد تم بالفعـل تقديمها معـا، و الثانية أن تتجـاوز دول المجلس الاختلافـات الصغـرى للوقـوف أمـام التهديـدات الكـبرى[٧] أما الحـدث الثاني فهو التوقيع على اتفاقية بـين الجمهورية الإيرانية والـدول الخمس[٨] التي كانت تفاوض طهران على الملف النووي في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، الحدثين أطلقا ديناميات جيوسياسية تأثرت بها دول مجلس التعاون، ولا زالت ارتداداتهـا تفعل فعلها في الفضاء الإقليمي والدولي .

## التهديدات أمام مجلس التعاون

اخترت أن أقول التهديـدات بدلا من المفهوم المستخدم والأقل وضوحـا (التحديات) ، لقد أصبح الإقليم حول دول مجلس التعاون إقليمًـا تظهر فيه سيولـة سياسية بالغة التسارع، فقد تم في الجوار مـا يمكن تسميته (عسكرة السياسة) وتطورات تلك العسكرة التي تـكاد تظهـر كل أسبوع، ويدخـل فيها لاعبون جـدد، إن لم يكن كل بضعـة أيام وبشكل مفاجـئ. قد تكون دول مجلس التعاون تواجه اليوم ما يمكن أن يُسمى (إدارة عدم اليقين) managing uncertainty ،فهي أمام عدد من التهديدات بالغة الخطورة ،وعدد من المتغيرات مفتوحـة النهايـة، فالحـرب الأهليـة في سوريا تُغير وجـه المنطقة الجيوسياسـي، كمـا لم تفعلـه أيـة أحـداث منذ الحـرب العظمى الأولى، ويـكاد الاشتبـاك العسكـري هنـاك يماثل ( حربـا عالمية صُغـرى ) كمـا يواجه مجلس التعـاون اندفاعًا مـن جانب النظام الإيـراني في الخاصـرة العربيـة بشـكل متسارع وغـير منضبط، وأيضـا بشـكل غير مسبـوق، ويطلق «هويـات مفترسـة» شيعية[٩] ، تقابلهـا هويات مفترسـة سنية[١٠] ، و يقوم ذلـك النظام بتكوين ( قـوات قتالية حليفة أجنبيـة) forging legion مكونة من شيعة من كل مـن باكستـان و أفغانستـان و العراق و لبنـان و اليمن، مقرونة بأيدلوجيـا شرق أوسطية و بعيـدة عن المنطق الدولي المعاصر ،كي يدفعهـا في أتون معركـة يرغب في تحقيق أهـداف خاصة به، على رأسهـا تأكيد نفوذ إيراني واسع، و يمكن أن تتوسع تلك الهجمة مع حصـول إيران على سيولة نقدية هائلة نتيجة رفع المقاطعة الدولية ضدهـا، بعـد توقيـع الاتفاق حول الملـف النـووي، ويتواجه مجلس التعاون (أساسا) مع حلفاء عرب في سهول وجبال اليمن، في حرب ضروس صعبه تمدها إيران وحزب الله بالمـال والسلاح والرجال و الدعـم الإعلامـي . في الوقت نفسه فإن (الحلفـاء التقليديين)، لدول مجلس التعـاون (الولايات المتحدة بشكل خاص) لم يعد لهم لا الاهتمـام ولا الرغبة في وضع أيديهم مـكان أفواههم، فهم قولا

يعلنوا وقوفهم ضد أي تهديد خارجي لمصالح دول مجلس التعاون، و لكنهم على الأرض يفعلون القليل إن حصل[11] !

في الجانب الآخر هناك (شبه إنكار) لدى البعض في الخليج للاعتراف بكل تلك التهديدات، إن كيان الخليج مهدد، على أساس مراهنات تقليدية وسياسيات سابقة لتلك التغييرات الهائلة الحادثة حول الإقليم ،وبعض آخر تستهلكه الثقة المطلقة إن " القائم دائم " في وثوق بالنفس غير صحي، أو المراهنة على تغيير في الإدارة الأمريكية القادمة ، لعلها تأخذ منحى مختلف عما اتخذته الإدارة الأوبامية تجاه ملفات الساحة الشرق أوسطية، ولكن الحقيقة الموضوعية هي ليس هناك حصانة لشعب أو إقليم من الوقوع في المشكلات الحادة التي تفرزها تلك السيولة الإقليمية، كما لا توجد أية مؤشرات توحي أن الإدارة القادمة في الولايات المتحدة سوف تتغير جذريا عن سابقتها.

يرى بعض المحللين الاستراتيجيين أن الدولة الفاشلة من مواصفاتها، بجانب كل المواصفات المعروفة، أنها «لا تنسجم مع محيطها» وهذا يعني أن تلك الدولة، إن لم يكن لها تحالفات عميقة وقوية مع منهم في جوارها، و تشترك معهم في مصالح ثابتة، فهي تحمل بعض صفات «الدولة الفاشلة» ، فقد أصبح التعاون بين الدول المتماثلة صفة من صفات العلاقات الدولية في ثلاثة أرباع القرن المنصرم ( منذ خمسينات القرن الماضي ) حتى أصبح مصطلح «عصر الإقليمية» من ثوابت النقاش في العلاقات الدولية، وهناك عدد من التجمعات الإقليمية التي يمكن ضرب الأمثلة بها ،سواء في أمريكا الشمالية أو الجنوبية أو آسيا أو أوروبا ،وفكرة التعاون الإقليمي ناتجة من نظرية التكامل، التي تقول إن الدولة أقل قدرة إن بقيت بمفردها على تحقيق الاستقرار أو الازدهار[12] أو كما قال أرسطو ( الكل أكبر من مجموع أجزائه) وليس أكثر من دول الخليج اليوم تحتاج إلى ( جمع الأجزاء) وأمام الجميع تلك السلسلة من الاتحادات الإقليمية والتي رغم الصعوبات التي تواجه، لا زالت مصرة أن تبقى مع بعضها، في الوقت الذي تشترك فيه دول الخليج في هامش واسع من التماثل الذي ربما لا يتوفر لكثير من الاتحادات الأخرى هي حرية أن تذهب بأقصى سرعة إلى التكامل الحقيقي، وهو الذي يعطيها قوة تفاوضية أكبر من مجموع أجزائها، ويعدل الأوزان التفاوضية في الإقليم وتجاه العالم .

## مبررات الوحدة الخليجية وضرورتها

من هنا فإن قمة التعاون في الرياض ديسمبر ٢٠١٥م، رقم ٣٦ وجب أن تكون (قمة الحزم) فليس هناك من عاقل يرى كل هذه التهديدات والمخاطر التي تواجه دول الإقليم الخليجي، ويعرف كم هو الجوهري والمشترك الذي يربط بين تلك الأجزاء ولا يستغرب بل (يتحسر) على هذا التلكؤ عن تحقيق (الوحدة) بمعناها السياسي و الاقتصادي و الأمني، فدوافع التعاون المشترك واضحة جلية، كما أن له تأثيرا ايجابيا على كل وحدات تلك المجموعة الخليجية، حيث يحفظ أمنها، ويقوي اقتصادها، و يعدل من تركيبتها السكانية، ويقدم لها موقوفا صلبا أمام «الهويات المفترسة» سواء كانت تحت غطاء سني أو شيعي، وهناك طرق عديدة يمكن أن تُسلك للوصول إلى ذلك ( التكامل الوحدوي) الذي يحتاج أولا وقبل كل شيء إلى إزالة بقايا قديمة من (الريبة) بين بعض الأطراف، التي تنظر إلى المستقبل بنظرتها إلى الماضي، فرغبة ترقية التعاون بين دول الخليج تصادف الكثير من التأييد بين القوى الاجتماعية في كل دولة خليجية تقريبا، لأن الجمهور العام يشعر بحرارة المتغيرات وضخامة التهديدات، وحال الانسداد في هذه البوابة ينتج الكثير من عدم اليقين لدى الجمهور الخليجي ويعرض أمن الجميع للمخاطر ، و يجعل بالتالي الطريق القسري الممكن للاطمئنان الشعبي و النجاة الوطنية المستقبلية هو التوجه إلى وضع أسس ثابتة من القادة في «قمة الحزم ٢٠١٥» لمعالم ذلك الطريق الوحدوي الذي يجب أن ترسم خرائطه في تلك القمة المقبلة، وعدم ترك الموضوع ذو الأهمية الاستراتيجية إلى اللجان، وبيروقراطية الموظفين . لعل ظروف إنشاء مجلس التعاون يذكرنا بأهمية العامل الدافع للتقارب، فقد كان هناك حربا إقليمية ( عراقية/ إيرانية ) وقتها مشتعلة تهدد المنطقة كلها ( وكانت أصوات المدافع تسمع في بعض مدن الخليج ليلا و نهارا) ، كما كان هناك انسحاب وفتور دولي في مواجهة جادة لتلك الحرب العبثية، وتقريبا اليوم نجد تلك العوامل مضخمة أكثر في الحجم وفي مستوى التهديد الذي كانت عليه عند قيام المجلس بمئات المرات، فهناك حروبا أهلية في شمال الخليج وجنوبه، وهناك إحساس شعبي بأن التوحد يجلب الأمان النسبي والاستقرار ،كما أن الأهداف بين دول مجلس التعاون قد تقاربت أكثر من أي وقت مضى من خلال اختلاط دم الشهداء في عاصفة الحزم، فالتهديدات ظهرت للجميع كما لم تظهر من قبل. لقد قام بعض دول المجلس بمبادرات هامة على صعيد حفظ أمن المنطقة منها مثالان بارزان، الأول تمثل في إرسال قوة مشتركة إلى البحرين (سعودية/ إماراتية) ، والثاني وهو الأهم والأخطر يتمثل في الوقوف أمام التهديدات الإيرانية والتي تتجسد في قوى عميلة في اليمن تهدد وحدة واستقرار اليمن، رغم أن عاصفة

**التراجع الاقتصادي وانسحاب القوى الدولية يحتم على قمة الحزم الاستجابة للوحدة**

# الوحدة ضرورة لو (بسرعتين) وانضمام من يرغب وعذر المتأخر فالوقت لا يحتمل التأخير

الحـزم لم تكـن متوقعة مـن الأطـراف المشتبكـة في الصراع في الإقليم لذلـك فإنها قرار شجاع بالموجهـة. عموما تلك مبادرات علـى الأرض مشتركـة بـين بعض دول مجلـس التعـاون، وهي مبادرات شكلت الردع الواضـح للأطماع الإيرانية في الإقليم، إلا أنهـا ليست كافية، فالمطلوب أكـثر من ذلك، فإلى جانب الخطوة العسكرية الشجاعة يحتاج الإقليم إلى خطوة سياسية تماثلها من أجـل حسم مسار المستقبل، أي إقامـة شراكة استراتيجية طويلة الأمـد ومؤسسيـة مبنية على قيم واضحـة أساسها الاعتماد على النفس وعلى المواطن الخليجي.

إن التراجع الاقتصادي المحلي بسبب (تراجع أسعار النفط)، معطوفـا على سخونة بؤر حروب أهلية، بالتزامن مع انسحاب كلي أو جزئي للقـوى الدولية من المنطقة يتواكب مع نمو الطلب المحلي علـى الخدمات واتسـاع في شبكات التواصـل الاجتماعي، مقرونا بخلـل هيكلي سكاني ملاحظ[١٣]، مع هجمة شرسة إعلامية ترمي إلى (شيطنـة) دول الخليـج وهـز استقرارهـا، كل ذلـك وغيره يحتـم علـى متخذ القرار الخليجـي في الدورة القادمـة للقمة ال ٣٦ في الرياض ( قمة الحزم ) أن تحـزم أمرها و أن تفكر خارج الصنـدوق، وتأتـي بمبـادرات لا تنقصهـا الصراحـة وتستجيب للحاجـة الملحـة في المنطقة، حتى لـو وصل الأمـر إلى التفكير في (وحدة بسرعتين) أي قبول من يرغب في التقارب أكثر، و عذر من لا يرغـب في هذا الوقت، لعله يعـود إلى ركوب القطار في محطات لاحقـة، لأن التهديـد قد وصل إلى الرقـاب ولا يمكن تجاهله أكثر من ذلك.. الوقت لا يحتمل أي تأخير ! . ●

* كاتب وأستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت

## الهوامش

١- منها مكتب التربية ، منظمة الاستشارات الصناعية، هيئة المقاييس،مكتب وزراء الصحة ، وغيرها ..

٢- رحبت بعض الدول بتلك الدعوة ،كما رحبت بها على نطاق واسع العديد من المنظمات الاهلية في دول مجلس التعاون.

٣- انظـر دراسـة الاستـاذ عبد الله بشارة في ندوة التنميـة ٦-٧ فبراير ٢٠١٥ و كذلك ورقة الدكتور محمد بن هويدن ، عقـد المنتدى اجتماعة ذلك في الكويت وكان مخصصـص لدراسـة تجربـة مجلس التعاون للتجاه الى الوحدة،والورقتان توصفـان الصعوبات التي واجهت اللجان المختصة التـي شكلت بعد دعوة المرحوم الملك عبد الله

٤- اقترحت القمة تشكيل هيئة مختصة لدراسة الاقتراح ( ٣ اعضاء لكل دولة ) ورفع توصياتها الى الى اللقاء التشاوري رقم ١٤ في منصف ٢٠١٢ الا ان عمل اللجنة واجه صعوبات ولم تنتج شيئ يذكر !!

٥- كمـا حـدث ان صـرح وزير خارجية عمـان قبيل اجتماع الدوحة ٢٠١٥ على انه ان سارت الخطوات الى اتحاد سـوف تخرج عمان منه،وذلك ان عمان ترى ان يطبق كل ما اتفق عليه في القمم السابقة وبعدها ينظر في الاتحاد!

٦- التهبـت مصـر ( الدولـة العربية الكبرى) بمجموعة من التغيرات والتفاعلات خشيت بعض دول الخليج مـن نتائجها غير المحسوبة فنشطت في التفاعل معها سياسيا واعلاميا وماليا .

٧- قدمت كل من المملكة العربية السعودية ،ودولة الامارات العديد من الشهداء و كذلك مملكلة البحرين،كنا سعادت كل من الكويت وقطر باشكال مختلفة في المجهود الحربي القائم في كل من عاصفة الحزم واعادة الامل في اليمن .

٨- الدول الخمس هي الولايت المتحدة، بريطانيا، فرنسا ، روسيا ، ( الاربع في مجلس الامن) وايضا المانيا.

٩- مثل حزب الله والحشد الشعبي و جمعات ( السبيحة)

١٠- مثل داعش وامثالها .

١١- لا بد من الذكير هنا بمقولة الامير بندر بن سلطان ( امريكا لا بد ان يحذرها اعداؤها ،اما اصدقاؤها فعليهم الحذر اكثر" مقال للكتاب " ويل لاصدقاء امريكا" في الشرق الاوسط ١٤ يوليو ٢٠١٥

١٢- انظر في تفصيل ذلك ورقة محمد بن هويدن في منتدى التنمية الخليجي ، مصدر سبق ذكره .

١٣- عـدد السـكان المحليـين في كل دول مجلس التعـاون ( ٢٠١٢ ) كان حوالي ٢٤ مليون،وعدد غير المواطنيين في نفس الوقـت كان حوالي ٢٣ مليون، وهناك خلل سكاني في بعض دول الخليج (مخيف) بعضها لا يتعدى المواطنون عشر السكان على الاكثر !!

# التهديدات الإيرانية لدول مجلس التعاون: المضامين وآليات المواجهة

**ممـالا شـك فيـه أن السياسـات الإيرانيـة تجـاه دول مجلس التعاون لا تـزال تمثل تحديـاً مباشراً وغـير مباشـر للأمـن القومي لـدول مجلس التعاون وخاصـة في أعقاب توقيع الاتفـاق النووي في يوليـو٢٠١٥م، والـذي اعتبرته إيران تعزيزاً لنفوذها الإقليمـي عموماً وتجاه دول مجلس التعاون علـى نحـو خاص الأمر الذي حدا بإيران للمزيـد من التدخل في الشـؤون الداخلية لدول مجلس التعـاون «بشـكل ممنهج» مما يؤكد المخاوف التي أثارتهـا دول لمجلس قبيل توقيع ذلك الاتفاق من أنه سوف يطلق يد إيران للمزيد من الهيمنة الإقليمية**

د. أشرف محمد كشك *

وانطلاقاً مما سبق تثار تساؤلات ثلاثة:

أولها: ما هي أسس المشروع الإقليمي لإيران؟

وثانيهـا: ماهي مظاهر التهديد الإيراني لدول مجلس التعاون خاصة بعد توقيع الاتفاق النووي؟

وثالثها: ما هي خيارات دول مجلس التعاون لمواجهة التهديدات الإيرانية؟

## أولاً: المشروع الإقليمي لإيران: الركائز والتمويل والأهداف:

ليـس مـن المبالغة القول بـأن دول مجلـس التعـاون لا تواجه مخاطـر دولة منذ عـام ١٩٧٩م، وحتـى الآن إذ أن مخاطر لدولة محـددة سـواء أكانت أمنية أم سياسيـة أم اقتصادية بيد أن دول المجلـس تواجه مخاطـر «مشروع إيراني» ينهض علـى أسس ويتم تنفيذه مـن خلال آليات ولـه تمويل وأهداف، ومضمـون المشروع الإيـراني بشـكل أساسي هو «تصديـر الثورة» وحماية مـا أسمته إيـران «المستضعفـين في الأرض» وهو ما يستنـد إلى مواد محددة في الدستـور الإيـراني أهمهـا المادتـان (١٥٢) و(١٥٤) واللتـان تنصـان صراحة علـى «حماية المستضعفـين في الأرض» و«الدفاع عـن المسلمـين في كل بقاع الأرض» وبالتالي من الخطـأ القول أن مبـدأ تصدير الثورة قد توقف بل أنه قائم منذ عام١٩٧٩م، وحتى الآن ولكـن يختلف باختلاف المراحـل التاريخية والنخب الإيرانية الحاكمـة التي ربما تنتهـج تكتيكاً مختلفـاً دون التخلي عن جوهر ذلك الهدف.

وللمشروع الإيراني ثلاث ركائز:

• أولها: الجغرافيا حيث أن إيران دولة بحرية، الأمر الذي يمنحهـا ميـزة استراتيجيـة هائلة تتيـح لها التحكـم في الممرات الحيويـة التي تعـد الشرايـين الرئيسية للتجـارة العالمية البحرية وهي نظرية أطلق عليها قديماً «قلب العالم».

• ثانيهـا: الأيديولوجيـا: فمن خلال تحليـل كافة الكتابات الفارسية بما فيها الأدب نجد أنها تؤكد على مفهوم الأمة الفارسية التـي تحيط بها دول سنية لم تكن رصيداً لها يوماً ما وبالتالي فإن النظرة العدائية والصراع سمتان للسياسات الإيرانية تجاه الدول العربيـة عموماً ودول مجلـس التعاون على نحو خاص، التي ترى إيـران أنها «الحلقـة الأضعف» إلا أنه يتعين الأخـذ في الاعتبار أن المصالح الإيرانية تتجاوز الإيديولوجيا وهو ما يفسر علاقة إيران بحركة حماس على سبيل المثال.

• ثالثهـا: الخلـل في تـوازن القوى بين إيـران ودول مجلس التعـاون فوفقـاً لتقريـر التـوازن العسكـري الصادر عـن المعهد الـدولي للدراسـات الاستراتيجيـة بلندن عـام ٢٠١٤م، تبلغ عدد قوات الجيـش الإيراني العاملـة ٥٢٣،٠٠٠ ألف جنـدي في مقابل ٣٦٣،٦٠٠ لـدى دول مجلـس التعـاون مجتمعـة، وقـد يكـون لدى بعض دول المجلس تفوقاً نوعيـاً في بعض الأسلحـة ومنها الجوية علـى سبيل المثال ،إلا أن حرص إيـران على تطوير أجيال جديدة متطورة من الصواريخ الإيرانية، فضلاً عن الغموض الذي يكتنف البرامج النوويـة الإيرانية أمران يكرسـان الخلل في توازن القوى

بين الجانبين ومن ثم الحد من القرارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون مستقبلاً.

وعلى صعيد تمويل «المشروع الإيراني» تخصص إيران الأموال اللازمة لنشر المذهب الشيعي وخاصة في الدول التي ترى أنها يتعين أن يكون لها نفوذ فيها وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى دراسة حديثة لمنتدى العمل الأمريكي بعنوان «ميزانية الدفاع الإيرانية بعد الصفقة النووية» والتي أظهرت أن إيران توجه ٦٥٪ من ميزانيتها العسكرية للحرس الثوري الإيراني وهو القوة شبه العسكرية التي تقوم بدعم كافة الجماعات دون الدول في منطقة الشرق الأوسط.

أما الهدف الاستراتيجي «للمشروع الإيراني» فهو ليس مجرد الصراع مع دول مجلس التعاون فحسب وإنما إبقاء منطقة الخليج العربي ودول الجوار الاستراتيجي في حالة من التوتر المزمن وهو ما يشبه نظرية «شد الأطراف» وصاحب تلك النظرية هو ديفيد بن جوريون أول رئيس وزراء لحكومة إسرائيل عام ١٩٤٩م، ومضمونها حتمية تغلغل إسرائيل في الدول المحيطة بالعالم العربي وقد تمت صياغة تلك النظرية للإجابة عن تساؤل مصيري يواجه الدول الناشئة في حينه حيث يقول «كيف يمكن لشعب قليل العدد يعيش في دولة صغيرة المساحة محدودة الموارد محاطة بكثرة عددية» ويضيف «نحن لا نملك القدرة على الدخول في مجابهة جبهوية مع كل الدول العربية لكننا نملك الخيارات الأخرى لإضعاف هذه الدول واستنزاف طاقتها وقدرتها من خلال علاقتها مع دول الجوار أو الجماعات والأقليات العرقية والطائفية التي تعيش على التخوم» ويلاحظ أن إيران تنتهج تلك السياسة ذاتها فهي لا تدخل في مواجهات مباشرة مع دول جوارها ولكن لها نفوذ في تلك الدول بما يمكنها من إثارة الاضطرابات في كل من اليمن وسوريا والعراق بل داخل دول مجلس التعاون ذاتها من خلال إثارة النعرات المذهبية.

ولدى صانع القرار الإيراني القدرة على المزج بين تلك الركائز وتوظيفها بما يحقق ثلاثة أهداف الأول: الحفاظ على وضع التميز الإقليمي والثاني: الحفاظ على النظام الإيراني والثالث: الحفاظ على المكتسبات وخاصة النووية منها.

## ثانياً: مظاهر التهديد الإيراني لدول مجلس التعاون:

على الرغم من أن التهديدات الإيرانية لدول مجلس التعاون ليس بالأمر الجديد فإنها أضحت أكثر حدة وخاصة فيما يمكن أن نطلق عليه «تعثر المشروع الإقليمي لإيران «في دول الجوار مما دفع إيران لانتهاج سياسات تصعيدية تجاه دول المجلس والتي يمكن القول أنها تحولت من القول إلى الفعل، وخاصة أنها «حروب رخيصة التكلفة» وهو ما أشار إليه الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير خارجية مملكة البحرين في حوار له مع صحيفة الشرق الأوسط في ١٦أكتوبر ٢٠١٥م، بالقول «الحرب على المنطقة هي حرب رخيصة لا تكلف أموالاً، حرب عملاء وحرب ميلشيات ليس فيها طائرات ولا بوارج ولا حاملات طائرات ولا جيوش جرارة

،هؤلاء العملاء يفجرون ويقتلون» وفي رصد للتصريحات الإيرانية الرسمية تجاه مملكة البحرين ودول مجلس التعاون خلال الفترة من عام ٢٠١١م، وحتى يوليو٢٠١٥م، فقد بلغت حوالي ٩٧ تصريحاً إيرانياً عدائياً منها ٦١ تصريحاً حول قضايا مملكة البحرين و٣٦ تصريحاً حول قضايا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتعد تلك الإحصاءات على سبيل المثال وليس الحصر ولكن ولو تم حساب عدد التصريحات الإيرانية وهي ٦١ تصريحاً تجاه البحرين سوف نجد أنه بمعدل كل ٣ أسابيع تصريح، وبوجه عام فقد اتخذت التهديدات الإيرانية لدول مجلس التعاون نمطين:

• الأول: تمويل الجماعات الإرهابية داخل دول مجلس التعاون:

١-مملكة البحرين: شهدت البحرين وخاصة بعد أحداث عام ٢٠١١م، العديد من محاولات زعزعة الأمن من جانب أفراد أكدوا خلال التحقيقات أنهم على علاقة بشبكات في كل من العراق وإيران كان آخرها ما أعلنته وزارة الداخلية البحرينية في سبتمبر ٢٠١٥م، بالعثور على موقع تحت الأرض داخل منزل يحتوي على كميات كبيرة من المتفجرات تزن أكثر من ١،٥ طن، وضبط موقع آخر بالقرب منه يستخدم كورشة لتصنيع القنابل محلية الصنع بقرية النويدرات وسط منطقة مأهولة بالسكان» وجاء في البيان أنه» تبين من خلال عمليات البحث والتحري وجمع المعلومات أن المقبوض عليهم على ارتباط وثيق «بعناصر إرهابية موجودة في العراق وإيران» وهو الأمر الذي وصفه وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، في حوار له مع صحيفة الشرق الأوسط في ١٠ سبتمبر بالقول «أن المتفجرات الإيرانية المضبوطة في البحرين كانت تكفي لإزالة مدينة المنامة من الوجود»

والجدير بالذكر أن مملكة البحرين كانت قد استدعت في يوليو من العام ذاته سفيرها لدى إيران، وذلك لاستمرار التصريحات الاستفزازية المتعمدة من جانب مسؤولي إيران، وعلى اختلاف مستوياتهم وتدخلاتهم بدعم التخريب وإثارة الفتن، إلا أنه في أعقاب الحادث الأخير في سبتمبر٢٠١٥م، اتخذت البحرين ثلاثة إجراءات:

أولها: سحب سفير المملكة لدى إيران كما اعتبرت القائم بأعمال السفارة الإيرانية لدى البحرين شخصًا غير مرغوب فيه، ومطالبته بمغادرة البلاد خلال ٧٢ ساعة وهو ما غادرها بالفعل خلال المدة المقررة.

وثانيها: تقدم البحرين بشكوى رسمية للأمين العام للأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها السبعين وتضمنت الطلب من الأمين العام التدخل لإيقاف إيران عن تلك الممارسات والعمل على بناء علاقة أفضل بين إيران والبحرين، بالإضافة إلى توزيع تلك الشكوى على جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

وثالثها: إيضاح حقيقة التهديدات الإيرانية لمملكة البحرين بالأدلة والبراهين من خلال الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة أمام الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر٢٠١٥.

٢-الكويت: خلال شهر أغسطس ٢٠١٥م، أصدرت وزارة الداخلية الكويتية بياناً تضمن أن الأجهزة الأمنية ضبطت كمية ضخمة من الأسلحة كانت مهربة من العراق ومخبأة أسفل منازل قرب الحدود واعتقلت ثلاثة أشخاص يشتبه بأنهم أعضاء في خلية مرتبطة بحزب الله وكانت تتآمر لتقويض أمن البلاد وشملت المضبوطات ١٩ ألف كيلوجرام ذخيرة و١٤٤ كيلوغراما من المتفجرات و٦٨ سلاحا متنوعا و٢٠٤ قنابل يدوية إضافة إلى صواعق كهربائية، وقد صدر قرار بحظر النشر في تلك القضية إلى حين الانتهاء من التحقيقات.

**المشروع الإيراني يعتمد على آليات وتمويل لتصدير الثورة وحماية المستضعفين**

٣- استغلال إيران لحادث التدافع في مناسك الحج: على الرغم من إشادة كافة دول العالم الإسلامي بجهود المملكة العربية السعودية خلال مناسك الحج التي من الطبيعي أن تشهد وقوع حوادث بين أكثر من ٣ ملايين حاج، إلا أن الموقف الإيراني تجاه حادث التدافع خلال أداء المناسك قد جاء مغايراً لمواقف الدول الإسلامية حيث وجدت إيران الفرصة سانحة لخلط الأوراق وتكفي الإشارة إلى ثلاثة تصريحات رسمية لإيران في هذا الشأن الأول: مطالبة الرئيس الإيراني حسن روحاني للمملكة العربية السعودية خلال إلقائه خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة» بالتحقيق في الحادث»، والثاني: تصريح المرشد الأعلى للثورة الإسلامية بالقول «على حكام السعودية أن يعتذروا للأمة الإسلامية وللأسر المفجوعة ويتحملوا المسؤولية عن هذا الحادث»، والثالث: تصريح المدعي العام الإيراني في كلمة بثها التلفزيون الرسمي بأن إيران«سوف تسعى لمحاكمة العائلة السعودية المالكة أمام محاكم دولية» وتوضح تلك التصريحات الخطاب الإيراني التصعيدي الذي يؤكد مجدداً التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الأمر الذي حدا بالمملكة العربية السعودية للرد من خلال تصريح الوزير عادل الجبير وزير خارجية المملكة العربية السعودية بالقول «يفترض بالإيرانيين أن يكونوا أكثر تعقلاً من اللعب بإقحام السياسة في حادثة وقعت لأشخاص كانوا يؤدون أقدس واجب ديني خلال الحج»

# خيارات دول الخليج: الحوار محدد المدة والأهداف والمنطلقات ـ حتمية التحول إلى مفهوم القوة الموازنة

- الثاني: استعراض القوة الإيرانية التقليدية:

حيث يلاحظ أنه بالرغم من إبرام إيران الاتفاق النووي مع الدول الغربية في ١٤ يوليو٢٠١٥ م، والذي تم تقنينه بموجب قرار لمجلس الأمن الدولي فإن ذلك لم يحل دون قيام إيران بتجربة صاروخ باليستي جديد في الحادي عشر من أكتوبر ٢٠١٥م، والتي أطلقت عليه اسم «عماد» ويعد أول صاروخ إيراني موجه بدقة ولديه القدرة على إصابة أهداف في دول الجوار وهو الأمر الذي أكده وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان بالقول «إن الصاروخ عماد قادر على ضرب أهداف بدرجة عالية من الدقة وتدميرها بالكامل الأمر الذي سوف يزيد من قدرة إيران على الردع» وعلى الرغم من أن تلك التجربة تعد انتهاكاً لقرارات أممية فضلاً عن كونها تتعارض والاتفاق النووي فإن وزير الدفاع الإيراني قال "نحن لا نطلب إذناً من أحد لتعزيز دفاعاتنا وقدراتنا الصاروخية" ويمثل ذلك الصاروخ قفزة تكنولوجية في المجال الاستراتيجي، الجدير بالذكر أن الرئيس الإيراني حسن روحاني قال خلال الاحتفال بإنتاج صاروخ باليستي جديد قصير المدى في ٢٢ أغسطس ٢٠١٥م، والذي يبلغ مداه ٥٠٠ كم أن «إيران تتجه نحو الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة الدفاعية خلال العام الأخير»

## ثالثاً: خيارات دول التعاون لمواجهة التهديدات الإيرانية:

### - إدارة الصراع:

حيث لوحظ أن دول مجلس التعاون دائما لديها حرص على إنهاء القضايا العالقة مع إيران وذلك عملاً بالمبادئ التي تحكم التفاعلات داخل الأقاليم المختلفة في العالم إلا أن المشكلة ليست في دول المجلس – والتي أبدت مرونة غير مسبوقة في علاقاتها مع إيران–ولكن في الطرف الآخر الذي يرغب في إدارة الصراع وليس إنهائه وليس أدل على ذلك أنه في تعليق المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي على الاتفاق النووي بأن «العداء للولايات المتحدة وحلفائها لن يتراجع» مؤكداً على أن «التغافل عن إعلان مواقف الثورة ومبادئ الخميني من دون خوف أو خجل كان سبباً في تسلل الأعداء لتهديد إيران» ويؤكد ذلك التصريح حقيقة مفادها أن السياسات الإيرانية منذ عام ١٩٧٩م، وحتى الآن التي لم تتغير في جوهرها حتى عندما تعلن إيران مبادرات بشأن أمن الخليج العربي حيث اقترحت إيران خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ أربعة مقترحات تراوحت مضامينها حول الأمن المشترك والأمن الإقليمي والنظام الأمني وإقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين ثم أعادت إيران طرح مبادراتها للتعاون الإقليمي مع دول مجلس التعاون من خلال مقالتين لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، نجد أن جميع تلك المبادرات تتحدث عن التعاون الأمني والعسكري الذي يكرس النفوذ الإيراني دون الحديث عن مسببات ذلك التوتر، وبالتالي فإن دول مجلس التعاون مدعوة للاشتباك مع إيران في الملفات الإقليمية للحد من نفوذ إيران الطاغي في تلك الملفات وفق مفهوم «الصراع المنضبط» حيث أنه من المهم نزع فتيل الأزمات الإقليمية حتى لا تتحول نحو السيناريو الأسوأ وهو الكارثة بسبب إمكانية ظهور ما يسمى «الدولة الفاشلة» والتي لن تقتصر تداعياتها داخل حدود تلك الدولة، بمعنى آخر فإن اليد الخليجية يتعين أن تسبق نظيرتها الإيرانية في دول الجوار الاستراتيجي من خلال خلق شبكة من المصالح مما يعني تعقيد البيئة الإقليمية أمام إيران بما فيها دراسة ربط دول الجوار بمجلس التعاون من خلال صيغ مؤسسية تأخذ بها بعض المنظمات ومنها على سبيل المثال مجلس الناتو– روسيا.

### - فكرة الحوار:

في أعقاب توقيع الاتفاق النووي أثير الجدل حول مسألة الحوار بين دول مجلس التعاون وإيران حيث تداولتها وسائل الإعلام المختلفة دون وجود مبادرة في هذا الشأن سواء من دول المجلس أو إيران سوى ما ورد في كلمة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمام الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة«سبتمبر ٢٠١٥» بالقول «أن قطر مستعدة لاستضافة حوار على أراضيها بين إيران ودول الخليج» ولكنه جعل ذلك الحوار مشروطاً بالاتفاق على القواعد التي تنظم العلاقات بين الجانبين على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية»، وتثير تلك القضية خمس تساؤلات من شأن الإجابة عليها تحديد الإطار العام لذلك الحوار:

– ما هي أسس هذا الحوار؟ وهل هناك قرارات دولية سابقة يمكن البناء عليها بشأن أمن الخليج العربي؟

– من هم أطراف الحوار؟ هل دول مجلس التعاون كمنظومة

إقليمية وإيران في الوقت الذي لا تزال إيران ترفض فيه الاعتراف بتلك المنظومة وتتعامل مع كل دولة على حدة؟

– مـا هـو الهـدف من ذلـك الحـوار، هل لـدى إيـران النية الالتزام بما قد يتم التوصل إليه وإنهاء الفجوة المزمنة بين الأقوال والأفعال؟

– هـل لـدى إيران مبـادرة بإنهـاء القضايا الخمس العالقة مـع دول مجلس التعـاون وهي استمرار احتلال الجـزر الإماراتية الثـلاث والتدخـلات الإيرانية في الشؤون الداخليـة لدول المجلس والتبايـن حول تسمية وأمن الخليج العربي، وحالة الضبابية بشأن النوويـة الإيرانية، والتهديد بإغـلاق مضيق هرمز، وذلك كبادرة حسن نية لإمكانية نجاح ذلك الحوار؟

– ما هو المدى الزمني لذلك الحوار، هل سيتم تحديـد مـدة زمنيـة محـددة أم الحوار قـد يمتد سنـوات على غـرار المفاوضات النوويـة مع الغرب والتي امتدت زهاء ١٢ عاماً؟

وقـد تباينت ردود الأفعـال الخليجية على تلك الفكـرة ففي رده على سؤال بهـذا الشأن قال وزير الخارجيـة السعودي عادل الجبـير «المسألة تتعلق بأفعـال إيران وليـس الأقوال حيث لاتـزال تتدخل في شؤون دول الجوار وتقوم بتهريب متفجرات إلى البحريـن والمملكة» أما وزيـر خارجية دولة الكويـت الشيخ صباح خالد الحمد الصباح فقال خلال لقائه نظيره الألماني في ٦ أكتوبر ٢٠١٥ م، «دول الخليـج العربيـة مستعـدة لفتح حـوار سياسي مع إيـران يقوم على احترام المواثيق الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية»

ومع التسليم بأهمية ما سبق فإنه من وجهة نظري يتعين قبل بـدء ذلك الحـوار إيجاد رؤيـة خليجية موحدة تجـاه إيران حيث يلاحـظ أن هناك تباين بـين دول المجلس بشـأن «مصالحها» مع إيـران إذ تؤسس كل دولـة تلك العلاقات وفقـاً لمنظورها الخاص فالمملكـة العربيـة السعودية معنيـة بتوازن القـوى الإقليمي وعدم الإخـلال بالمعادلة الإقليمية الراهنـة، بينما ما يهم دولة الإمارات العربية المتحدة في المقام الأول هي قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران وعلى الرغم من ذلك هناك علاقات اقتصادية متنامية بين الجانبين، أما قطر فتتنوع ركائز تلك العلاقات لديها ما بين الاقتصادية حيث تشارك إيران في حقل غاز مشترك يؤمن لهـا ٥٠٪ من دخلها القومـي، بالإضافة إلى عدد مـن الاتفاقيات الأمنيـة التي تتعلق بالحدود، أما مملكة البحرين فتتمثل مشكلتها الأساسيـة في التدخلات الإيرانية في شؤونها الداخلية، بينما لدى الكويت رؤيـة تؤسس على اعتبـارات أمنية ومصالـح اقتصادية، وأخـيراً تنتهـج سلطنة عمـان سياسة مغايرة لـدول الخليج تجاه إيران لاعتبـارات جيو استراتيجية إذ تشارك إيران مضيق هرمز الاستراتيجي الذي يعـد الممر الرئيسي لحوالي ٤٠٪ من صادرات النفط للدول الغربية.

**توازن القوى مسألة استراتيجية خليجية للدفاع من خلال الاتحاد الخليجي**

### حتمية تحول دول مجلس التعاون لمفهوم القوة الموازنة:

فبغض النظـر عن واقـع البيئتـين الإقليمية والدوليـة اللتان تتيحـان لإيران فرصـ التغلغل والهيمنة الإقليميـة فإنها قبل ذلك لديها ركائز للقوة بما يعني ضرورة موازنة تلك القوة من جانب دول مجلس التعاون، وهذا متطلب أساسي لضبط مسار التفاعلات بين الجانبين، فعلى سبيل المثال الدول الأوروبية لم تتحول نحو الصيغة الأمنية الراهنة لكونها تريد ذلك ولكن بسبب توازن القوى، وهذا الهدف الاستراتيجي يحتاج إلى العمل على المدين القريب والبعيد، صحيح أن دول مجلس التعـاون لديهـا تحالفـات دولية متنوعـة ولكن تلك التحالفـات تظـل مرتهنـة بموازين القـوى الدولية وبالظـروف التـي أوجدتهـا، وبالتـالي فـإن توازن القوى يعد مسألة استراتيجية بالنسبة لدول مجلس التعاون وخاصة بالنسبة للجانب الدفاعي سواء من خـلال تنفيذ مقـترح الاتحاد الخليجـي أو أي صيغ أخرى تحقق ذلك الهدف.

ومما سبق يمكن التأكيد على ثلاث نقاط:

الأولى: يتعـين على إيران إعـادة النظر في سياستها تجاه دول مجلـس التعاون وفقاً لأسس الأمـن الإقليمي التعاوني وليس الأمن الاستراتيجـي الذي يعـد التسلح أحـد ملامحه، حيـث ينبغي أن تؤسـس العلاقات داخل الأقاليم علـى توازن المصالح وليس توازن القوى.

والثانيـة: مـن المهـم لـدول مجلـس التعـاون إعـادة تعريف مصالحهـا الاستراتيجية مع إيران لأنه حتى الآن لاتزال لكل دولة خليجيـة مصالحها الخاصة مـع إيران سواء كانـت اقتصادية أو أمنيـة ولكن يتعين ألا تتعارض مع المصالح الخليجية لدول المجلس ككل لأن تباين تلك المصالح يمثل فرصة سانحة لإيران للولوج من خلال تلك التباينات.

والثالثة: من الضروري لدول مجلـس التعاون متابعة تطورات الداخل الإيـراني على المستويين الرسمـي والشعبي حيث يلاحظ أن فكرة توزيـع الأدوار تعد أحد آليات تنفيـذ السياسة الخارجية الإيرانيـة، فضلاً عن أهمية دراسة تأثير عودة العلاقات الإيرانية الغربية على الداخل الإيراني ذاته سلباً وإيجاباً. ●

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية- مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

# تحديات الخليج 2016: الإرهاب يكرر تقديم أوراق اعتماد جديدة للشباب

**نحن نطالب الغرب بتقاسم الكلفة وتوزيع الأدوار لمكافحة الإرهاب، فيطالبنا بوقف إنتاجه؟ ولذلك يصبح الاتهام ذريعة يحاول المجتمع الدولي التملص بها من التزاماته تجاه مقاومة الإرهاب. ولكن عندما اختلطت شظايا الأحزمة الناسفة بأجساد مواطنينا الممزقة على جدران المساجد أدرك الغرب أن شكوانا طوال عقد ونصف كانت آلاماً حقيقية، فالإرهاب لا وطن له، ينتشر في اتجاهات متناقضة. فيما بقي الخليج العربي أكثر أجزاء العالم تأثراً بأشكال التغيرات في البيئة الإقليمية المحيطة ومنها الإرهاب. فما أهم التحديات الأمنية والمخاطر التي يمثلها الإرهاب لمنطقة الخليج، وكيف تعاملت دول مجلس التعاون مع هذا الملف في العام ٢٠١٥م، وما هي المخاطر المحتملة على هذا الصعيد في عام ٢٠١٦م، المقبل، وما هو المطلوب من القمة الخليجية المقبلة الـ ٣٦ لمواجهة هذا الخطر المتنامي؟**

د. ظافر محمد العجمي *

## الإرهاب أهم التحديات الأمنية على الخليج

أدت نوعية العمليات الإرهابية في الخليج خلال عام ٢٠١٥م، إلى خلخلة الأولويات، فقد قفز الإرهاب لرأس التحديات الأمنية والمخاطر القائمة متجاوزا إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تقليص دورها العسكري في الخليج، ومتجاوزا التهديد الإيراني متعدد الأشكال. فقد تحول تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الإرهابي من تهديد محتمل إلى خطر داهم؛ وجزء من الوضع الجيوستراتيجي الراهن، حيث بلغ التنظيم المتطرف مداه في التوسع الجغرافي في الجوار المباشر والقريب للخليج، في العراق وسوريا، وصولاً إلى تهديده لأمن دول عربية محورية من منظور الأمن الخليجي[1]. وقد فرض هذا التغير الجيوستراتيجي الإرهابي ردود أفعال الجهات الرسمية والشعبية في المجتمعات الخليجية والتي عكست درجة عالية من الوعي السياسي والمجتمعي بمخاطر الإرهاب على الوحدة الوطنية؛ بل وإعلان "حالة الحرب" الرسمية مع التنظيمات المتطرفة. وكان من أشكال المنحى التعبوي الخليجي، تفعيل بنود عدة اتفاقات كانت قد انضمت إليها دول المجلس في السابق، كاتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، واتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي، وغيرها. وكان من أشكال هذا التفعيل إدراج العديد من المنظمات على لائحة المنظمات الإرهابية، وما عناه ذلك من كلفة أمنية.

## الخليج والإرهاب في عام ٢٠١٥

كان الإرهاب موضوع يناقش في مراكز الأبحاث فقط، والتي كان يحضرها صانع القرار الأمني الخليجي من مراتب عليا في عواصم بعيدة كنوع من الجهد التوعوي. لذا اختلفت النظرة الخليجية تجاه هذا الخطر من عاصمة إلى أخرى عندما ظهرت بوادره داخل البيت الخليجي، وكانت نقاط الاختلاف متنوعة من

**إرهاب ٢٠١٥ خلخل الأولويات وقفز إلى رأس المخاطر متجاوزاً تقليص التواجد الأمريكي والتهديد الإيراني**

تعريف الإرهاب حتى سبل مكافحته. ولم تأت سنة ٢٠١٥م، إلا وقد تقاربت رؤى دول الخليج بالعمل المشترك بل وفهم آليات التحرك الإقليمي والدولي تجاه الإرهاب. فقد فعّلت دول الخليج تعاملها عبر بنود كثيرة في اتفاقيات مكافحة الإرهاب كما وضحنا. واعتبرت أن بعض مؤسساتها غير مؤهلة للعمل بمفردها. حيث لم يعد الإرهاب ليكتفي بضرب الرموز ومؤسسات المجتمع كتنظيم القاعدة، بل أصبح «إرهاب ما بعد القاعدة» شمولياً يستهدف المجتمع الدولي سواء بمهاجمته أو بالتغلغل فيه، لتجنيد الشباب منه، ونقل الدمار للساحات العربية ثم العودة بهم وقد اشتد عودهم للمجتمعات الغربية[٢].

لم يتوسع الإرهاب في أجندته فحسب بل رافقها توسع نظام تجنيده، ومصادر تمويله، وإعلامه وتحركاته ونوع عملياته. فقد انضم ١٥ ألف مقاتل من ٩٦ دولة إلى المنظمات المتطرفة القابعة في خنادقها قرب الخليج وانضمت دول إقليمية لمساندة الإرهاب في دول الخليج العربي. وكان المشهد الافتتاحي الإرهابي في الخليج مطلع عام ٢٠١٥م، في مملكة البحرين الشقيقة التي شهدت مواجهات وتدمير ممتلكات وسقوط مصابين. وقد اتهمت مملكة البحرين، إيران بشن حملة «إرهاب الدولة» بهدف زعزعة الاستقرار والإطاحة بالأسر الحاكمة في دول الخليج. وكان حصيلة دعم إيران للإرهاب في البحرين وفاة ١٦ رجل أمن وإصابة ثلاثة آلاف آخرين[٣]. فإيران تقدم الدعم المالي، وتساعد في تهريب الأسلحة والمتفجرات وهي ملاذاً للإرهابيين الذين يخططون للهجمات بعد تلقيهم التدريب في مختلف الاساليب الإرهابية في مخيمات يديرها الحرس الثوري. وكان من جراء ممارستها «إرهاب الدولة» أن تحولت إيران إلى قوة إقليمية مسلحة بميليشيات «ما فوق الدولة»، التي يمثلها حزب الله بلبنان، و«فيلق بدر» بالعراق، والحوثيين باليمن[٤]. ولم يكن أمام البحرين للتعامل مع أصابع إيران الإرهابية فوق أراضيها إلا التعاطي الحازم مع هذا الواقع. وتعد مملكة البحرين من أولى الدول التزاما وصرامة وكفاءة في محاربة الإرهاب ودحر مخططاته الإجرامية على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، وتدين نتائجه وتشجبه وتستنكره عبر وسائلها الإعلامية أو بحضور ممثليها المحافل والمناسبات المحلية والعالمية، وتبدي المملكة تعاونها وإسهامها بفعالية في الجهود الدولية ضد الإرهاب، وتلتزم بتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، كما تعزز وتطور الأنظمة ذات العلاقة بمكافحته، والأجهزة المعنية للتصدي لمخططاته الفاسدة، وتكثيف برامج التأهيل لرجال الأمن والشرطة وإنشاء قناة اتصال مفتوحة بين وزارة الداخلية والمؤسسة الأخرى لتسهيل سبل التعاون والاتصال لأغراض مكافحة عمليات تمويل الإرهاب[٥].

وفي المملكة العربية السعودية الشقيقة، شهد عام ٢٠١٥م، أعمال إرهابية في أطراف المملكة الأربعة وعليها بصمة داعش. تنفيذا لتهديد «تنظيم الدولة الإسلامية» حين أعلنت بنهاية ٢٠١٤م، أنها تهدف إلى السيطرة على الحرمين الشريفين. ورداً على هذا التهديد، اعتقلت وزارة الداخلية المئات من الدواعش، كما قامت ببناء سياج أمني على امتداد الحدود السعودية العراقية واليمنية لصد الإرهاب. وبشهادة المعهد معهد بروكنغز «Brookings Institution» المختص كانت استراتيجية الرياض فعّالة وحادة، كذلك كانت الرياض حريصة على عدم الانخراط في عمليات تفتيش وتدمير ضخمة تربك النظام، وتعطي انطباعاً بأن المملكة تحترق. كانت المطاردات هادفة وانتقائية وتفادت سقوط ضحايا من المدنيين، وابتعدت عن العنف كما في جزائر التسعينيات وفي العراق. وهكذا تمكنت الفرق الخاصة التابعة لوزارة الداخلية من مطاردة الإرهابيين والقبض عليهم دون التسبب برد فعل سلبي بين الشعب[٦]. كما أضافت المملكة لبنة أخرى في هرم نجاحاتها بانتهاج استراتيجية الضربات الاستباقية من قبل الأجهزة الأمنية بالقبض على مصنعي المتفجرات والأحزمة الناسفة ومعامل التصنيع والعاملين بها[٧]. لقد خسر الإرهاب معركة السيطرة على القلوب والعقول في السعودية والتأييد الشعبي لطروحاتهم، خصوصا أن المملكة بادرت بابتكار محور جديد في الحرب على الإرهاب عبر مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة لإعادة تأهيل الشباب المنضمين للجماعات الإرهابية إلى حياتهم الطبيعية مما حدا بالكثير منهم إلى الانشقاق عن الجهاز الإرهابي بسبب خيبة الأمل من القضية الجهادية المزيفة.

**تغيير استراتيجية الإرهاب أوجد الوعي بالمخاطر وأعلن الحرب على التطرف**

كما كان مقدراً للكويت في ٢٦ يونيو ٢٠١٥م، تجرع حصتها من المنغصات الإرهابية المعتادة، والتي بلغت في تاريخها أكثر من ٤٠ عملاً إرهابياً، عبر تفجير مسجد الإمام الصادق التي حققها منفذ منفرد «Lone wolf» من تنظيم داعش. حيث أن ما تم هو تأكيد لحضور التنظيم كمنافس جهادي للقاعدة على المستوى الدولي، ولسحب البساط منها في الخليج. فاستغل ارتفاع سقف الحرية للأقلية الشيعية بالكويت وأراد إثارة الفتنة. لقد نجحت الكويت في التعامل مع الإرهاب في أوجه عدة حيث لا تخطئ العين ممارسة الكويتيين للسلوك الحضاري كمسلمين وعرب، فقد راهن الإرهاب أن كل الألوان الداكنة ستكون حاضرة لرسم تفاصيل المشهد الكويتي بعد التفجير، لكن الفاجعة تحولت لجرعة قلق

# نقـاط الاختـلاف الخليجيـة متنوعـة من تعريـف الإرهاب ومكافحته ثم تقاربت الرؤى بالتحرك لمواجهته

إيجابي استجابت لها محصنـات الوحدة الوطنية بردة فعل قللت طمـوح الإرهـاب الاستثمارية في الكويت مستقبلاً .وكان المشهد الختامـي إلقاء القبض على الفريـق الصغير الذي دعم الإرهابي لوجستيا لتنفيذ العملية.

لقـد كانـت عمليـة الكويـت مؤشـرًا علـى ترقـب المزيد من العمليات التـي يحققها داعش حتى ينهـي التنظيم حالة الانتشار وإبـراز القـوة، وحتـى الآن لم يصـل الإرهاب في موجتـه الحالية إلى دولة الإمارات العربيـة المتحدة، أو دولة قطر أو سلطنة عمان الشقيقـة. لكـن ذلـك لم يجعل الجهـاز الأمني في هـذه الدول في موقف المنتظـر، بل المستعد بحالة احتراز فقـد أكد الشيخ محمد بن زايـد دعم الإمارات ووقوفها مع كل الجهـود الدولية للتصدي لأعمال التنظيمات الإرهابية. ومن قطر يرى سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر أن الإرهاب لديه تعريف محدد، فلا يجب أن ندمـغ بالإرهاب طوائف كاملة، أو نتهـم به كل من نختلف معه سياسياً. كما لا يجوز أن يتهم كل من لا يمكنه الحفاظ على وحدة وطنـه، دولاً أخرى بدعم الإرهاب في بلده.وهو بذلك يرد على من يتهـم الخليجيين بتغذية الإرهـاب والاستثمار فيه لتحقيق أهداف سياسية. ورغـم أنه لا توجد في العالم دولة غير معرضة للإرهاب إلا أن مراقبـين عدة يتساءلون لماذا تبقـى سلطنة عمان في معزل عـن الإرهاب؟ حيـث يقول وزيـر الخارجية يوسف بـن علوي بن عبـد الله أن سبـب استقرار عمان وعدم تمكـن الإرهاب منها هو سياستها القائمة على عدم الانحياز لأي طرف ووقوفها دائما على الحيـاد في أي نزاع. كما لخصت هذا الفـكاك من خطر الإرهاب وزارة الخارجيـة العمانية في موقعها الألكتروني واختصرته في أن السلطنـة ترى أن التوصـل إلى استراتيجية دوليـة فعالة لمكافحة الإرهـاب يتطلـب إقامة توازن ما بـين متطلبات الأمـن والالتزام بمواثيـق حقوق الإنسان إذ ليس مـن الحكمة تحت ذريعة مكافحة الإرهـاب أن يتم تعريض أمن الـدول واستقرارها للخطر كما أنه ليس من العدل أن يتم تعريض الأبرياء للظلم[٨]

وعليـه يمكننـا القـول إنه رغم ثقـل أن تخوض دول مجلس التعـاون حروب عدة متزامنـة بالسلاح والسياسـة والاقتصاد في اليمن وسوريـا وسوق النفط إلا أنه يمكننا القول في نجاح تعاملها مع ملف الإرهاب في عام ٢٠١٥م. ومن مظاهر ذلك النجاح أنها لم تترك «إدارة الأزمة» للغير، وإن تعالت أصوات غير مسؤولة تصف رجال الأمـن بالقصور وكأننا تحت خط الفقـر الأمني، فرغم أن المصـاب جلـل؛ إلا أن الرفض الشعبي كان عامـاً وحازماً ضد من يروج لتقصير الداخلية حتى يختطف دور الدولة في حفظ الأمن.

### الإرهاب في العام المقبل ٢٠١٦

لا نتوقع أن يتوقف الإرهاب فجأة منكمشا على نفسه ومتراجعا أمـام الاستقـرار والسلم. فأسباب وجـوده لم تعالـج، وإذا كانت دوافعه في مجتمعات أخرى تتمحور حول الظلم الاجتماعي والقهر السياسـي والتطرف فإن دوافع الإرهـاب في الخليج لا تختلف عن ذلـك كثـيرا. إلا أن مـن الجدير بالإشـارة إليه أن جـل العمليات الإرهابيـة التي حدثت في الخليج هذا العـام كانت تنفذ بناء على أوامر أو إيحـاءات خارجية. لذا سيبقى الإرهاب هاجسا أمنيا في العام المقبل ٢٠١٦م، بناء على الملاحظات التالية:

– لن تتوقـف العمليـات الإرهابية لتنظيم الدولـة الاسلامية داعش، بـل أن التضييق عليهـا في ميدان المعـارك دافع لتخفيف الضغـط العسكري بنقل عملياتها لدول الخليج كعقاب لمن يشارك في الحملـة الجويـة الغربية «العـزم المتأصـل» أومن أيـد علانية الحملـة الجويـة الروسية حاليا أو لإظهار إنهـا لازالت قادرة على التحرك.

– لـن يكون من السهل على دول الخليج حل معضلات خلقتها بنفسهـا جراء تبنيها إجراءات عجولـة لحل تحديات سابقة، فقد تشكل في أكثر من سماء خليجية أزمة هوية للمواطنين الخليجيين، ممـا يتطلب سرعة العمل لتعزيز الانتمـاء والهوية والمواطنة لأنها تشـكل في مضمونها الحصن الاجتماعـي الأول ضد تلك المخاطر الاجتماعيـة المحتملة على دول مجلس التعاون وعلى وجه التحديد في موضوعـات مكافحة الإرهاب والعنـف والتطرف. فقد مارست بعض الدول سياسـة الاستثناء تجـاه فئات محـددة في المجتمع. وهـي حالة قد تجعل كثيرين من أفرادها مكسورين فاقدين لقيمة الحيـاة والوجود، وهذا يدفـع بعضهم نحو فكر يبرر الخلاص من الحياة بالعمليات الانتحارية[٩].

– أضحـى اقتصاد الإرهاب جزءًا مـن الاقتصاد العالمي عبر صفقـات مالية وتجارية ذكية ومربحة يتم ترتيبها مع تجار ورجال أعمـال يشكلون واجهة لغسيل أموال الجماعات الإرهابية التي يتم ضخهـا وكأنها أمـوال شرعية في النظام المـالي العالمي[١٠]. وتقدّر مصـادر غربيـة حجم اقتصـاد الإرهـاب بنحـو ١٠ ٪ من حجم التجـارة العالمية. يستفيد منها مـن غير الإرهابيين تجار الحروب

وفاسدين في الإدارات الحكومية، ولعل قضية وصول عشرة آلاف سيارة جيب تويوتا لداعش دليل على أننا لا زلنا في الخليج في انتظار هزات ارتدادية لها وتبعات متشابكة، وإن لم تكن على شكل تفجيرات فعلى شكل تكييف تهم ابتزاز دولية.

## القمة الخليجية الـ ٣٦ المقبلة ومواجهة الإرهاب

-أثبت مجلس التعاون منذ قيامه١٩٨١م، امتلاكه القدرة على خلق مناخات استراتيجية تخرجه من التحديات المهددة لأمنه تستحق الإشادة. ولا شك أن الإرهاب أحد تلك التحديات، ولازال يقوى ويتمدد، مما يحتم خلق المناخات الاستراتيجية الناجعة لمكافحته بالتوقف الفوري عن نسخ تجارب دول الجوار بطريقة مفرطة في المدرسية.

- ضرورة تعامل دول المجلس بحذر شديد مع المساعدات التي يمكن أن تقدمها كيانات غير خليجية في مكافحة الإرهاب أو الأعمال التخريبية للبنية التحتية الحيوية. وضرورة التمسك بإدارة الأزمات وطنيا وخليجيا، لتحاشي الانقياد للإملاءات الخارجية في توصيف وتسمية الإرهاب، وعدم اختزاله في كيان معين لتحقيق أجندة تتعارض من مصالحنا.

- إن أسوأ الأوقات لطرح قانون أو قرار، هي اللحظات التي يكون فيها صانع القرار أو المشرع تحت ضغط الحدث الإرهابي. وقد أعلن وزراء العدل في الخليج عن مقترح لإعداد قانون موحد لمكافحة الإرهاب والتطرف في الدول الأعضاء[11]. فهل نحن بحاجة لقانون ينسخ ما قبله من اتفاقيات. أم لمراجعة بنود الاتفاقية الأمنية وتقويمها حتى تتماشى مع متطلبات السيادة، وتتكفل بقضايا الإرهاب!

-حتى لا تصبح حياة المواطنين الخليجيين، الأبرياء والممارسين للعنف والإرهاب على حد سواء من التضييق، يجب التوقف عن بعض إجراءات أمنية لا تخدم الهدف الأصلي؛ كنقاط التفتيش غير المؤهلة. وعسكرة الشارع العشوائية. فالمجتمع الخليجي لم يتم تأهيله ليكون بمزاج متسامح لتبصيم الكهول والعجائز، وفحص البصمة الوراثية إجباريا، وكشف وجوه النساء بما لا يتماشى مع قيمه. فإمعان النظر في تجارب دول العالم الأخرى لا تعني اتباعها، إلا ما يعادل بين الحفاظ على الكرامات وخلق ردع وقائي ضد الإرهاب.

- استخدام الإنترنت بكل مكوناته ليس لتعقب الإرهاب فحسب، بل لربط مكافحته بالبعد الشبابي والشعبي، وخلق إيحاءات افتراضية بطريقة جذابة تتحول مع الزمن إلى قناعات تقود إلى أن قوانين التصدي للإرهاب جاءت بناءً على رغبة أغلبية الشعب الخليجي.

## الخاتمة

في ضوء مخاطر الإرهاب المتنامية والتي ارتفعت وتيرتها عام ٢٠١٥م، بات على دول الخليج اتخاذ حزمة تدابير استعدادا لسيناريو مماثل، فاستشراف عام ٢٠١٦م، يظهر أن مسببات الإرهاب ودوافعه لازالت قائمة. وعلى صناع القرار الخليجي في أعلى مستوياته في القمة الخليجية الـ٣٦ زيادة التنسيق الخليجي، وخلق مناخات استراتيجية بطرق غير تقليدية لحماية أمن واستقرار دولهم من خطر الإرهاب، ربما بخلف خطاب له فكرة مستنيرة وشيقة فالإرهاب فكرة في خطاب متهافت، أو تغريدة نشاز، قبل أن تكون سلاحاً في يد مجرم، وإلا فإن الإرهاب سيستمر في تكرار تقديم أوراق اعتماد جديدة للشباب في هذا الإقليم. ●

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

## الهوامش

١_ محمد بدري عيد .«داعش» وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم. دراسات الجزيرة.٨ يوليو ٢٠١٥م

٢_ «الإرهاب» العابر للحدود في البرلمان الفرنسي. العربية نت ١٩ فبراير ٢٠١٥م

٣_ وزير الخارجية البحريني، «خالد آل خليفة» ١٤ أكتوبر٢٠١٥

٤_ خالد يايموت .صحيفة الشرق الأوسط ١٠ مايو ٢٠١٥

٥_ العضو سوسن تقوي عضو الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين.٢١ اكتوبر ٢٠١٥م

٦_ .بروس ريدل: محمد بن نايف.. أمير مكافحة الإرهاب .بروس ريدل، معهد بروكنغز.٣٠سبتمبر ٢٠١٥م

٧_ صحيفة عكاظ .١٨ سبتمبر ٢٠١٥م

٨_ صحيفة عمان .٢٣ اكتوبر ٢٠١٥م

٩_ شفيق ناظم الغبرا. الدولة الأمنية والحرب على الإرهاب. جريدة الحياة ١٦ يوليو ٢٠١٥

١٠- لوريتا نابوليوني. كتاب «اقتصاد الإرهاب»

١١- دول الخليج تتّجه إلى إصدار قانون موحد لمكافحة الإرهاب .صحيفة العربي.٦ أكتوبر ٢٠١٥م

# دول الخليج .. وتحدي أمن الملاحة في الخليج العربي والبحر الأحمر

**يطـرح هذا المقال الإشكاليـات المتعلقة بأمن الملاحة البحرية فى الخليج العربى والبحر الأحمر باعتبارهما امتدادا استراتيجيا للممرات البحرية التى تربط آسيا وإفريقيا بأوروبا، بداية من الخليج العربي وامتداده بحـر العـرب، فالمحيـط الهندي مرورا بخليج عـدن، ثم باب المندب دخـولا إلى البحر الأحمـر، وعبورا لقناة السويس، وصولا للبحر الأبيض المتوسط.**

**اللواء دكتور محمود خلف ***

بقـراءة جيوسياسيـة لتلـك الممـرات المائيـة سنتبـين ومـن الوهلـة الأولى وقبل الولوج فى التفاصيـل، أن تلك الممرات المائية تمثل الشريـان الاستراتيجي الأهم في العـالم، مما جعلها جاذبة لمجموعة من الصراعات التنافسية الدولية والإقليمية، الأمر الذي يعني أن هذه الممرات المائية تجري في إطار بيئة استراتيجية أمنية بالغـة الخطورة، تعج بقائمة من المهـددات والتحديات، بالإضافة إلى فرص استراتيجية متاحة يمكن استغلالها، وذلك على النحو الذي سيرد تفصيلا.

ومـن ثم فهنـاك ضـرورة للتعرف علـى أبعاد البيئـة الأمنية للممـرات البحرية التي تهـم دول مجلس التعـاون الخليجي وتعد جـزءًا مهماً مـن الأمن الخليجي والعربي، وتمثـل واحدة من أهم التحديات التي تواجه دول المنطقة التي يجب عليها مراعاة خطورة التحديات التي تواجه هـذه الممرات المائية التي تعد شرياناً حيويا للمنطقة والعالم، وأبعاد هذه البيئة سوف نتعرض إليها من خلال التحليل الجيوسياسي للبيانات الجغرافية على الوجه التالي:

طـول سواحـل الـدول العربيـة والإفريقيـة المشاطئـة للبحر الأحمر ٢١٠٠ كم

- الساحـل الشرقي (الجزيرة العربية) ١٠٠٪ من الساحل الشرقي للبحر الأحمر مشاطئ لدول عربية ،كل من:
  - الأردن ( ٢٦ كم) خليج العقبة
  - السعودية (١٦٠٠كم)
  - اليمـن (٥١٠ كـم) علـى البحـر الأحمـر، بالإضافـة إلى مشاطأتهـا علـى خليـج عـدن (١٤٠٠ كـم) والمطل علـى المدخل الجنوبـي للبحـر الأحمر (بـاب المنـدب) مدخل البحـر الأحمر الجنوبي بين قارتي آسيا وإفريقيا بعرض حوالي (٣٠كم).
- الساحل الغربى (إفريقيا) ٧٠٪ من الساحل الغربي للبحر الأحمر مشاطئ لدول عربية، كل من:
  - مصر (٩٠٠ كم)
  - السودان (٧٠٠ كم)
  - أرتيريا ( ٩٠٠ كم) دولة إفريقية
  - جيبوتي ( ١٠٠ كم)
  - الصومال (٣٠٢٥ كم) على خليج عدن والمحيط الهندي.

ومـن التحليل المبدئـي لتلك البيانـات الأساسيـة يمكن تبين العناصر التالية:

١ – لا يمكـن الفصل بين الملاحة البحرية فى الخليج العربي عن البحر الأحمر، نظراً لأن الدول العربية المشاطئة لهما تتواجد فـى منطقة جغرافية تشكل فى مضمونهـا إقليما جغرافيا واحدا، يرتبـط استراتيجيا وفى تفاصيل عديدة مـع بعضها البعض، بما يوحـد فى النهاية قائمـة المهددات والتحديـات الموجهة ضدهما، ويحتـم في نفـس الوقت أهميـة التعامل المبكر والمشـترك مع تلك القائمة والتي سنتعرض لها لاحقا.

٢– معظم الدول العربية مشاطئـة لتلك الممرات البحرية إما علـى كلاهمـا، أو أيا منهما كالآتي : على البحـر الأحمر توجد كل مـن مصـر / السعوديـة / الأردن / اليمن السـودان / جيبوتي / الصومال .

وعلـى الخليـج العربـي توجـد كل مـن السعوديـة / العراق / الكويت / البحرين / قطر / الإمارات العربية / سلطنة عمان.

٣ – بفحـص الأبعـاد الجيوسياسية لسواحل الـدول العربية نجـد أن معظـم سواحلها تشرف على مسـارات حرجة بالملاحة البحريـة بالخليج العربي (مضيق هرمز) وبالبحر الأحمر (باب المنـدب ) وهى كل من (اليمن – الصومال – جيبوتي) يشكلون معـا امتـدادات ساحليـة لخليـج عـدن – المدخل الجنوبـي لباب المنـدب، ومن ثم فهناك سعي مستمر لكل من (إيران /إسرائيل) لـدى دول إفريقيـة مثـل أريتريـا / جيبوتي (عربيـة– إفريقية )

للتواجد العسكري على أراضيها. الأمر الذي يحتم الدراسة التفصيلية لأبعاد (الصراع الجغرافي) الذي يستهدف الممرات البحرية العربية فى كل من الخليج العربي والبحر الأحمر، وينبغي في هذه الحالة أن نستعرض بشكل عام أوضاع الدول المندمجة في هذا الصراع الجغرافي بالبحر الأحمر وهي:

- اليمن - جيبوتي - الصومال
- أرتيريا - التواجد الإسرائيلي في البحر الأحمر
- التواجد الإيراني في البحر الأحمر

### أولا: اليمن (مركز الصراع الجغرافي العالمي)

من ينظر إلى خريطة اليمن حتى من غير المتخصص سيلاحظ أن الموقع الجغرافي لليمن هو الموقع الاستراتيجى الأهم على قائمة المواقع الجغرافية لكل الدول العربية ومن ثم العالم أجمع، فموقع اليمن يتحكم تماما فى ربط آسيا بإفريقيا ثم كلاهما بأوروبا ومن أقصر الطرق، وفى الوقت نفسه كان يمثل هذا الموقع مصدرا مستمرا للصراع الدولي عبر تاريخ اليمن القديم والحديث، ومن ثم فالدفاع عن أمن اليمن وتثبيت استقراره وتقويته يعد أمرا حتميا على الدول العربية، ويحتل رأس قائمة أولويات الأمن القومي العربي الشامل، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من منظومة الأمن الوطني لكل دولة عربية، وهذا يفسر لنا استماتة الدولة الفارسية على أن يكون لها موطىء قدم بها كمنصة رئيسية لتهديد العرب، وإن لم تتمكن فيكون بجوارها بشتى الطرق والوسائل مهما كلفها الأمر .

**هدف أمريكا التواجد في البحر الأحمر والخليج وعلى العرب التنسيق معها**

### المعلومات الجغرافية لليمن:

اليمن في جنوب شبه الجزيرة العربية، وفي الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، بحدود برية مشتركة ( ١٤٥٨كم) ومن جنوب الساحل الشمالي لخليج عدن بطول ( ١٥٠٠ كم) ومن الشرق سلطنة عمان بحدود برية طولها ( ٢٤٤كم ) ومن الغرب ساحل البحر الأحمر بطول (٥١٠ كم)، ومن ثم تشرف أراضيها على الجانب الشرقي الآسيوي والمرتبط ارتباطا وثيقا بمضيق باب المندب، وفي مواجهة الجانب الإفريقي لمضيق باب المندب بعرض (٣٢كم )، كما تشرف (جيبوتي) على الجانب الغربي الإفريقي للجزيرة.

### ثانيا: جيبوتي (الجانب الغربي لمضيق باب المندب)

جيبوتي دولة عربية في منطقة القرن الأفريقي، وعضو في جامعة الدول العربية، تقع جغرافيا على الشاطئ الغربي لمضيق باب المندب، وتحدها أرتيريا من الشمال (وإثيوبيا) من الغرب والجنوب (والصومال) من الجنوب الشرقي فيما تطل شرقا على البحر الأحمر وخليج عدن. وعلى الجانب المقابل لها عبر البحر الأحمر في شبه الجزيرة العربية التي تبعد سواحلها نحو ٢٠ كيلومترا عن جيبوتي. ونتيجة للموقع الجغرافي الاستراتيجي لجيبوتي وإطلالها بشكل فريد من نوعه على الجانب الغربي، وعلى مسافة حوالي (٣٢كم) فقط من الساحل اليمني، بما يوفر إمكانية مطلقة في التحكم تماما في الدخول لباب المندب أو الخروج منه.

ونظرا للأهمية الحيوية لموقع جيبوتي، فقد قامت أمريكا (٢٠٠٨م) بعقد اتفاقية أمنية مع حكومة جيبوتى وتم تجديدها فى منتصف ٢٠١٤م، لمدة ١٠ سنوات، بقيمة إيجار سنوية (٦٣ مليون دولار) تدفع لجيبوتي، وقد أنشئت القوات الأمريكية بها قاعدة جوية وبحرية وبرية ضخمة للغاية (قاعدة لومينير)[1] ، مع وجود أطقم بحرية وجوية لديها الإمكانيات والقدرة على توقيف وتفتيش أي سفينة يشتبه فيها أيا من كانت جهة تبعيتها، وطبقا للتقارير المنشورة فى هذا الشأن فإنها تشير إلى أنه قد تم تطويرها فى الفترة الحالية لتصبح مقر (القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا- AFRICOM).

والجدير بالذكر أمريكا تعتبر أن مفتاح الأمن والاستقرار فى تلك المنطقة الاستراتيجية العالمية يكمن في هذا التواجد العسكري الضخم، مما قد يطرح على الدول العربية المشاطئة للخليج العربى والبحر الأحمر، فرصا متاحة أمامها تتعلق بضرورة العمل السياسى المكثف مع أمريكا بهدف المشاركة، أو التنسيق، أو أيا من صور التعاون والمتعلقة بأمن الملاحة البحرية في تلك المناطق.

### ثالثا: الصومال

الصومال دولة عربية إفريقية عضو في جامعة الدول العربية، وتقع في منطقة القرن الإفريقي تطل بساحلها الشمالي على الجانب الجنوبي لخليج عدن، والمطل على باب المندب، كما تطل أيضا بساحلها الشرقي على المحيط الهندي، وبأطوال حدودية بحرية تعد الأطول على مستوى القارة الإفريقية ، حيث تبلغ (٣٠٢٥ كم ) تشرف بطبيعتها المتفردة على أكبر وأهم شبكة مرور بحرى فى العالم، كما تبلغ حدود الصومال البرية ( ٢٣٤٠ كم ) مع كل من جيبوتى شمالا، وأثيوبيا غربا، وكينيا جنوبا، وغنى عن البيان حجم المشاكل السياسية الداخلية بالصومال من تواجد شبكات القرصنة الدولية على أراضيها، إضافة إلى النزاعات الحدودية بينها وبين

# التواجد العسكري الإيراني/الإسرائيلي على أراض إفريقية يحتم دراسة أبعاد الصراع الجغرافي الذي يستهدف الممرات البحرية

أثيوبيا والتي تغذيها أرتيريا المعادية للعرب، مما يدفع بمزيد من جهود جامعة الدول العربية في هذا الشأن الاستراتيجي الهام .

### رابعا: أرتريا (مركز العدائيات ضد العرب في البحر الأحمر)

بداية أي متابع للشأن الأريتيري سوف يكتشف أن أرتيريا دولة معادية للعرب على طول الخط ، وتسعى دائما لمناكفة الدول العربية، وتهديد أمنها القومي بما ينجم عن هذا الموقف المعادي تعارضا حادا مع المصالح الأمنية العربية، رغم أن العرب وبصفة خاصة مصر ، هم الذين ساهموا في إنشائها كدولة ذات سيادة، بعد أن كانت مجرد إقليم تابع لأثيوبيا حتى انتهاء الحرب بينهما في (١٩٩٣م)، وأعلنت أرتيريا دولة ذات سيادة (٢٠٠١م) ومنذ ذلك التاريخ، وهى تكن العداء للعرب كما لو أنها حالة مرضية إذ جعلت كل سواحلها ذات الأهمية الاستراتيجية (٩٠٠ كم ) قواعد تنطلق منها الاعمال العدائية ضد العرب عموما والسعودية واليمن بشكل خاص . وتستغل ارتريا طول مواجهة حدودها الساحلية فى منح تسهيلات للدول المعادية للعرب، خاصة أن حدودها البحرية تمتد من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ( رأس ارجيتا) على الحدود الشمالية لجيبوتي، حيث مضيق باب المندب حتى ( رأس قصار) على الحدود الجنوبية للسودان، كما تمتد سواحلها فى الجانب الغربي من البحر الأحمر ، وفى مواجهة (٥١٠ كم ) للساحل اليمني وفى مواجهة (٣٩٠كم) للساحل السعودي، بالإضافة إلى ضم مجموعة كبيرة من الجزر البحرية تعتبرها ارتريا ومن جانب واحد أنها أراض مملوكة لها ودون سند من القانون الدولي، مع تجاهل الحقوق القانونية لليمن فى تلك الجزر .

وقد استفادت إسرائيل من الترحيب الأرتيري الذي أظهره (أفورقي) رئيس أرتيريا حينما جعل أول زيارة له خارج دولته تكون لإسرائيل (١٩٩٥م) بعد أن وجهت تل أبيب دعوة لرئيس أرتيريا لزيارة إسرائيل، ووقعت معه على هامش هذه الزيارة العديد من الاتفاقيات يتم بمقتضاها أن تتواجد عناصر بحرية، واستخباراتية إسرائيلية على الساحل الارترى، على أن تقوم إسرائيل أيضا بتوفير الدعم العسكري والمعلوماتي لأرتيريا.

وقد حذت إيران حذو إسرائيل تماما، لتحقيق غايتها المنشودة بالتواجد العسكري البحري في البحر الأحمر وتحديدا، فى مواجهة الساحل اليمني لاتاحة الفرصة للتواصل مع الجماعات الحوثية في اليمن، وقامت بتكرار السيناريو الإسرائيلي، فوجهت الحكومة الإيرانية دعوة رسمية لأفورقي لزيارة طهران (٢٠٠٩م) والذي وافق أثناء هذه الزيارة على توقيع اتفاقيات تعاون مع الحكومة الإيرانية، تسمح اريتريا بمقتضاها بوجود عناصر بحرية إيرانية على أراضيها. ويلاحظ هنا سياق التكامل (الإسرائيلي-الإيراني) التعاوني العدائي ضد العرب، في توفير كافة الإمكانيات لأرتيريا والتي من شأنها تهديد الأمن القومي العربي، ومن المؤكد أن هذا لا يمكن أن يتم دون ترحيب وتنسيق إسرائيلي يتسامح مع التواجد البحري الإيراني في الموانئ الارترية جنبا إلى جنب مع المعدات البحرية الاستخبارتية الاسرائيلية، بما يؤكد زيف الادعاءات الإيرانية بحربها ضد إسرائيل.

إن كافة الشواهد والتي ترد في الكثير من التقارير الإعلامية تشير إلى أن ارتريا تلعب دوراً هاماً ورئيسياً فى تفكيك اليمن، وبتخطيط إسرائيلي ومتكامل مع خطط إيران، وإثارة الفرقة والنزاعات بها، ومن خلال منظومة استخبارتيه ذات فاعلية تعتمد على ضخ أموال إيرانية، ولقد نتج عن تلك الحالة التعاونية التكاملية (الإسرائيلية / الإيرانية) بتدعيم دولة ارتريا وفى أماكن محددة، بأنها أصبحت تشكل حزمة من المهددات الجسيمة للأمن القومي العربي.

### خامسا: التواجد الإسرائيلي في البحر الأحمر

بدأت خطة التواجد الإسرائيلي في إفريقيا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وقيام مصر آنذاك بغلق مضيق باب المندب، وتحركت إسرائيل بخطط مدروسة ونجحت تماما بالتغلغل في معظم الدول الإفريقية المتاخمة لحدود الدول العربية في إفريقيا، والمعلومات حول تلك التفاصيل متاحة، وتبرز هنا حالة ارتريا والتي تحظى باهتمام إسرائيل بفكرة إنشاء مراكز متطورة للتصنت والتجسس على الأراضي الأرتيرية تمكن إسرائيل من جمع المعلومات بالطرق الفنية من خلال وحدات بحرية صغيرة في (جزر دهلك – مصوع – رادارت بحرية- جبل سوركن) ، بما يعني في النهاية أن إسرائيل تقوم بالرصد الاستخباراتي اليومي لكل ما يدور في البحر الأحمر ، وبطبيعة الحال لا يمكن أبدا أن تتم كل تلك الإجراءات دون موافقة وتنسيق مع مراكز الحرب الإلكترونية ونظم المراقبة والتجسس الموجودة في القيادة الأمريكية - الإفريقية المتقدمة في جيبوتي(hoa.africom ) ، ومن المعلوم من الناحية الفنية أنه لا يمكن أن تعمل المعدات الإسرائيلية خارج سيطرة ورقابة تلك القيادة، ومن اللافت للنظر أيضا أن لإسرائيل خبراء وجود عسكر واستشاري واضح تماما في العاصمتين (أسمرة /

أديس ابابا) رغم العداء الشديد بين كل من أرتيريا وأثيوبيا . ومن ثم تعد تلك البيئة الأمنية المتدهورة مناسبة تماما لإسرائيل لاشعال المنطقة واستنزافها بالصراعات الإقليمية المتنوعة، مما يشكل ضغوطا على النظام العربي، وشغله بتلك الصراعات تؤدى بطبيعة الحال إلى استنزاف وتشتيت القدرات الاستراتيجية العربية في اتجاهات متعددة، إضافة لما تموج به المنطقة العربية حاليا من نزاعات شرقا في العراق وسوريا وغربا في ليبيا.

### سادسا: التواجد الإيراني في البحر الأحمر

هناك قائمة طويلة من الشواهد العملية تعكس بوضوح توجهات السياسة الإيرانية التي تعادي الدول العربية السنية، فبالإضافة للاستعراضات الاستفزازية من حين لآخر حول الجزر العربية الثلاث، إلا أنها تستهدف أيضا بناء تحالفات جديدة كأهم ماتحصلت عليه من فوائد عديدة ناتجة من الاتفاق النووي مع أمريكا، ومن ثم فيلاحظ أن هناك نشاطا ملحوظا في دعم خطط امتداد التواجد الإيراني بكثافة في إفريقيا، وعلى الساحل الغربي للبحر الأحمر ( الإفريقي) بصفة خاصة، والتخطيط المستمر لبناء بؤر شيعية على الساحل الغربي للبحر الأحمر، بحيث تكون قادرة على التواصل مع الجماعات الشيعية داخل عمق القارة الإفريقية، بما يدعم الانتشار والتغلغل الإيراني بها، ومثال على ذلك هو التواجد البحري الإيراني حاليا في ارتريا، والتي تحولت إلى مرتع خطيرا للغاية لتهريب الأسلحة والقرصنة لتهديد أمن الدول العربية المجاورة لها، وتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من جغرافية موقعها المواجه للقطاع الشمالي للساحل اليمني، والقريب إلى الركن الشمالي الغربي لليمن (صعدة) حيث معقل الحوثيين، وبالتالي استغلت إيران هذا الاقتراب من السواحل اليمنية وتحديدا للتواصل بشتى الطرق مع مراكز الفكر الشيعي في اليمن، والتي أسسها الحوثيون والذين بدورهم ينتقلون بحرا وبشكل مباشر إلى مراكز التدريب العسكرى الإيرانية في ارتريا، حيث تعتبرها إيران منطقة لوجستية للدعم المستمر للحوثيين من جهة، ومن جهة أخرى رسالة سياسية إلى دول الخليج العربي بصفة خاصة وللدول العربية بصفة عامة تقول " نحن الفرس نحيط بكم ياعرب من هرمز شرقا إلى البحر الأحمر غربا" ، وعلى الرغم من أن تلك الرسالة بها الكثير من المبالغة في القدرات الإيرانية وسببها الهوس الشيعي لحكام طهران، والذي يتجاوز عمليا الإمكانيات العسكرية الإيرانية، إلا أنها في النهاية تؤثر إيجابيا وترفع معنويات خلاياها الشيعية المنتشرة في أماكن عديدة ببعض الدول العربية والإفريقية، وتشير معلومات مؤكدة إلى أن إيران وتحديدا في ميناء عصب الارتري الذي تتواجد به عناصر متنوعة من البحرية الإيرانية المسلحة، كانت تعد نفسها بخطط متدرجة للسيطرة على البحر الأحمر من مدخله الجنوبي عبر تحالفاتها ودعمها للحوثيين، والتواصل المستمر للسفير الإيراني في السودان[٢] والذي يقوم بزيارات مكوكية للعاصمة الارترية (أسمرة) للإشراف على إدارة ميناء ارتريا لتوصيل الأسلحة للحوثيين في اليمن.

ومما تقدم يمكن أن نستخلص الخطوط العريضة لأخطر التحديات والمهددات للملاحة البحرية في البحر والخليج العربي والبحر الأحمر وهي على الوجه التالي: بداية يلزم تدقيق الفارق بين مفهومي التحديات والمهددات، فمفهوم (التحديات) يشير إلى مجموعة من الصعوبات في كافة المجالات، والتي من الممكن أن تعقد وتعرقل خطط التنمية بالدولة أو الدول، ومن أهم سماتها أنه يمكن التعامل مع تفاعلاتها، باستخدام أدوات القوة الناعمة بشكل مبكر مع ملاحظة أنه في حالات التجاهل أو التأخر في التعامل معها بالشكل المناسب، فحتما ستؤدى تفاعلاتها إلى التحول تراكميا إلى مهددات، ومن ثم يصبح مفهوم (المهددات) يشير إلى (ناتج حالة أو حالات محددة) من تضارب المصالح بين دولتين أو أكثر نتيجة تعارض أهدافهما القومية، حيث تسعى إليها كل دولة وفقا لقدراتها وتصوراتها الاستراتيجية، مع عدم القدرة على موازنة الضغوط الدولية المتباينة، ففي هذه الحالة ستنتج ظروفا بالغة الخطورة تدفع بالتأكيد في اتجاه استخدام القوة العسكرية.

**مخطط ثلاثي بتمويل إيراني لتفكيك اليمن بمنظومة استخباراتية**

### التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي:

تتعرض منطقة الشرق الأوسط حاليا إلى انتكاسات متعددة وبمعدلات تفاعلية سريعة وذات حسابات متغيرة ومفاجئة أيضا، والحالة السورية، مثال واضح، حيث التدخل الروسي العسكري المفاجئ على الأرض، مع عدم قدرة النظام الدولي على بناء حالة توازن سياسي ومن ثم لم تستطع أمريكا التصدي سياسيا كحد أدنى. الأمر الذي أدى إلى مواقف سياسية معقدة تؤثر على النظام العربي الذي أصبح على عاتقه العمل بشكل مكثف لاستعادة التوازن السياسي في الأزمة السورية بما يؤدى لحلها سلميا.

التداعيات السياسية العسكرية السلبية، للاتفاق النووي (الإيراني – الأمريكي)، تكشف بوضوح السرعة في زيادة معدلات الأنشطة الإيرانية المناوئة للعرب في أماكن عديدة من المنطقة العربية، وأهمها في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر.

الإصرار الإيراني على دعم الحوثيين بشتى الوسائل على

الرغـم من الخسائر الفادحـة التي يتكبدها الحوثيـون يوميا من الضربات، خصوصا في المناطق المجاورة للحدود السعودية، ويأتي ذلـك ووفق تصور إيراني ضيق الأفق، حيث يتصور الإيرانيون أنه مـن الممكن استنـزاف السعودية مع طول الوقـت باعتبارها حجر الزاويـة لمنظومـة الأمن والتعاون لـدول الخليج، وأنـه من الممكن عـبر إطالة أمد الصـراع في اليمن الاخلال بتوازن منظومة الأمن والتعاون لدول الخليج من اتجاهين شرقا وغربا.

إن تعطل أو ضعف مستويـات النجاح في المباحثات بين أطراف الصراع في ليبيا والتي تجريهـا الأمم المتحدة لأسباب عديدة منها عـدم تسليح الجيش لمواجهة الارهـاب، وعدم الأخـذ في الاعتبار الموازنة الدقيقة بين طرفي النزاع فأحدهم شرعي ومنتخب، والأخر فصيل يستخدم غطاء دولي ينحاز له وينزع إلى استخدام القوة.

الصلافـة الإسرائيليـة المعهـودة في التعامـل مـع الجانـب الفلسطينـي، ولعـل ما يحـدث حاليـا في القدس الشرقية يعطي دليلا علـى إصـرار إسرائيل على عـدم احترام المواثيـق الدولية إلا إذا كانـت مدعومة بقوة عسكريـة، إلى جانب زيادة النشاطات الإرهابيـة في المنطقـة العربيـة دون رادع فعال، ومـن ثم مرشحة للنمو أكثر في الشرق الأوسط والعالم.

وبتحليل ماسبق سنتبين أن هناك عددا من اللاعبين الدوليين والإقليميـين يشاركون في كل ما يجري على ساحة الشرق الأوسط، أمـلا في خلق أوضاع استراتيجية علـى أرض الواقع، تسمح بتغيير أوراق اللعبـة، وتخدم أهداف هؤلاء، ومن ثم ففي الجانب العربي سنجد حتمـا وبطبيعة الحال صعوبة في موازنـة الضغوط الدولية المتباينـة علـى المنطقة العربيـة، مع الأخذ في الاعتبـار أن القدرة الاستراتيجيـة للدولة أو النظام الإقليمـي في الحفاظ على موازنة الضغـوط الدولية تجـاه صراع معين، سوف يساهـم دون شك في تبريد / حل المشاكل المترتبة عن تلك الصراعات.

فحينمـا تغيـب القـدرة علـى موازنـة الضغـوط، وتتراكـم التحديـات، تضع أهم أولويات الأمـن القومي العربي على المحك، نتيجـة تحول الكثير من التحديات والتي سبق إيضاحها كمهددات واضحة للملاحة البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر.

## أخطر المهددات للملاحة في الخليج العربي والبحر الأحمر:

يأتـي على رأس قائمة هذه المهـددات، اعتماد النظام العربي المطلـق على الدول الكبرى في مهام تأمـين المصالح العربية بوجه عام، وفي تأمين الملاحة البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر بوجـه خاص، باعتبار أن هـذه الدول لها مصلحة حقيقية في ذلك ، وعلـى الرغم من صحة هـذا التصور في الوقت الحاضر ، إلا أنه في النهاية سيظل رهانا قابل للتعديل طبقا للتفاعلات المستمرة في النظام الدولي، وما قد ينتج عنه من متغيرات دولية جديدة وغير المتوقعـة، ومن ثم فمن الضروري البـدء بالمشاركة العملية في تلك المهام، وبصفـة خاصة في منطقة باب المنـدب وهي أراض عربية في ضفتيهـا، ويُقـترح في هذا الشـأن الهام، بأن تجـرى مباحثات مـع أمريكا لاشـراك قوة عربيـة (جوية/ بحريـة/ برية خاصة) للتعاون مع القوات الأمريكية / الفرنسية الموجودة حاليا في قاعدة (لومينـير) بجيبوتي، وعـدم الاعتماد المطلق علـى الدول الكبرى في لعـب الـدور الرئيسـي في تأمـين الملاحـة البحريـة في الخليج العربـي والبحر الأحمـر ، ويعد ذلك رسالـة سياسية حاسمة لكل مـن ( إيـران- إسرائيل- اريتريا ) مفادهـا أن البحر الأحمر ليس متاحـا أمام تواجد أي قواعد لتهديد أمـن وسلامة الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر .

وإضافة إلى ما سبق، هناك ضرورة لزيادة المناورات البحرية التدريبيـة المشتركة مـع الدول العربيـة ولامانع مـن إشراك دول إفريقية وأوربية وبشكل شبه مستمر في مجالات متنوعة عسكرية، وبيئية، ومواجهة الهجرات غير الشرعية، القرصنة البحرية وغير ذلـك، مع تبادل الزيارات البروتوكولية بين كافة القواعد البحرية العربية مع بعضهـا البعض، ولا يعد هذا بمثابة دق طبول الحرب، بـل لإرسال رسالـة للجميع مفادها أن الحـدود والممرات البحرية العربيـة لن تكون إلا لسـلام المنطقة العربية والعالم، ولا مكان بها لتهديد أحد.

## ختاما:

لعلنـا نجـد في نمـوذج، عمليات عاصفـة الحزم مـا يؤكد أن القـرار السياسـي العربـي باستخدام القـوة المسلحـة كان قرارا حازمـا وصائبا، ويعطـي رسالـة سياسية هامة بعنـوان (العقاب الجسيم) كتطبيق عملي لفكرة الردع الاستراتيجي، وهي صالحة تماما للبناء عليها لتأمين الملاحة في البحر الأحمر. ●

* المستشار بأكاديمية ناصر العسكرية العليا – القاهرة

## الهوامش

١ انظر – قاعدة لومينير – جيبوتى

٢ صحيفة التيار السودانية ، فى عددها الصادر ٥ ابريل ٢٠١٥ ، نقلا عن صحيفة الوطن السعودية الصادرة قبل يوم من اذلك التاريخ .

# تحديات المستقبل:
# الاقتصاد المعرفي والبطالة

**عند الحديث عن التحديات المتوقعة على المنطقة عام ٢٠١٦م، فهناك تحديات كثيرة ومتنوعة تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، بعضها ممتد ومتواصل منذ فترة، وبعضها يطرأ بتأثير المتغيرات العالمية والإقليمية حيث تتعدد المتغيرات الاقتصادية العالمية التي تواجه دول المجلس، ويأتي على رأسها تقلب أسعار الطاقة، باعتبارها المصدر الرئيس للدخل والثروة، والتغيرات المناخية، وما تؤدي إليه من قيود على النمو والتنمية، ومن حيث التحديات أيضاً على المستوى المحلي الخليجي، تأتي في الصدارة اعتماد البنيان الاقتصادي للاقتصادات الوطنية على النفط والغاز، ومشكلة البطالة خاصة بين الشباب، وفيما يلي نعرض لهذه التحديات الداخلية وسبل مواجهتها.**

أ.د. محمد البنا *

## التحدي الأول

يتمثل التحدي الأول الذي يواجه تلك الدول في الوضع الاقتصادي الذي أفرزته الحقبة البترولية وجعلت قطاع النفط والغاز ركيزة أساسية في الاقتصادات الخليجية، حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي حاليا ما بين ٢٧٪ في البحرين كحد أدنى، ويتخطى أكثر من ٥٠٪ في كل من الكويت وعمان وقطر والسعودية (بنسبة ٥٢٪ ،٥٣٪، ٥٨٪، ٥٠ ٪ على التوالي) رغم أنه قد ساعد في تحول دول الخليج مباشرة من اقتصادات رعوية إلى اقتصادات عالية الدخل تعتمد على قطاع أولي، وساهم مع الوقت في تصنيفها ضمن الدول عالية الدخل، ومكنها من تحسين جودة الحياة وبناء المرافق الأساسية والبنية التحتية، وإدخال نظم التعليم الحديثة والرعاية الصحية وغيرها من سبل الرفاه الاجتماعي.Alkhabeer Capital، ٢٠١٣

وفي مقابل هذا التحدي يبرز تساؤل هام وهو كيف السبيل إلى اقتصاد عصري يتنوع فيه الهيكل الاقتصادي، وتتعدد مصادر الدخل والثروة، وتتحول فيه الاقتصادات الخليجية إلى اقتصادات عصرية تتمتع بقوة دفع ذاتية، وذات علاقات تجارية متبادلة مع العالم الخارجي؟

## التحدي الثاني

أما التحدي الثاني فيتمثل في ارتفاع نسبة البطالة بين أجيال الحقبة البترولية من الشباب في المرحلة العمرية ١٥-٢٩ سنة، والذين يشكلون اليوم أكثر من ٣٠٪ من مجموع السكان بدول الخليج العربية في المتوسط، حيث نال معظمهم قسطا من التعليم الجامعي الحديث، أعطاهم الحق في الحصول على دخول عالية مثل التي ضمنتها الحكومة للأجيال السابقة ممن كانوا في طليعة من انطبق عليهم سياسة توطين الوظائف، فحصلوا على عمل حكومي مع مستوى مرتفع من الدخل. Alkhabeer Capital، ٢٠١٣

وفي ظل القدرة المحدودة للقطاع الحكومي على استيعاب مزيد من قوة العمل، لم يكن هناك من سبيل أمام الحكومة في مواجهة تلك الأجيال الزاحفة والداخلين إلى قوة العمل بقوة، إلا أن تدفع بهم نحو قطاعات الأعمال الخاصة والعامة، أو العمل لحسابهم الخاص، في محاولة لتوطين تلك الوظائف والتخلص من مشكلة البطالة.

ومع حداثة عهد القطاع الخاص بالأنشطة الاقتصادية الجديدة، فقد كان من الملاحظ تركز أعماله في قطاعات البناء والتشييد والقطاعات الخدمية خاصة في المال والأعمال

**دول الخليج أمام تحدي التوجه لاقتصاد عصري متنوع الهياكل متعدد مصادر الدخل والثروة بقوة دفع ذاتية**

والمصارف، والنقـل والاتصالات، والتوزيع، والمطاعم ،والخدمات الشخصية والمنزليـة، أي المجالات التي تتسم أنشطتها بالتقليدية وصغر حجم منشآتها، وضعف الانتاجية، ومن ثم انخفاض الأجور وتواضع بيئة العمل، فضلا عـن الاعتماد على العمالة الوافدة من دول الجـوار ذات الكثافـة السكانيـة من الـدول العربية الأخرى، والـدول الآسيوية الفقيرة، وهي عمالة في جانب كبير منها متعلمة ومدربة وعالية المهارة منخفضة الأجور.

ونتيجـة هذه الفجوة بين طموحـات هذه الفئة من الشباب في مستويـات أعلى من الأجور، وعجز القطاع الخاص التقليدي وغير المنظم علـى تحمل فاتورة الأجور المرتفعـة للمواطنين، خاصة مع تـدني الإنتاجية، عجزت سياسـات التوطين في معظم دول الخليج عن استيعاب أعداد كافية من الداخلين الجدد في سـوق العمل بالقطاع الخاص، رغم ارتفاع فاتورة الدعم الذي تقدمه تلك الحكومات.

**توطين الوظائف بين طموح الأجور وعجز القطاع الخاص وتدني الإنتاجية**

### ثانيا: استراتيجية مقترحة

أسسـت معظـم الاقتصـادات العربيـة وعلى رأسهـا دول الخليـج نموها الاقتصـادي وقدراتها التنافسية على استغلال ما لديها من موارد طبيعية وإقامة عناصر البنية الأساسية، والأسواق المالية. لكن ما يحدث في العالم من تطورات وتحديات وما خلقتـه ثورة المعلومـات والاتصالات والتقنيـات الحديثة من آفاق للنمـو قد جعلها تدرك أهمية التحول نحـو نظم للتنمية تقوم على الابتكار والمعرفة.، World Bank ٢٠١٣

وقـد أدركت دول الخليـج منذ فترة طويلة مـدى الحاجة إلى نموذج جديد للنمو الاقتصادي، ليس فقط من منطلق تنويع هيكل الاقتصـاد الوطنـي والبحـث عن مصـادر جديدة للدخـل ،وإنما إدراكاً منهـا لمـا حـدث في العالم من تحـولات في بيئـة الاقتصاد العالمي، حيـث أصبح النمـو الاقتصادي مرهونـاً بالتقدم التقني والابتـكارات وأصبـح الاقتصـاد المعـرفي ركيزة نظـام الاقتصاد العالمي.

كمـا أدركـت دول الخليـج مـدى التحديات التـي تواجهها في العصـر الحـالي، فلم يعد الأمـر قاصرا على مجـرد تنويع هيكل الاقتصـاد الوطني، والبحث عـن مصادر متنوعـة للدخل ،بل إن الطريـق التقليـدي للتنميـة لم يعد مجديـا، والتـدرج في مراحل التنميـة الصناعية لم يعـد مناسبا، بعد أن أصبـح المكون المعرفي مدخـلا أساسيـا في كل مراحـل الصناعـات الحديثـة أيـا كانت مستوياتها الفنية.

وكان من أهم نتائج هذه التغيرات المتلاحقة في البيئة العالمية اتسـاع الأدوار التقليدية لمؤسسات التعليـم العالي لتشمل الابتكار والتقنيـة والتبـادل المعرفي بجانـب أدوارها التقليديـة في التعليم والبحـث العلمـي، وتغير البعـد الزمنـي للتعليم نتيجـة متطلبات التعلم مدى الحياة، كما ألغت التطورات التقنية وثورة الاتصالات الحواجز المكانية في العملية التعليمية وإجراء البحوث.

كما أكـدت تجارب الجامعات العالمية، علـى أن محور التعليم العـالي والتدريب يقـوم بدور أساسي في دعـم تنافسية الاقتصاد الوطنـي الذي يسعى للارتقـاء إلى مراتب عالية في سلسلة القيمة المضافـة العالمية ،والتحول بعيـدا عن عمليات الإنتـاج والمنتجات البسيطـة، حيث يتطلب الاقتصـاد المعرفي توفـر مستويات عالية مـن قوة المعرفية المتعلمة جيـدا، والقادرة على تنفيذ مهام معقدة ،وقـادرة على التكيـف السريع مع ما يحدث من تطـورات في بيئة الأعمال ونظم الإنتاج المتسارعة.

ولا شـك أن تزايـد الاهتمام بمشـاكل البطالة قـد جذب الانتباه إلى دور الابتـكار والتقنية وإقامة اقتصـادات المعرفة ليس فقـط من أجل خلق فرص عمـل إضافية، وإنما أيضا لخلـق فرص عمل عالية الإنتاجيـة والأجر، وهو المدخـل الرئيس في مواجهة مشـاكل البطالة بين الشباب والداخلين الجدد إلى سوق العمل في دول الخليج العربية الذين يمحون في فرص وظيفية عالية الأجر.

وكمـا يشـير تقريـر البنـك الدولي عـن تحول الاقتصادات العربية World Bank، ٢٠١٣ فإن النموذج الاقتصادي الـذي يقوم على المعرفة والابتكار يمكن أن يتعامل مباشرة وبشكل متزامـن مـع التحديات التي تواجـه الاقتصـادات العربية ،وعلى رأسهـا التنافسية والولـوج إلى سلاسل القيمـة المضافة العالمية، وحل مشاكل البطالة.

ويقـوم ذلـك علـى أساس ما يتسـم به ذلـك النمـوذج من سمـات، فالعمليات الديناميكية للمعرفة وخلـق فرص عمل عالية الإنتاجيـة والدخـل تخلق إمكانـات جيدة لتحسـين عمليات النمو وزيـادة التنافسية، من خلال زيادة المدخلات من العمالة المعرفية عاليـة التقنية ،وتوفـير جانب من المحـاور الأساسية في متطلبات التنافسية العالمية.

محـاور الاستراتيجيـة المقترحـة لتنويـع هيكل الإنتـاج وحل مشكلة البطالة

#### ١- الارتفاع بالإنتاجية

أظهـرت بعض الدراسـات التطبيقيـة أن الإنتاجيـة الكليـة للعناصـر في الدول العربية قد حققـت معدلات نمو متواضعة ،ولما كانت الإنتاجية الكلية للعناصر تمثل نتيجة للمدخلات من المعرفة والتقنيـة في العمليـة الإنتاجية ،فإن الارتقاء بهـا يتطلب الارتفاع

بإنتاجيـة العناصـر خاصـة المـوارد البشرية ،ممـا يتطلب زيادة المدخلات من قوة العمل المعرفية القادرة على التعامل واستخدام التقنيات الحديثة . وباستخدام التحليـل التطبيقي القائم على نماذج النمو الداخلية توصل Isaksson (٢٠٠٦) أنه ما بين ١٩٦٠-٢٠٠٠م، جـاء إقليـم شمال أفريقيا والشـرق الأوسط ( MINA – مينـا ) . في المركز الثاني بعد إقليم إفريقيـا جنوب الصحراء من حيـث ضعف مساهمة نمـو الإنتاجية الكليـة للعناصر (TFP) في النمو الاقتصادي ، والتي بلغت ٠٨ , ٠٪ بالمقارنة مع ٦ , ٠٪ في نمور شرق آسيا .

وتـدل هـذه النتائج العمليـة علـى أن النمـو في دول إقليمينا لم يرتبـط بالمعرفـة (التقـدم التقنـي وزيـادة الكفـاءة الفنية) ولكنـه ارتبط برأس المال والعمل خاصـة في دول مجلس التعاون، (Makdisi،et al ، ٢٠٠٧) ، بـل أشـارت النتائـج إلى أن متوسـط معـدلات النمو في الإنتاجية الكليـة للعناصر في بعض دول المجلس (المملكة العربية السعودية) كانت سلبية .

ويتطلـب الارتفـاع في الإنتاجيـة مزيـداً مـن الاستثمـار في المعرفـة والابتكار، وهو الدور المنوط بالجامعـات، باعتبارها أهم محـدد للتغير فيما يعـرف بإنتاجية العناصر الكليـة Total Factor Productivity (TFP) والتـي تعتبرها نظريـة النمو الحديثة المتغير الـذي يقيس الآثار علـى ناتج العناصر من غـير مدخلات الإنتاج التقليديـة (العمـل ورأس المـال)، وتعتـبر مقياسـاً للتغيرات في التقنية أو التغير في الكفاءة في الأجل الطويل.

### ٢- سد الفجوة بين الهياكل الإنتاجية ومهارات الموارد البشرية

أدى ارتـكاز الاقتصـادات الوطنيـة في دول الخليـج علـى القطاعـات الأولية، وقطاعـات خدمات النقـل والتوزيع وغيرها مـن القطاعـات الخدمية التقليديـة ،إلى انخفاض الطلب على العمالـة عاليـة المهارة، ممـا ساهـم في تفاقم مشـاكل البطالة بـين الخريجين الجـدد، الأمر الـذي يمكـن أن نلاحظه في دول الخليـج حيث تشير التقارير الحديثة إلى ارتفاع معدلات البطالة بـين الشباب بشـكل كبير، بلغـت النسبة اكثر مـن ٢٥ ٪ في دول الخليـج العربية في المتوسـط، ووصلت في بعض الـدول إلى أكثر مـن ٣٠٪ كما هـو الحال في السعودية، في الوقـت الذي تفرز فيه نظم التعليـم الجامعي أعداداً متزايدة مـن الخريجين . Caryle Murphy،(٢٠١١)

ومممـا لا شـك فيه أن تطلعـات الشباب تتزايد مـع حصولهم علـى درجات جامعيـة عالية، ومـا لم تتوفر فرص وظيفية عالية الإنتاجيـة والأجر، فلن تتوقف النتائج علـى مجرد تزايد معدلات البطالـة، وإنما قد يؤدي ذلك الوضع إلى تناقص مساهمات رأس المال البشري في الأغراض الإنتاجية، وهو ما يعني إهدار طاقات إنتاجيـة متاحة، وإهـدار ما بذل من نفقات ومـوارد في إعدادها، إضافـة إلى تأثـير ذلـك الوضـع علـى عـدم تشجيـع الحكومات والأجيـال القادمة علـى الاستثمـار في التعليم مـع استمرار حدة البطالة بينهم .

ويتطلب ذلك دعم جهود الجامعات الخليجية نحو تحديث دور الجامعات ،وتفعيل المبادرات التي تطرحها الحكومات في مجالات الابتـكار والتقنيـة والشراكة بـين الجامعات وقطاعـات الأعمال ،ودعم خططها التنموية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي.

ويتطلـب ذلك تطويـر العملية التعليميـة بالجامعات بدءا من المناهج التعليميـة، وطرق التدريس، ونظم الاختبـارات، والعناية بالبرامـج التدريبية المشتركة بين الجامعـات وقطاعات الأعمال، وتقـديم برامـج تدريبية متطـورة لشبـاب الخريجـين والعاملين بقطاعـات الأعمال ترفـع من قدراتهم الابتكاريـة وتنمي مهارات ريادة الأعمال والابتكار لديهم.

مـن ناحية أخرى يجب أن تسعى الجامعات لمزيد من الشراكة مـع قطاعات الأعمال من خـلال البحوث التعاقديـة، والاشتراك في المجموعـات البحثية لتضم مزيجًا مـن الأكاديميين والأعمال، والاهتمـام ببرامـج التبـادل المعـرفي بـين الجامعـات والأعمـال مـن خلال إشـراك القيـادات ورواد الأعمال في اقـتراح البرامج التعليمية والتدريس والتدريب المشترك.

### ٣- دعم الانتقال نحو أنشطة عالية الإنتاجية

يتطلـب تقليـل معـدلات البطالـة في دول الخليـج العربيـة خصوصـا بين الشباب، التحـرك نحو أنشطـة ذات قيمة مضافة مرتفعـة، ومؤسسـات أعمـال منظمة وعالية التقنيـة، حتى يمكن تلبيـة احتياجـات التنمية مـن ناحيـة، وتوفير فرص عمـل عالية الإنتاجيـة من ناحية أخـرى، وبما يتصدى للفجـوة بين طموحات الشباب في مستويات مرتفعـة من الدخل، وبين تنظيمات الأعمال مرتفعة الإنتاجية وتمنح أجورًا عالية.

ويمكـن القـول أن أحد أسبـاب تزايـد البطالة بـين الشباب

**لا يكفي تنويع هيكل الاقتصادات وتنويع مصادر الدخل**

**وتدرج التنمية الصناعية ولابد من « المعرفة» لكل الصناعات**

والخريجين الجدد رغم ما تبذله الدول من جهود في هذا الصدد، يرجع جزئياً إلى الفجوة بين ما يتحصل عليه هؤلاء الخريجين من معارف ومهارات، وبين احتياجات قطاعات الأعمال الخاصة بوضعها الحالي، التي يعمل معظمها في قطاعات أولية أو خدمية تقليدية فضلاً عن استيفاء احتياجاتها من العمالة الماهرة الأجنبية التي تقبل بمعدلات أجور منخفضة .

ومن ثم فإن أحد الحلول الأساسية يتمثل في حفز الاستثمارات في مجالات حديثة عالية التقنية، مرتفعة الإنتاجية، وتحقق قيمة مضافة كبيرة، والتي تحتاج إلى مهارات أفضل ومعارف حديثة، والتي يمكن أن تقوم الشركات دولية النشاط بدور كبير خاصة بما لديها من مراكز للبحث والتطوير R&، ومن ثم يمكن أن تجذب الشباب والخريجين الجدد على العمل وتضمن في الوقت نفسه تقديم معدلات عالية من الأجور.

**التنمية تتطلب قوى عاملة ماهرة وقطاع خاص متطور**

ومما لا شك فيه أن تحقيق هذا البعد لا يساعد فحسب في حل مشكلة البطالة، وإنما يقوم أساسا بتنويع مصادر الدخل وتطوير الهياكل الإنتاجية في دول الخليج، ويساعد في تحولها نحو اقتصادات حديثة تقوم على المعرفة واستخدام الابتكارات المنتجة في الجامعات والمراكز البحثية المتميزة أو حتى التقنيات المستوردة سواء شكل مباشر من خلال استخدام براءات الاختراع أو التراخيص أو بشكل مباشر من خلال الاستثمارات المباشرة والشركات دولية النشاط.

## الخلاصة

ومما لا شك فيه أن قطاعات الأعمال التي لا توفر لقوة العمل المتعلمة بفرص العمالة المناسبة من حيث ظروف العمل والإنتاجية والأجر تخلق نوعين من التحدي الأول في جانب العرض حيث يسود نوع من عدم التطابقmismatch والثاني يتمثل في جانب الطلب حيث تتباطأ التحولات الهيكلية وعدم القدرة على التحرك نحو أنشطة عالية الإنتاجية ويتطلب ذلك العمل في اتجاهين الأول تطوير العملية التعليمية ،كي تسفر عن المساهمة في تخفيف حدة البطالة وتحسين الانتاجية، وذلك من خلال زيادة نسبة العمالة الماهرة في جملة قوة العمل خاصة في قطاع الصناعات التحويلية والأنشطة عالية الانتاجية التي تعتمد على التقنيات المتطورة في مختلف الأنشطة، ومن أجل ذلك فإن نظام الإنتاجية يجب أن يرتقي بالمكون التقني وجودة المنتجات، والتركيز على توليد منتجات ذات قيمة مضافة عالية ،حتى يمكن أن تجد المنتجات المنتجة محليا مكاناً بين سلاسل القيمة العالمية، (FEMISE ٢٠١١).

ويبرز دور الجامعات في هذا المجال من خلال تحسين نظم التعليم والتدريب، بما يلبي احتياجات قطاعات الأعمال الحديثة، حيث ترجع فجوة المهارات إلى اتجاهات برامج التدريب نحو برامج التنمية البشرية التي لها صفة العموم أو غير المتخصصة generalist orientation على حساب برامج التدريب العلمية والفنية (World Bank، ٢٠١٤).

ومن ثم فإن إستراتيجية التنمية القائمة على المعرفة تتطلب سياسات هيكلية تتعامل مباشرة مع كل من جانب الطلب على قوة العمل، من خلال تطوير القطاع الخاص الرسمي للعمل في الأنشطة عالية القيمة المضافة، وفي جانب العرض من خلال تطوير سياسات التعليم والتدريب المنظم الذي يستهدف تزويد الخريجين بالمعارف الحديثة والمهارات الفنية المتطورة.

خلاصة القول أن النمو المتسارع في عدد السكان وقوة العمل في دول الخليج العربية وما أسفرت عنه في الوقت الحالي من تزايد معدلات البطالة خاصة بين الشباب يمكن مواجهتها من خلال التحول نحو الاقتصاد المعرفي الذي يقوم على منشآت الأعمال عالية التقنية ومن ثم استيعاب قوة العمل المعرفية عالية المهارة والتي لديها معرفة بنظم المعلومات IT ،الأمر الذي يساعد على تنويع هياكل تلك الاقتصادات بعيدا عن الاقتصادات التي تعتمد على الموارد الطبيعية وتحديثها. ●

* أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز

## الهوامش

1 - Caryle Murphy, 2011. Saudi Arabia's Youth and the Kingdom's Future, Middle East Program: Occational paper Series, Winter2011 ,2
2 - FEMISE 2011.Structural Transformation and Industrial Policy in Selected Southern Mediterranean Countries.
3 - Henri J.Chaoul, 2013. Arab Youth Unemployment. Alkhabeer Capital, 20 November 2013
4 - Isaksson, A. 2006, "Total Factor Productivity, Technological Change and Change in Technical Efficiency: A Global Picture", mimeo, Vienna: UNIDO.
5 - The World Bank, 2014.Entrepreneurship Education and Training Programs around the World .Dimensions for Success.
6 - The World Bank, Transforming Arab Economies: Travelling the Knowledge and Innovation Road .2013

# تغيرات جذرية في العلاقات الخليجية-الأميركية

**شهد عام ٢٠١٥ تطورات متسارعة لم تساهم في تقريب وجهات النظر حول القضايا الاستراتيجية التي تقلق دول مجلس التعاون الخليجي ولا تثير الاهتمام والحرص نفسه من الحليف الأميركي. استمر في عام ٢٠١٥م، التباين في وجهات النظر بين الحليفين الخليجي والأميركي على أكثر من صعيد-وخاصة ما تراه دول مجلس التعاون الخليجي التراجع والغياب الأميركي عن ممارسة دور الزعامة والقيادة في ملفات المنطقة. عام ٢٠١٥م، كان عام تراجع الثقة بالولايات المتحدة من جميع حلفائها لتلعب دور الزعامة وخاصة في الشرق الأوسط والخليج العربي ما يقلق حلفاءها بعد عقد من الحروب والدماء-أميركا تنكفئ وتتراجع!**

أ.د. عبد الله خليفة الشايجي *

استمرت العلاقات الخليجية الأميركية في مراوحتها التي دخلتها منذ عام ٢٠١٣م، بسبب التباين حول الكثير من القضايا التي تراها دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجية-بينما تراها الولايات المتحدة الأميركية تباين في وجهات النظر-وتكتيكية. وتكرر الولايات المتحدة على لسان القيادات الأميركية على الدوام من الرئيس أوباما إلى وزير الدفاع الذي تغير من تشيك هيغل لنائبه أشتون كارتر إلى وزير الخارجية جون كيري والقيادات العسكرية بالتزام الولايات المتحدة الراسخ « كالصخر» بأمن وحماية الحلفاء الخليجيين-لدرجة أن ما ميز العلاقات الخليجية الأميركية في عام ٢٠١٥م، -كان توجيه الرئيس باراك أوباما دعوة غير مسبوقة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي إلى قمة «كامب ديفيد» لطمأنة الحلفاء الخليجيين حول الاتفاق النووي مع إيران وللحصول على الدعم الخليجي للاتفاق النووي بين الدول الكبرى(٥+١) وإيران الذي تم التوصل إليه في فيينا في ١٤ يوليو ٢٠١٥م. وأعقب ذلك قمة ثنائية في البيت الأبيض بين الملك سلمان بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية والرئيس باراك أوباما في البيت الأبيض في سبتمبر ٢٠١٥م-وكذلك على هامش قمة مجموعة الثمانية في تركيا في منتصف شهر نوفمبر ٢٠١٥م.

والواقع أن العلاقات الخليجية-الأميركية بين الحليفين الاستراتيجيين لم تتطور إلى مستوى «الشراكة الاستراتيجية» التي تتطلع إليها دول مجلس التعاون الخليجي. خاصة أن العلاقة تبقى غير متوازية بين حليف هو الدولة الأقوى في النظام العالمي، وطرف يريد أن يعزز من أمنه واستقراره. وتعلم الولايات المتحدة الأميركية، كما تعلم دول مجلس التعاون الخليجي أن لا بديل عن الدور الأميركي في المنطقة. هذا بالرغم من الصعود الذي ميز الدور الروسي في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٥م، ولكنه لن يكون بديلاً للدور الأميركي بالرغم من تراجعه.

لعل أبرز تطور في العلاقات الخليجية-الأمريكية هو انتزاع دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية دور القيادة والزعامة والتصميم على أخذ زمام المبادرة في حماية الأمن الخليجي والدفاع عن مصالح وأمن دول مجلس التعاون الخليجي باستقلالية غير مسبوقة من المملكة العربية السعودية والشركاء الخليجيين. ما قد يشكل نهجا طال انتظاره ويغير من توازن القوى الإقليمي مع إيران-والأهم يؤسس لعامل الردع مع الأطراف التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة. ويرسخ زعامة وقيادة المملكة العربية السعودية والشركاء الخليجيين ويؤسس لنواة مشروع عربي تأخر كثيرا، يعزز الدور العربي ويتصدى للمشاريع الإقليمية والدولية المتقاطعة على أرضنا العربية وعلى حسابنا وحساب مصالحنا.

أتى ذلك التحول للرد على التحول الجيو-استراتيجي في التحالفات الإقليمية نتيجة للتقارب الأميركي-الإيراني على خلفية برنامج إيران النووي الذي تحول إلى عامل مغنطيسي للرئيس أوباما شخصياً لتحقيق إنجاز-وقف وتعطيل برنامج إيران النووي ولو لم يتمكن من القضاء على برنامج إيران النووي كليا-ولكن ذلك يكفي ليخلد إرثه كرئيس حقق إنجازا تاريخياً.

وتعمق غياب الدور القيادي للولايات المتحدة الأميركية

بتحدي روسيا للدور الأميركي وشنها حربا في سوريا على تنظيم الدولة-داعش تحت ذريعة محاربة الإرهاب-بينما الهدف هو دعم نظام الأسد المترنح وتسجيل نقاط وتصفية حساب مع الولايات المتحدة الأميركية وأوكرانيا ولرفع العقوبات الغربية. لتشن روسيا للمرة الأولى في تاريخها حربا وعمليات عسكرية في مناطق نفوذ الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط وشرق المتوسط. وهذا تطور مثير للقلق من الناحية الجيو-استراتيجية لحلفاء الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط والخليج وحتى في الجوار الروسي في أوروبا الشرقية والبلطيق! يرافق ذلك تنمر الصين وتهديدها لجيرانها في بحر الصين الجنوبي- ما يجعل التراجع الأميركي وغياب دور الزعامة الأميركية عاملا يثير القلق والتساؤل من جميع حلفاء واشنطن ويريح خصومها.

ووصل الأمر بالرئيس أوباما بتحذير دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية بأن الخطر الحقيقي ليس من إيران بل من داخل الدول العربية نفسها وأزمة المطالب الاجتماعية! ويعلق الرئيس أوباما في مقابلته مع صحيفة نيويورك تايمز بعد التوقيع على الاتفاق النووي بتأكيده «السؤال الذي يطرحه الشباب السعودي والكويتي لماذا ليس لدينا الفرص والأمل مثلما لدى الشباب في فنلندا وسنغافورا والصين واندونيسيا وأمريكا؟!وهذا ما على قادة دول مجلس التعاون الخليجي التعامل معه! وعلينا الاستماع لحلفائها السنة العرب ولكن علينا أن لا نقع في فخ إلقاء كل المشاكل على إيران. المواطنون من دول مجلس التعاون الخليجي هم أكثر المتطوعين المشاركين في الحركات الجهادية السنية التي تهدد الاستقرار.» ويقلل الرئيس أوباما من دور إيران في اليمن مبالغ فيه. «من اطلاعنا على تقارير الاستخبارات، لا نرى الدور الإيراني الاستراتيجي في اليمن بقدر ضعف الحكومة المركزية اليمنية.» واضح من هذه المواقف التي يتبناها الرئيس أوباما شخصيا أن تتباين بقوة مع المواقف الخليجية. وأن إدارة الرئيس أوباما لا تتفق مع حلفائها الخليجيين ولا تطمئنهم بالرغم من قمة كامب ديفيد والتأكيدات التي تقدمها إدارة الرئيس أوباما هي بلا ضمانات ولا تطمئن الحلفاء الخليجيين-وخاصة رفض إدارة أوباما والإدارات السابقة وربما القادمة ترفض ترقية العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأميركية والحلفاء الخليجيين لشراكة استراتيجية ومظلة أمنية وحتى نووية في حال امتلكت إيران السلاح النووي-شبيهة بالعلاقة الاستراتيجية والمظلة النووية مع اليابان وكوريا الجنوبية.

بسبب استمرار وتعمق التباين بين الطرفين. لم تتحسن العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأميركية والحلفاء الخليجيين في عام ٢٠١٥م-أبعد من التطمينات. واضطرت دول مجلس التعاون الخليجي وسط عواصف وصراعات أن تقود عاصفة الحزم للدفاع عن مصالحها وأمنها واستقرارها. وهذا قد يكون تطورًا إيجابيًا ويرسل رسائل للأطراف المعنية، ويؤسس لواقع جديد في العلاقة غير المتوازنة بين الحليفين. وهذا يؤكد ما يسميه الباحث الأميركي في العلاقات الدولية-«غلين سنايدر»«المعضلة الأمنية» بين حليفين متفاوتين بالقدرات والقوة. حيث يشعر وقد يبالغ الطرف الضعيف (دول مجلس التعاون الخليجي) بخطر

التبعية بلا قدرة على التأثير على الحليف القوي في قراراته أو غيابها. وبخطر الهجران والإهمال إذا تحالف مع طرف آخر. هذه النظرية لمعضلة الأمن تنطبق بالفعل على العلاقة بين دول المجلس والولايات المتحدة الأميركية.

تيقنت دول مجلس التعاون الخليجي أن التقارب الأميركي الإيراني، والغياب والتردد الأميركي في الشأن السوري والعراقي واليمني لن يتغير في ظل إدارة الرئيس أوباما. يرافق ذلك الفشل الواضح في الحرب على تنظيم الدولة داعش. حيث لم تحقق استراتيجية الرئيس أوباما عام ٢٠١٥م، وبعد آلاف الغارات على مواقع تنظيم داعش في العراق وسوريا-أهدافها-«بإضعاف وهزيمة تنظيم الدولة-داعش» تطبيقا لاستراتيجية الرئيس أوباما. بل بالعكس زاد خطر وتهديد وتمدد تنظيم داعش منذ بدء العمليات العسكرية. فقد ضربت داعش في السعودية والكويت واليمن ولبنان ومصر وتركيا وآخرها ادعاء إسقاط طائرة ركاب روسية في سيناء في مصر، واعتداءات باريس في قلب أوروبا-حيث أعلنت فرنسا أنها في حالة حرب مع تنظيم داعش.

**٢٠١٥ عام تراجع الثقة بالولايات المتحدة من جميع الحلفاء في الشرق الأوسط**

كما كان مثيرا للسخط الخليجي طلب إدارة أوباما من إيران التعاون في مواجهة تنظيم داعش الذي توسع في العراق وسوريا. وقدمت إيران أوراق اعتمادها في شن الحرب على داعش-بينما كما يتهم مرشحون للرئاسة الأميركية من الحزب الجمهوري وعميل الاستخبارات الأميركية إدوارد سنودن-بأن ظهور داعش وتمددها هو بسبب السياسات الأميركية وغزو واحتلال العراق والانسحاب من العراق وتركه لإيران والسكوت عن دعم إيران لسياسات رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي الطائفية وعدم الحسم في التعامل مع دموية بشار الأسد في سوريا. بينما يحذر رئيس الاستخبارات الفرنسية في واشنطن في أكتوبر ٢٠١٥-بأن السبب الرئيسي لما يجري في سوريا والعراق هو تهميش المكون السني في شرق أوسط تغير ولن يعود لما كان عليه وسط خشية من تقسيم كل من العراق وسوريا. وسط ذلك لا وجود للدور والزعامة الأميركية الغائبة. بل هناك غياب كلي لاستراتيجية فعالة للتعامل مع أزمات المنطقة وخاصة الأزمة السورية.

كما كان مقلقا التخبط الواضح في التعامل الأميركي مع برنامج تدريب المعارضة السورية المعتدلة لمواجهة داعش وليس النظام السوري. وبعد إنفاق نصف مليار دولار تم الغاء البرنامج! كان مقلقاً وصادما ومحرجا ومهينا تعليق السناتور الجمهوري المخضرم غراهام في جلسة استجواب لوزير الدفاع أشتون كارتر ورئيس هيأة الأركان العامة للقوات المسلحة الأميركية ولإدارة الرئيس أوباما. في جلسة استجواب للجنة الخدمات العسكرية في مجلس الشيوخ في نوفمبر الماضي-أتهم السناتور لندسي غراهام إدارة أوباما بتسليم سوريا لروسيا وإيران. وعدم جدية إدارة الرئيس أوباما بمواجهة نظام الأسد-وأن أولوية الإدارة مواجهة داعش ووصفها بطبخة فاسدة. وأثبت غياب أي استراتيجية لإدارة الرئيس أوباما تجاه سوريا.

لكن ما كان مقلقا للطرف الخليجي هو عدم تعاطي الولايات المتحدة بشكل جدي يأخذ في الاعتبار هواجس وقلق الحلفاء الخليجيين من المشروع الإيراني وتدخلها في شؤون المنطقة وممارستها مع حلفائها ووكلائها في المنطقة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي يهدد مصالح الولايات المتحدة نفسها بتهديد الأمن والاستقرار الإقليمي. وقد اقترب الخطر من دول المجلس بشكل غير مسبوق. في زيادة لمنسوب الحرب الباردة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران لأعلى مستوى له. وبرز ذلك من حصار دول المجلس عبر الحوثيين في اليمن-ودعم الحشد الشعبي ومشاركة الحرس الثوري الإيراني في العراق ودعم نظام بشار الأسد بشكل مباشر في سوريا. وتعطيل النظام السياسي في لبنان. واكتشاف خلايا إرهابية في البحرين والكويت. وتعمق الفرز والانقسام المذهبي السني-الشيعي في المنطقة. وكان ذلك قبل الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى، وتعمق بسبب تجرؤ إيران على المزيد من التدخل وتهديد النظام العربي بعد الاتفاق النووي. كما كانت تخشى دول المجلس وكما كان العديد من الباحثين الخليجيين وكاتب هذه السطور منهم.

أبرز التحولات والتغيرات في عام ٢٠١٥-تمثل في زيادة حجم الهواجس الخليجية من استراتيجية إدارة الرئيس أوباما في نهاية لما يُعرف (Pax-Americana) وتخفيض إدارة أوباما لأهمية واستراتيجية منطقة الخليج العربي-فيما يسميه بعض الباحثين الاستراتيجيين الأميركيين لتخفيف وطأته (Mature Withdrawal) ما يدفع حلفاء الولايات المتحدة الأميركية وخاصة دول مجلس التعاون للاعتماد أكثر على أنفسهم وأقل على الحليف الأميركي-وتمثل ذلك بالتطور الأهم في العلاقة الخليجية-الأميركية-بشن عاصفة الحزم في مارس ٢٠١٥- في تطور استراتيجي ولاستقلالية وثقة كبيرة بتشكيل وقيادة المملكة العربية السعودية مع الشركاء الخليجيين لتحالف عسكري غير مسبوق من السنغال إلى ماليزيا-لدعم الشرعية في اليمن وإعادة الرئيس المنتخب عبد ربه منصور هادي وفي بعده الاستراتيجي لاحتواء التمدد الإيراني الذي فاخر في عام ٢٠١٥م، بأنه يسيطر عن طريق حلفائه

العرب على أربعة عواصم عربية وأصبح إمبراطورية تمتد من إيران للمتوسط وعاصمته بغداد! وأصبحت إيران سيدة البحار والمتحكمة في المضائق المائية من مضيق هرمز في الخليج العربي إلى مضيق باب المندب متحكمة ومسيطرة على ممرات الملاحة والنفط والطاقة! ومحاصرة لدول المجلس من جميع الجهات.

أمام هذا التفوق والحصار الإيراني-وأمام الصمت وغياب الزعامة الأميركية-كان لا بد لدول مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية-التي باتت القائد الفعلي للنظام العربي الذي يعاني من تراجع دور الدول المركزية التقليدية أن تمارس دور الزعامة والقيادة بتشكيل التحالف الخليجي-العربي وقيادة عملية عاصفة الحزم وإعادة الأمل في اليمن بأبعادها اليمنية والإقليمية وترسيخ زعامة دول مجلس التعاون الخليجي للنظام العربي.

أبرز التحديات للعلاقة الخليجية-الأميركية هو تغير طبيعة التحالفات وتحول إيران من خصم وعدو عقائدي واستراتيجي إلى حليف للولايات المتحدة الأميركية-التي ترى أنه يمكن لإيران أن تساهم في حل مشاكل المنطقة. التي رافقت وزادت حول الاتفاق النووي بين القوى الكبرى وإيران. وبالرغم من دعم دول مجلس التعاون للاتفاق النووي الذي يُعد أهم انجازات الرئيس باراك أوباما في السياسة الخارجية-إلا أن التباين بقي أن الاتفاق النووي لن يُنهي برنامج إيران النووي ولن يساعد على عقلنة وترشيد تصرفات وسياسات إيران تجاه جيرانها في دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا ما نشهده اليوم من تصرفات إيران وتدخلها السافر في الشؤون الخليجية والعربية متسلحة بالمزيد من الثقة والشرعية والمال لتحقيق مشروعها فيما الولايات المتحدة لا تحرك ساكنا أو توجه تحذيرا أو انتقادا لما تقوم به إيران من تدخل في الشأن الخليجي وفي العراق وسوريا ولبنان واليمن. لا بل يجد الرئيس أوباما تبريرا لذلك ويقلل من شأنه!

شهد مطلع ٢٠١٥ م، تغيرًا في القيادة السعودية بعد وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز وتسلم الملك سلمان بن عبد العزيز السلطة في المملكة العربية السعودية-واختصار الرئيس باراك أوباما زيارته للهند لزيارة المملكة العربية السعودية وتقديم واجب العزاء. ولاحقا عقدت قمة في البيت الأبيض بين الرئيس أوباما والملك سلمان الذي لم يشارك في قمة كامب ديفيد مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك اللقاء على هامش قمة العشرين في تركيا في نوفمبر ٢٠١٥. والملفت إتباع المملكة العربية السعودية سياسة خارجية أكثر نشاطا وجرأة وتدخلا لتحصين الأمن الخليجي والأمن القومي العربي وهذه مسؤولية تعزز من دور وحضور ومكانة المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي.

زاد دول مجلس التعاون الخليجي قلقا وتشكيكا بقدرة إدارة الرئيس أوباما على تغيير مقاربتها لأزمات المنطقة الاتهامات القوية واللاذعة التي وجهها السناتور الجمهوري المخضرم جون ماكين لاستراتيجية إدارة الرئيس أوباما أو لغيابها تجاه قضايا الشرق الأوسط في أكتوبر الماضي: «دفعت سياسات ومواقف الرئيس أوباما حلفاءنا للتشكيك والتساؤل حول ما نقوم به والذي يبدو أنه يطمئن أعداءنا. حيث يسيطر الحذر والتريث الخاطئ في تعامل الإدارة مع الأزمات. وتم استبدال خطر المواجهة بعدم المواجهة. ومن خلال حطام سياستنا الفاشلة في الشرق الأوسط يتقدم الرئيس بوتين.»

**أمريكا تتراجع وتفقد ثقة حلفائها في الشرق الأوسط للقيام بدور القيادة**

لا توقع بتغير جذري ولو طفيف في مقاربة الرئيس أوباما خلال الثلاثة عشر شهرا المتبقية من إدارته الثانية والأخيرة في البيت الأبيض لقضايا ومشاكل وتهديدات منطقة الشرق الأوسط. لا نتوقع أي اختراق في كل القضايا التي تؤرق المنطقة وتهدد الأمن والاستقرار. من الصراع العربي الإسرائيلي وحل الدولتين الذي ابتعد أكثر في عهد الرئيس أوباما. ولا حل سياسي لأزمة سوريا الجرح النازف التي تشكل إفلاسا استراتيجيا وأخلاقيا لإدارة الرئيس أوباما والمجتمع الدولي. بل يقترب الموقف الأميركي بتبني المبادرة الروسية التي تهدف لتعويم الأسد في خطة سياسية على مدى ثمانية عشر شهرا! ماذا حدث للأسد الذي فقد الشرعية ولا دور له في مستقبل سوريا؟ ولا حل لوقف مشروع إيران وتدخلها وحلفائها وتهديد الأمن والاستقرار على حساب مصالح واستقرار حلفاء واشنطن. ولا نجاح في إلحاق هزيمة بتنظيم داعش في المنطقة وخاصة في العراق وسوريا. والخشية أن يكون رفع اليد والتراجع الأميركي الناضج كما تكيفه بعض مراكز الدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأميركية لتحقيق توازن مع مناطق استراتيجية حول العالم خاصة في الاستدارة نحو الصين وآسيا وغيرها من المناطق الحيوية والاعتماد أقل على النفط والطاقة الخليجية-سيكون نهج الإدارات الأميركية القادمة. وليس عقيدة إدارة الرئيس أوباما.

لهذا تخطط دول مجلس التعاون الخليجي منذ اليوم لواقع جديد ونهج ومقاربة أميركية مختلفة-بالاعتماد على النفس والتنسيق الأمني والدفاعي والعسكري بين دولنا والاعتماد أقل على الحليف الذي أثبت أنه من الصعب التعويل عليه! ●

* أستاذ العلوم السياسية-جامعة الكويت

# العلاقات الخليجية - الروسية: التحولات وتغير المصالح وموازين القوى

**شهد عام ٢٠١٥م، منعطفاً هاماً تجاه إعادة بعض الدفء فى العلاقات الخليجية الروسية عقب ما يزيد عن أربع سنوات من الجمود والتوتر فى العلاقات بين الجانبين على خلفية الأزمة السورية. ومثل الاتصال الهاتفى بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز والرئيس الروسي فلاديمير بوتين فى ٢٠ أبريل نقطة البدء في هذا الإطار، حيث توالت في أعقابه الاتصالات والزيارات رفيعة المستوى بين الجانبين. وكان أبرزها زيارة ولى ولى العهد ووزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان لروسيا مرتين خلال أربعة شهور، وزيارة ولي عهد أبو ظبي والقائد الأعلى للقوات المسلحة في الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان لروسيا مرتين فى أقل من شهرين. كما زار وزير الخارجية الروسي الدوحة لأول مرة منذ سنوات والتقى خلال الزيارة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ووزراء خارجية المملكة العربية السعودية ودولة قطر وسلطنة عمان.**

د. نورهان الشيخ *

تعد زيارة أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى روسيا في الفترة من ٩ إلى ١١ نوفمبر نقلة نوعية فى العلاقات الخليجية الروسية حيث تعد الأولى من نوعها منذ تولي الشيخ صباح الأحمد مقاليد الحكم، والأولى لأمير الكويت منذ ٢٣ عاماً حيث زار الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح موسكو عام ١٩٩٢م. ومن المعروف أن الكويت احتفظت بعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتي منذ تبادل التمثيل الدبلوماسى معه فى ستينات القرن الماضي دون أن تلتفت للاختلافات الأيديولوجية السائدة آنذاك.

وقد تضافرت مجموعة من العوامل التي أدت إلى إعادة تفعيل العلاقات الخليجية الروسية، أولها تفاقم الأزمة اليمنية والحاجة إلى استصدار قرار يخول التحالف العربى ردع الحوثيين ووقف تمددهم فى اليمن وتهديدهم للأمن القومي العربي. فقد استدعت المصلحة القومية العربية ضرورة التنسيق مع روسيا وتحييد الموقف الروسي من الأزمة اليمنية، على الأقل، وهو ما استجابت له روسيا التى أكدت حيادها وعدم دعمها لطرف دون أخر سواء كان يمني أو إقليمي. وانعكس ذلك في امتناع موسكو عن التصويت على قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ بشأن اليمن، والذي تم تبنيه في ١٤ أبريل ٢٠١٥م، استنادا إلى مشروع عربي يحظر توريد الأسلحة للحوثيين ويؤكد دعم مجلس الأمن للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ولجهود مجلس التعاون الخليجي والتحالف العربى.

ثانيها، عودة روسيا كفاعل دولي مؤثر دولياً وإقليمياً، وهو ما بدا واضحاً فى دورها منذ بدء الأزمة السورية وتأكد مع الحملة العسكرية التى بدأتها روسيا فى سوريا والتى جاءت مفاجأة وغير متوقعة لدول الخليج العربي، ورغم أن الرئيس بوتين ألمح إلى إمكانية التدخل عسكرياً فى سوريا فى ١٨ سبتمبر، إلا أن الكثير من الساسة والمحللين اعتبروا ذلك محاولة للضغط على الأطراف المختلفة لدفع التسوية السلمية. ومن ثم فقد أثار بدء الضربات الجوية الروسية يوم ٣٠ سبتمبر التساؤلات حول أهدافها وتداعياتها على أمن واستقرار المنطقة والعالم، فى ضوء ما ستحدثه من تغيير فى موازين القوى فى سوريا، واحتمالات المواجهة فى الأجواء السورية بين الطيران الأمريكي والروسي.

وكان الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي، عبد العزيز حمد العويشق، قد أبدى قلقاً واضحاً فى ٢٤ أكتوبر مما قد ينطوي عليه الانخراط العسكري الروسي في سوريا من خطر التصعيد بين روسيا والولايات المتحدة، ومخاطر الغارات الجوية التي بدأت روسيا شنها داخل سوريا. وقال "اعتقد أنها قد تنطوي على تصعيد خطير بين القوى العظمى، روسيا والولايات المتحدة ... جميعنا قلقون لهذا الشأن". واعتبر أن "زيادة الوجود

الروسـي في سوريـا هـو أفضل هديـة تُمنح للجماعـات الإرهابية لمساعدتهـم على تجنيد المزيد من المقاتلين". وأن "وجود الاتحاد السوفيتي فـي أفغانستان ساعد على تجنيد مقاتلين من كل أنحاء العالم، ومن المرجـح أن يحدث ذلك في سوريا، إذا واصلت روسيا التدخل".

في ضوء هذين العاملين ذي التأثير المباشر على أمن واستقرار منطقـة الخليج العربـي، كان من الضروري فتح حـوار مباشر مع روسيـا، وكانت زيارة ولي ولي العهد ووزير الدفاع السعودي الأمير محمـد بن سلمان الأولى إلى روسيا فـي يونيو على رأس وفد رفيع المستوى ضم وزير الخارجية، ورئيس الاستخبارات العامة، ووزير البـترول والـثروة المعدنية، ورئيـس مدينة الملك عبـد الله للطاقة الذرية والمتجددة، خطوة جادة في هذا الإطار.

وقـد شارك الأمير خلال الزيـارة فى فعاليات منتدى سـان بطرسبرج الاقتصـادي الدولي (١٨ إلى ٢٠ يونيـو)، والـذي يعتـبر حدثا دوليـا سنويا هامـاً في عالم الاقتصاد والأعمـال ومناسبة لبناء الشـراكات وعقـد الصفقات وتأسيـس التعاملات بـين رجـال الأعمـال والمؤسسـات الاقتصاديـة المختلفـة، جمع هـذا العام ما يزيـد عن ٦٠٠٠ من ممثلـي المؤسسـات والشـركات الدوليـة ورجـال الأعمـال وكبار العلماء والساسة من مختلف أنحاء العـالم لمناقشـة القضايا الاقتصادية العالميـة والثنائية. ورغم أن المنتـدى اقتصـادي فـإن الملفـات السياسية فرضـت نفسها على المباحثـات الثنائية بين الأمـير محمد بن سلمـان والرئيس بوتين نظـراً لإلحاحهـا ومحوريتهـا. كما شـارك وفد عسكـري سعودي رافـق الأمـير محمـد بـن سلمـان لأول مـرة في فعاليـات منتدى "الجيش-٢٠١٥" الذي عُقد بضواحي موسكو.

أعقـب الزيارة لقاءات عـدة بين وزيري خارجيـة البلدين في موسكـو والدوحـة، وبـدا وكأن البلديـن على وشـك تفاهم شامل بشـأن القضيـة السوريـة التـى باعدت بينهمـا لسنـوات. وما أن لاحـت الانفراجة فى الأفق حتى بـدأت الضربات الروسية فى ٣٠ سبتمبر على مواقع داعش والنصرة فى سوريا، لتثير شكوك وقلق المملكـة العربية السعودية مـن أن يتضمن ذلك دعماً لبشار الأسد واستمراريتـه فى السلطة، ولخيم الـبرود والترقب على العلاقات السعودية الروسية من جديد.

إلا أن زيـارة ولي ولي العهد السعـودي الثانية لروسيا يوم ١١ أكتوبـر نجحـت فى إنعاش العلاقـات بين البلدين للمـرة الثانية. ورغـم أن الزيارة لم تكن رسمية حيث جاءت على هامش فعاليات سبـاق السيارات "فورمولا - ١" فى منتجع سوتشي الروسى، فإن المباحثات بينهما تناولت كافـة القضايا الاستراتيجية والسياسية الهامـة وعكست تفاهما واضحاً بـين البلدين حول الملف السوري. وقـد تزامنـت زيـارة ولي ولي العهد السعودي مع زيـارة ولي عهد أبـو ظبي محمد بن زايد آل نهيان لسوتشى ومباحثاته مع الرئيس بوتين فى ذات اليوم.

وقد استطاعت هذه الزيارات والمباحثات كسر حاجز الجمود بـين دول الخليـج وروسيا حيـث أكـدت الأخيرة علـى أهمية دول الخليج بالنسبة لها، وأن ما يجمعهما أهم وأوسع نطاقاً من تباعد المواقـف حول سوريـا، وأن هنـاك تحديات أخطر وأكـثر إلحاحاً تدفـع الجانبين للتقارب والعمل المشـترك. وأن السياسة الروسية تنطلـق من ضـرورة الحفـاظ علـى استقـرار المنطقـة كمتطلب أساسـى لضمـان المصالح الروسية، وهي بذلـك ضد كل ما يهدد الاستقـرار الإقليمـى، كمـا إنهـا أميـل إلى تحقيق أهدافهـا ومصالحهـا مـن خلال علاقـات تعاونية مع دول المنطقة علـى النحو الذي يخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية. وإنه من الضروري بدء حـوار جاد بين الجانبين حول الأزمـة السورية التى تظل القضية الخلافية الرئيسية بينهما.

**قطار العلاقات الخليجية - الروسية انطلق وعلى الطرفين تحديد مساره**

وقدم الرئيس بوتين تطمينات مباشرة لولي ولي العهد السعـودي وولي عهد أبو ظبـي بشأن الحملة الروسية وأكد أنضباطهـا، وأن هدفها ينحصر في إقتلاع الإرهـاب من جذوره والقضـاء عليه ضماناً للأمـن القومي الروسي وأمـن واستقرار المنطقـة بأسرها، وإنها ليسـت تحالفـاً عسكريـاً بـين موسكو وطهـران كما تتخـوف دول الخليـج، وأن التعاون الروسي الإيراني فـى الملف السوري أو غيره لم ولـن يكون على حساب أمـن دول الخليج. وأكـد الرئيس بوتين حرص روسيا على أمن واستقرار الخليج العربى إنطلاقاً من كونه منطقـة جوار شبه مباشر لروسيا ومن ثم فإن موسكو معنية بأمن الخليـج وعلى استعـداد للتنسيـق الكامل مع دوله وفـى مقدمتها المملكة العربية السعودية فى هذا الخصوص.

واتفـق الطرفان علـى التنسيـق والتعاون فى مجـال مكافحة الإرهـاب وأكد وزير الخارجية السعودي عـادل الجبير أن المملكة تنوي تنسيق الجهود مع روسيا في هذا المجال، حيث يمثل المواطنون الروس والسعوديـون الذين انضموا إلى صفوف الإرهابيين خطرا علـى كلا البلدين. وكانـت المملكة قد شهدت عـددًا من العمليات الإرهابيـة الداميـة التي تقف وراءهـا داعش والعناصـر المنتمية لها. كما تخشى روسيا من أصـداء تصاعد التهديد الداعشي فى الداخل الروسي خاصـة مع تنامي صلات التنظيم مع نظرائه فى القوقـاز الروسي، وتزايد أعداد المنضمين إلى صفوفه من الروس ودول آسيا الوسطى المجاورة لهـا. وأشار وزير الخارجية الروسي سيرجـي لافروف أن الرئيـس بوتين ووزير الدفـاع السعودي أكدا

"التطابق التام" للأهداف التي تسعى موسكو والرياض لتحقيقها في سوريا، وفي مقدمتها ضرورة منع انتصار "الخلافة" الإرهابية في الأراضي السورية.

من ناحية أخرى، دعا وزير الخارجية السعودي عادل الجبير حتى لا تكون العلاقات بين روسيا والسعودية رهينة للخلافات حول سوريا أو توريد الأسلحة إلى إيران، وفي المؤتمر الصحفي المشترك مع نظيره الروسي سيرجي لافروف في سوتشي، أكد الجبير أن السعودية "تسعى لإيجاد أرضية مشتركة مع روسيا للحفاظ على وحدة الدولة السورية"، وأنه على الرغم من تمسك المملكة برحيل الأسد ومواصلتها دعم "المعارضة المعتدلة" في سوريا، فإن البلدين متفقان في سعيهما لإيجاد سبل تفعيل التسوية من أجل الحفاظ على وحدة الدولة السورية".

واستطاع البلدان في ضوء ذلك الوصول إلى صيغة مقبولة بشأن الأزمة السورية. فرغم أن الخلاف حول المصير السياسي لبشار الأسد ظل قائماً بين البلدين، ومازالت الرياض تتمسك برحيله، في حين تعطي روسيا الأولوية لمكافحة الإرهاب وتعتبر الأسد شريك هام في المرحلة الانتقالية التي قد تنتهي برحيله، وترى أن مصيره يحدده السوريون أنفسهم دون غيرهم، أعلن البلدان توافقهما على ضرورة تحقيق "مصالحة وطنية" في سوريا والإسراع في إطلاق عملية سياسية تقود إلى تسوية نهائية مقبولة من مختلف الأطراف، والقبول ببقاء الأسد بشكل مؤقت في المرحلة الانتقالية التي يشارك فيها ممثلو كل من النظام والمعارضة، ويتم خلالها إجراء تعديلات دستورية قد تقود إلى رحيل بشار الأسد في نهاية المطاف. وقد عكس بيان مؤتمر فينا الذي شارك فيه ١٧ دولة من بينها المملكة العربية السعودية وروسيا بشأن الأزمة السورية يوم ٣٠ أكتوبر هذا التوافق الخليجي الروسي.

ومن المنتظر خلال عام ٢٠١٦م، أن يوفر التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والتنسيق بشأن التسوية في سوريا قاعدة لاستمرار التفاهمات السياسية بين دول الخليج وروسيا من ناحية، وإعادة إطلاق التعاون الاقتصادي والتقني بينهما والدفع به من ناحية أخرى. وقد أشار وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إلى أن «موسكو والرياض تجمع بينهما مصالح مشتركة، مرتبطة بالنفط والزراعة والفهم المتبادل بشأن القضية الفلسطينية». وأكد لافروف على أن المباحثات بين الرئيس الروسي بوتين وولي ولي العهد ووزير الخارجية السعوديين أظهرت وجود فرص جيدة للتعاون بين البلدين في المجالين الاقتصادي بما في ذلك الاستثماري، والعسكري التقني، مضيفا أن ولي ولي العهد وبوتين بحثا التعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية.

وخلال الزيارة الأولى لولي ولي العهد السعودي لروسيا وقع الجانبان اتفاقية للتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بين شركة "روس أتوم" ومدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة. وتمثل الاتفاقية أساسا قانونيا للتعاون بين الدولتين في المجال النووي ويتضمن ذلك إنشاء واستخدام المفاعلات النووية المخصصة لإنتاج الطاقة والأبحاث العلمية، وتقديم الخدمات المتعلقة بمعالجة الوقود النووي المستنفد، وإنتاج النظائر المشعة واستخدامها في الصناعة والطب والزراعة، وتأهيل الكوادر في مجال الطاقة النووية. وتنص الاتفاقية على تشكيل لجنة تنسيقية لإجراء مزيد من المشاورات حول التعاون في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتشكيل لجان عمل مشتركة لتنفيذ مشاريع عملية ودراسات علمية.

**التنسيق حول أسعار النفط يوقف نزيف الاقتصاد الروسي والخليجي**

كما اتفق الجانبان على تفعيل اللجنة المشتركة للتعاون العسكري، واستئناف عمل اللجنة السعودية ـ الروسية المشتركة للتعاون التجاري الاقتصادي والعلمي التقني، بعد توقف دام ٥ سنوات، والعمل على زيادة التبادل التجاري واستثمارات الشركات الروسية في السعودية والشركات السعودية في روسيا. واتفق الجانبان أيضاً على إنشاء مجموعة عمل بين وزارة الطاقة الروسية ووزارة النفط السعودية، وإعداد مشاريع مشتركة بين البلدين في هذا المجال. وأبدت روسيا استعدادها لإنشاء خطوط سكك حديد في السعودية والمشاركة في بناء شبكة مترو في ٤ مدن سعودية في السنوات القادمة.

تم الاتفاق أيضاً على أن تقوم المملكة العربية السعودية باستثمار ١٠ مليارات دولار في روسيا في إطار شراكة ما بين صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي وصندوق الاستثمارات العامة السيادي السعودي، في غضون السنوات الخمس المقبلة، وتشمل المجالات ذات الأولوية التي سيتم الاستثمار فيها البنية التحتية، والزراعة، والطب، والخدمات اللوجستية، وتجارة التجزئة، والعقارات. وتعد الاستثمارات السعودية أكبر استثمارات أجنبية في تاريخ الصندوق الروسي، متجاوزة استثمارات سابقة لصندوق الإمارات العربية المتحدة السيادي بقيمة ٧ مليارات دولار.

كذلك تم توقيع مذكرة تعاون بين وكالة الفضاء الروسية "روس كوسموس" ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية لتنفيذ مشاريع مشتركة في مجال استكشاف واستخدام المجال الفضائي للأغراض السلمية وتطوير البنية التحتية الفضائية على أراضي المملكة العربية السعودية وروسيا. ومن المعروف أنه تم

# ٢٠١٦ يشهد تعاونًا لمكافحة الإرهاب والتسوية في سوريا واستمرار التفاهمات وانطلاق التعاون الاقتصادي

إطلاق ١٣ قمراً صناعياً سعودياً للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية إلى مدار حول الأرض كان أخرها "سعودي سات ٤" في ٢١ يونيو ٢٠١٤م. كما إن تعاوناً فى هذا المجال قائم أيضاً مع الإمارات العربية المتحدة وتم فى إطاره إطلاق قمر "ياسات ١ بي" الإماراتي في أبريل ٢٠١٢ م، بواسطة صواريخ روسية.

وفي فبراير ٢٠١٥ م، وقعت روسيا والإمارات العربية المتحدة مذكرة تتيح تزويد مدرعة "أنيجما" الإماراتية بمنظومة "أ-أو ٢٢٠ أم"، وذلك على هامش معرض الأسلحة الدولي "آيدكس ٢٠١٥» فى أبو ظبي. وكان المعرض قد شهد حضورا روسيا قويا، حيث شاركت شركات التصنيع العسكري الروسي بنماذج ومعدات جديدة بمواصفات تقنية متميزة، وحضره وزير الصناعة والتجارة الروسي دينيس مانتوروف.

وخلال اجتماع اللجنة الحكومية الإماراتية الروسية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والفني، اتفق البلدان على افتتاح ممثلية تجارية لروسيا في أبو ظبي، وأصدر رئيس الحكومة الروسية دميتري مدفيديف يوم ١٩ أغسطس قراراً يقضي بتوقيع الاتفاقية الخاصة بذلك مع حكومة الإمارات. ومن المعروف أن هناك أكثر من ٢٠٠ ألف من الناطقين باللغة الروسية بين مقيم وزائر في الإمارات. وتعد الإمارات أكبر الشركاء التجاريين لروسيا في منطقة الخليج العربي، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والإمارات في عام ٢٠١٣ نحو ٢,٥ مليار دولار، بزيادة قدرها ٦٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٢، وبلغ حجم رأس المال الإماراتي في روسيا في عام ٢٠١٣ م، نحو ٢٦٤ مليون دولار، مقابل ٤٨ مليون دولار لروسيا في الإمارات. وأشار وزير الصناعة والتجارة الروسي دينيس مانتوروف في ٢٢ فبراير إلى إمكانية مشاركة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء الطرق في روسيا، وخاصة مشروع "الطريق الدائري الرئيسي" في مقاطعة موسكو. وهو مشروع لتطوير البنية التحتية لمقاطعة موسكو بقيمة تقديرية تبلغ ٣٠٠ مليار روبل (٤,٨٦ مليار دولار)، يتم تغطية ٥٠٪ منها من صندوق الرفاه الوطني الروسي.

كما تردد وجود مباحثات بشأن شراء الإمارات العربية المتحدة مطار "مورسكوي ستارت" (المنصة البحرية) الفضائي العائم الروسي، ويذكر أن دولة الإمارات العربية استحدثت منذ عامين وكالة فضائية. وفي حال اقتناء المنصة الفضائية البحرية الروسية ستكون قد حصلت على التكنولوجيات الحديثة والخبراء والبنية التحتية الجاهزة. جدير بالذكر أن شركة "المنصة الفضائية البحرية" تم تأسيسها عام ١٩٩٥، وتمتلك شركة "إينيرجيا أوفرسيس ليميتد" بصفتها فرعا لشركة "إينيرجيا" الروسية الحكومية للصواريخ الفضائية، ٩٥٪ من أسهم شركة المنصة. وكان من المفترض إطلاق الأجهزة الفضائية التجارية إلى المدار العالي حول الأرض من تلك المنصة العائمة، وذلك بواسطة صواريخ "زينيت ٣ أس أل" أوكرانية الصنع لكن تصنيع هذه الصواريخ في أوكرانيا توقف لأسباب سياسية.

في ضوء المصالح المشتركة التي تربط بين الجانبين الخليجي والروسي قد يكون من المفيد استئناف الحوار الاستراتيجي الخليجي الروسي الذي بدأ في نوفمبر ٢٠١١ م، بأبي ظبي على مستوى وزراء الخارجية، وعقد دورته الثانية فى الرياض عام ٢٠١٢م، ثم الثالثة في الكويت، للتنسيق بشأن عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك، لعل أهمها:

الملف السوري وطرح تصور مقبول من الأطراف كافة، وبديل مطمئن للطرف الروسي حول ترتيبات ما بعد المرحلة الانتقالية، ومآل السلطة فى سوريا حال رحيل الأسد.

توضيح الموقف الخليجي من فكرة إدماج إيران فى منظومة أمن الخليج والتي تنطلق فيها روسيا من الاعتقاد بأن تجربة العلاقات الجيدة التي تربط بعض دول الخلج بإيران يمكن تعميمها، وهو أمر يصعب تصوره فى ضوء الرؤية الخليجية للتهديدات التى تمثلها إيران على أمن وسلامة بعض الدول الأخرى.

التنسيق بشأن أسعار النفط على النحو الذي يوقف نزيف الاقتصاد الروسى والاقتصادات الخليجية أيضا، والذي أصبح يهدد الاستقرار الاقتصادي فى روسيا ومن ثم الاستقرار السياسي.

إن قطار العلاقات الخليجية الروسية قد إنطلق من جديد وعلى الطرفين تحديد مساره على النحو الذي يدعم استمرار التوافق بين الجانبين ويحقق مصالحهما ويضمن أمن واستقرار الخليج العربي.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

# العلاقات الخليجية-الآسيوية: مستقبل التعاون العسكري والأمني

**من الضروري أن تولي دول مجلس التعاون الخليجي أهمية للعلاقات الآسيوية مستقبلاً، ونأمل أن تركز قمة دول المجلس في دورتها المقبلة بالرياض على أهمية هذه العلاقات بما يتناسب مع أهميتها الاستراتيجية، والتطورات الإقليمية والعالمية. نظراً لتغير التوازنات، وتبدل اهتمامات القوى الكبرى التي تبدلت مراكزها، وكذلك ظهور تكتلات اقتصادية جديدة تمثل أسواقاً صاعدة لها أهميتها الحالية والمستقبلية فلم تعد الأسواق التقليدية هي المهمة فقط، لذلك يتناول هذا المقال العلاقة الخليجية -الآسيوية من منظور التوجه في العقد الأخير المتمثل في "تراجع وتوتّر" العلاقة بين دول مجلس التعاون وشركائها الغربيين، وفي مقدمتهم أمريكا.**

د. ان. جاناردان *

كانت العلاقات بين دول المجلس وواشنطن فيما مضى تتوقف على ثلاثة عوامل: (النفط والسلاح والأمن). وتوضح التطورات تراجع في التركيز على هذه العناصر، مما يتطلب إعادة النظر في السياسة الخارجية للأعضاء مجلس التعاون المرتكزة على أمريكا وإعادة ضبطها لعدة اعتبارات هي:

• بفضل إنتاج أمريكا للنفط الصخري، فقد تفوقت على السعودية لتحتلّ المركز الأول في إنتاج النفط عالمياً عام ٢٠١٣م. وعلى الرغم من أن إنتاج المملكة وروسيا من النفط يفوق إنتاج أمريكا، فقد بلغ إنتاج هذه الأخيرة ١٢,١ مليون برميل في اليوم أي أنها تجاوزت المملكة بـ ٣٠٠ ألف برميل وروسيا بـ ١,٦ مليون برميل يومياً[١]. ففي حين تظل أمريكا المستهلك الأكبر عالمياً للوقود، تمكنت بفضل البدائل المحلية الأرخص أن تصبح مُصدّراً للنفط. ونوعت خلال العقد الماضي قائمة موزّديها لتشمل دولاً إفريقية، مثل أنغولا. في شهر سبتمبر ٢٠١٣م، احتلت الصين مكان أمريكا كأكبر مستورد للنفط الخام، وذلك للمرة الأولى منذ سبعينيات القرن العشرين.

• دول مجلس التعاون أنفقت نحو ١٣٠ مليار دولار لتعزيز منظوماتها الدفاعية عام ٢٠١٢م، وتستورد معظم أسلحتها من شركات غربية، إلاّ أن هناك تغييراً في الأفق، حيث أفادت تقارير غير مؤكدة بأن السعودية قد تبرم مع روسيا صفقة أسلحة بقيمة ١٥ مليار دولار، وإذا تحقق شراء تركيا منظومة صاروخية من الصين بقيمة ٤ مليارات دولارات، فقد يتيح ذلك فرصاً كبرى أمام العملاق الآسيوي في منطقة الخليج[٢].

• اعتمدت دول مجلس التعاون على أمريكا في تأمين مصالحها الإقليمية لعدة عقود. لكن هذا الضامن الوحيد لأمن الخليج دمّر العراق، وغير سياسته القديمة تجاه إيران، مما يزيد مخاوف دول المجلس، ويأتي تحسن العلاقات الأمريكية -الإيرانية بعد انقلاب الموقف الأمريكي تجاه سوريا، والذي رأت فيه دول المجلس نموذجاً لكبح جماح النفوذ الإيراني في المنطقة العربية.

وأدت السياسة الأمريكية الأحادية تجاه سوريا وإيران إلى زيادة الامتعاض الخليجي، وأعرب عن ذلك بعض قادة دول مجلس التعاون علناً منذ عام ٢٠١١م. حيث رفضت السعودية مقعداً في مجلس الأمن الدولي، وفي هذه البيئة المتغيرة، هناك ما يؤيّد فكرة توسيع العلاقات الخليجية -الآسيوية إلى ما هو

## آسيا تتوقع علاقة أمنية مستقبلية مع الخليج
## لحتمية توقف السيطرة الأمريكية على المدى البعيد

أبعـد من العلاقـات الاقتصادية، وبمـا يشمل البعـد الأمني على المـدى الطويل، ويبدو هذا منطقياً نظـراً لأن الترابط الاقتصادي والأمنـي الآسيوي سوف يـزداد قوة خلال العقديـن المقبلين على حساب أمريكا.

ومـن أجل استكشاف آلية للأمن الجماعي في المنطقة تضم عدداً من الفاعلين، اقترح الخبراء النظر في مجموعتي البريكس (البرازيل وروسيا والهنـد والصين وجنوب إفريقيا) والبريكس بلاس (الدول التي تتطلع للانضمـام لمجموعة بريكس أو تتبنى سياساتهـا). لكن كل هذه الدول تتحدى الوضع الراهن. فبينما كانـت الـدول الغربية ودول مجلـس التعاون علـى الجهة نفسها مـن الطيـف السياسـي بشـأن القضايـا المتعلقة بإيـران وسوريـا، كانت دول البريكـس كمجموعة وكـدول منفردة تقـف موقفـا معاكسـاً. ولذلك، ليس مـن الصعب فهم سبب ضعـف اهتمام دول مجلس التعـاون بمجموعة البريكس خـارج إطار العلاقات الاقتصادية فيما مضى، وبعد أن أصبح الموقف الأمريكـي – الغربي تجاه إيـران وسوريا متطابقاً مع موقـف مجموعة البريكس، بات على دول التعـاون أن تسعـى إلى بدائـل استراتيجيـة مـن خلال تنويـع تحالفاتها السياسيـة والأمنية.

**لا توجد بدائل لأمريكا حالياً لكن ستتراجـع لإنهـاكها وملل المنطقة منهـا**

والفكـرة الجوهرية هي أنه كلما ازدادت الصبغة العالمية لمنطقة الخليـج تنخفض إمكانية حـدوث المواجهـات والنزاعات، مما يعنـى بلورة صيغـة للأمن الجماعي تضم عـدة أطراف، بما في ذلـك أمريـكا والقوى الكبرى مـن أوروبا وآسيا، وهـو ما يُسمّى «التوازن الشامل».

### العلاقات الاقتصادية

العلاقات الخليجيـة –الآسيوية مهمـة اقتصاديا، حيث تمثل الـدول الصاعدة في آسيا الشريك التجـاري الأكبر لدول الخليج، وعـززت الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية تبادلها التجاري والاستثمـاري مـع دول المجلـس، في حـين يتجـاوز حجـم التبادل التجـاري ١٥٠ مليـار دولار سنويـاً مـع كل مـن الصـين واليابان والهند، فإن كوريا تسارع بدورها للّحاق بهذا الركب.

سجلـت تجـارة الصـين مـع دول الخليـج بـين عامـي ٢٠١٠ و٢٠١٣م، معـدل نمـوّ بنسبـة ٣٠ ٪ للصـادرات و١٧ ٪ للواردات، وهو أعلى معدل نموّ للتبادل التجاري لها مع شركاء تجاريين. وقد تواصـل هذا التوجه عام ٢٠١٤م، حيـث تمكنت الصين من إزاحة الهند كأكـبر شريك اقتصـادي للإمارات. وبذلـك سوف يذهب النصيب الأكبر من صادرات دول الخليج إلى الصين عام ٢٠٢٠م. ويتركـز الاستثمـار الصيني في قطاعـات البناء وتجـارة الجملة والتجزئـة مع تزايد عدد الشركات الصينية المسجلة في السعودية والإمـارات[٣]، كما عقدت هيأة الاستثمار القطرية اتفاقية في شهر نوفمـبر ٢٠١٤م، مـع مجموعـة CITIC الصينية لإنشـاء صندوق بحجـم ١٠ مليارات دولار للاستثمـار في المنطقة. وهذا الصندوق يأتـي في إطار جهود قطـر لتنويع حافظتهـا الاستثمارية بدلاً من التركيز على أوروبا. كما تعتزم قطر استثمار ما بين ١٥ و٢٠ مليار دولار في آسيا خلال السنوات الخمس القادمة.[٤]

وسجلـت الصـادرات إلى الهند معدل نموّ سنـوي قدره ٤٣ ٪ خـلال العقد الماضي. ففي عـام ٢٠٠٥م، لم تحصل الهند إلاّ على نسبـة ٢ ٪ من الصادرات الخليجية، ثـم قفزت عام ٢٠١٣م، إلى ١١ ٪، وارتفعـت واردات دول المجلـس مـن الهنـد بنسبـة ٢٦ ٪. ومن المتوقع أن تكـون الهند والصين في مقدمـة المشترين لنفط الإمـارات عام ٢٠٣٠م، ممـا يعني نمـوّاً إجمالياً للصـادرات بنسبة ٤٠ ٪. فيما تبرز كل من الإمارات والصين كأسواق رئيسية للصادرات الهندية. وبحسب هذه التوقعات، يمكن أن تتراجع أمريكا إلى المكانة الثالثة.

كمـا تمكنـت الشـركات الكوريـة الجنوبية في مجـالات الصناعة الثقيلة والبنـاء من التفوق على الشركات الغربيـة في المنافسات على العقود بفضل خبراتهـا المتميـزة، وبخاصة في مجـالات البنية التحتيـة لمنشآت الطاقـة والنقل. وقد فـاز كونسورتيوم تقوده كوريـا الجنوبية عام ٢٠٠٩م، بعقـد قيمتـه ٢٠ مليـار دولار لإنشـاء ٤ محطـات نووية بالإمـارات، كمـا أن العلاقـة التجارية بـين شرق آسيـا والخليج ليست رهينة النفط فقط. ففي سبتمبر ٢٠١٤م، تم تعزيز التعاون بـين دول المجلـس وكوريـا الجنوبيـة في مجالات الطاقـة المتجددة والتعليم العالي والبيئة وتقنية المعلومات والاتصالات والصناعات الدفاعية ومشاريـع الطاقة. وهذا يعني أن حجم التبادل التجاري بـين دول المجلس وكوريـا الجنوبية، الذي زاد مـن ١٠ مليارات في عـام ٢٠٠٤م، ليصل إلى ١٢٣ ملياراً في عام ٢٠١٣م، مرشح لمزيد من النموّ[٥].

فيمـا يحافظ النفط على مركز الصدارة في التبادل التجاري الخليجي –الآسيوي، فإن هناك تنوعاً تجارياً واضحاً، ومن المتوقع أن تركـز الاستثمـارات المستقبليـة علـى البنيـة التحتيـة وإحياءً "طريق الحرير" الذي يربط بين الصين وشمال أوروبا. وقامت شركة دبي للموانئ العالمية بتوقيع اتفاقيات مع شركة كازاخستان للسـكك الحديديـة ومينـاء أكاتـاو نهايـة ٢٠١٣م، لتعزيز خطة كازاخستـان بتغيير بنيتها التحتية وتطويرها في إطار إنشاء جسر مـن سكك الحديد والطرقات الرابطة بـين المناطق الصناعية في كل من الصين وآسيا الوسطى وأوروبا[٦].

وكان بالإمكان أن يحقق التعاون الخليجي- الآسيوي نتائج أفضل لولا تراجع نموّ الاقتصاد الصيني بعد ٣٠ عاماً من الازدهار إلى نحو ٧ ٪ في عام ٢٠١٤م، بعد أن اعتاد على تحقيق نموّ بنسبة ١٠ ٪ على مرّ السنين. وهذا يعني أن نسبة استهلاك الصين للنفط التي كانت تنمو بنسبة ٧ ٪ سنوياً لعدة عقود، تراجعت إلى الصفر عام ٢٠١٤م. وتجدر الإشارة إلى أن ٥٠ ٪ من زيادة استهلاك النفط على مدى العقد الماضي كانت من نصيب الصين. وقد يكون هذا هو السبب الرئيسي وراء انهيار أسعار النفط عام ٢٠١٤م، إضافة إلى النموّ المطّرد لإنتاج أمريكا من النفط والغاز[٧].

ورغم التباطؤ الذي شهدته الصين، فإنها أصبحت القوة الاقتصادية الأولى في العالم عام ٢٠١٤م، متفوقة على أمريكا بعد عقود من الصدارة. ففي حين بلغ إنتاج الصين من السلع والخدمات ١٧,٦ تريليون دولار، سجلت الولايات المتحدة ١٧,٤ تريليون دولار. ويتضح ذلك أكثر عند مقارنة الوضع بعام ٢٠٠٠م، حين بلغ إنتاج أمريكا ثلاثة أضعاف الصين[٨]. وهناك إحصائية تجسد انقلاب الأوضاع: عام ١٩٩٤م، بلغت حصة أمريكا من النموّ الاقتصادي العالمي ٣٣ ٪، بينما كانت نسبة إسهام الصين في حدود ٨ ٪؛ وفي عام ٢٠١٤م، أصبحت الصين تسهم بنسبة ٣٣ ٪، وأمريكا بنسبة ٢٥ ٪فقط. أما إسهام أوروبا في هذا النموّ فقد تراجعت من ٢٥ ٪ عام ١٩٩٤م، إلى ١٠ ٪ عام ٢٠١٤ م[٩]. ولا بدّ أن يكون لهذه الأرقام تأثير حاسم في السيناريو الأمني كما يتضح من خلال الإنفاق العسكري.

وفي الوقت الذي تتعثر فيه أسعار النفط، استوردت الصين في ديسمبر ٢٠١٤م، ضعف الكمية التي تخزّنها لاحتياطها الاستراتيجي مقارنة بعام ٢٠١٣م. وهكذا، تستطيع دول مجلس التعاون أن تواصل الاعتماد على مبيعات النفط إلى آسيا. وشحنت السعودية، على سبيل المثال ٦٨ ٪ من صادراتها من النفط الخام باتجاه آسيا عام ٢٠١٣م، مقابل ١٩ ٪ إلى أمريكا.

وسوف تستمر العلاقات الخليجية مع آسيا في التفوق على العلاقات مع أمريكا والغرب بالرغم من تأخر آسيا مقارنة بالولايات المتحدة من حيث النفوذ السياسي في العالم، ونظراً لتراجع النفوذ الأمريكي المستمر، فإن التأثير الآسيوي (الصيني وحتى الهندي) في الساحة السياسية العالمية يصبح أمراً ممكناً. ويعتمد الأمر بشكل كبير على كيفية تعاطي آسيا مع معضلتها الأساسية وهي: التزود بالنفط من الخليج دون الإضرار بمصلحتها الأخرى: مبدأ عدم التدخل، الذي يمثل إحدى ركائز السياسة الخارجية للدول الآسيوية.

## العلاقات الأمنية

يتمثل جوهر السياسة الخارجية والدفاعية للرئيس أوباما، وعبر عنه في خطاب حالة الاتحاد عام ٢٠١٤م، أن واشنطن قد تحدّ من تدخلها العسكري في الصراعات حول العالم، دون تجاهل الإرهاب. وتعكس هذه السياسة أحد التصورين التاليين، أو كليهما: تراجع واشنطن بسبب الصعوبات الاقتصادية، والرغبة في التركيز على القضايا الداخلية على حساب دورها الدولي، ويعترف أوباما بأحد الأسباب الرئيسية للركود الاقتصادي لبلاده، وهو التدخل الفاشل للرئيس بوش في أفغانستان والعراق، والذي قد تصل كلفته النهائية إلى نحو ٦ تريليونات دولار من الخزينة الأمريكية. وسوف تؤثر هذه الحروب التي تُعَدّ «الأعلى كلفة في تاريخ أمريكا» في الميزانية الاتحادية على مدى عدة عقود[١٠].

**تستند واشنطن على معالجة كل المشاكل عسكرياً .. وكل الحلول الأمريكية صحيحة**

ما جعل الأمريكيين يفضلون تقليص دورهم الخارجي. ووفقاً لاستطلاع رأي، يرى ٥٢ ٪ من الأمريكيين أنه على واشنطن أن «تكتفي بالاهتمام بشؤونها الخاصة على الصعيد الدولي، وأن تترك للأمم الأخرى حرية التصرف في شؤونها بنفسها قدر ما تستطيع». وهذه أقوى ردة فعل للرأي العام الأمريكي حول هذه القضية منذ خمسة عقود. وقد أيد هذا التوجه نسبة ٨٠ ٪ من الأمريكيين الذين يريدون أن "تركز واشنطن على الشأن الوطني أكثر" من تركيزها على المشاكل الدولية[١١].

أما عن المصالح الأمنية الخليجية، فمنذ مطلع القرن الحالي، وتداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، هناك عدة عوامل جعلت غرف التجارة والصناعة الخليجية تركز على التعاون الاقتصادي مع آسيا، ما أدى إلى إيجاد مناخ جديد من الانفتاح عُرف بمقولة « التوجه شرقاً»، وفي حين أسهمت الأزمة الاقتصادية في التمهيد لتعزيز الروابط الخليجية -الآسيوية، تتزامن سياسة "التوجه شرقاً" على الصعيد الاقتصادي مع مرور المنطقة بلحظة من التأمل على المستوى السياسي التي تؤثر على المدى البعيد في الاقتصاد السياسي لدول الخليج، وأن تعيد صياغة العلاقات الدولية على مدى العقود القادمة[١٢].

منطقة الخليج تحتاج إلى استراتيجيات بديلة تضطلع آسيا بدور فيها. لذلك المنطقة مدعوة لصياغة ترتيباتها الأمنية المستقبلية دون أن تترك الأمر برمّته لأمريكا. صحيح لا توجد قوة دولية أخرى تحلّ محلّ أمريكا على المدى القريب والمتوسط في المنطقة، ولكن هذا الوضع قد يتغيّر أيضاً، بحيث يتم النظر في الحلول البديلة بسبب إنهاك أمريكا في المنطقة، وملل المنطقة منها. و«تستند سياسة واشنطن إلى فرضيتين تفتقران إلى

# منطقة الخليج مدعوة لصياغة ترتيباتها الأمنية المستقبلية بمشاركة آسيوية دون ترك الأمر برمّته لأمريكا

الدقـة: أنه يمكـن معالجة كل المشـاكل عسكريـاً، وأن كل الحلول التي يقترحها صنّاع السياسـة الأمريكية صحيحة بالضرورة»[١٣]. لذلـك ظهر في المنطقـة تياران مختلفـان. الأول ينـادي بتخفيف التدخل الدولي في شؤون المنطقة، فيما يطالب الثاني بتكثيف هذا التدخل، ويبدو أن التيار الثاني هو السائد حاليا.

وفي هـذه الظـروف، يستنـد التوقـع الآسيـوي لعلاقـة أمنية خليجيـة – آسيويـة إلى ثلاثـة عناصر. أولها، علاقـة مبنية على الشراكـة الاقتصاديـة البحتة لا يمكـن أن تعمّر طويـلاً. وثانيها، هناك فائدة اقتصادية بالنسبة لآسيا أن تشارك في أي نظام أمني دولي يرمي للخروج من بوتقة نموذج السيطرة الأمريكية. وثالثها، قد تتغير نظـرة دول مجلس التعاون إلى التأثـير الآسيوي في حال تعهـدت دول آسيوية رئيسية بالتعـاون مستقبلاً في أي مخططات للأمن الجماعي.

وتوجـد دولتـان في آسيا تمتلكان القـدرة والإرادة للاضطلاع بـدور أمنـي في المنطقـة، وهمـا الهنـد والصـين. فكلتاهمـا قوة عسكريـة عـن جـدارة. وتوحي التطـورات في هذيـن البلدين إلى جانـب بعض التصريحات الصـادرة عن بعض المسؤولين في كل منهما بـأن إمكانية تولّي آسيا دوراً في المنظومة الأمنية في الخليج لن يكون من قبيل المجاملة على المدى البعيد.

على المدى القصير، سوف تستمر أمريكا تضطلع بالدور الأهم في منطقـة الخليج. فيما تسعى الصـين والهند لتحويل النجاحات الاقتصاديـة إلى إنجازات موضوعيـة، إلاّ أنه يجب التعامل بحذر مع طموحهمـا للتحول إلى «قوى عظمى» بأسرع وقت. وباعتبار أن كلا البلدين يخوضان مرحلة واسعة من التحديث العسكري، فمن المرجح أن يركزا على بنـاء القدرات على مدى العقدين القادمين قبـل استعراض قوتهمـا العسكرية على الساحـة الدولية، مما قد يجلـب حينها اهتمام الدول التي تبحث عن البدائل خارج أمريكا. ويكمن التحدي للأمن الآسيوي، بقيادة الصين والهند، في القدرة علـى إنشاء مؤسسات جديدة من شأنهـا تعزيز الاستقرار والأمن والتعاون بدلاً من إثارة الشكوك وعدم الاطمئنان في المنطقة.

ويشير افتتـاح بريطانيا للقاعدة العسكريـة البحرية الدائمة في البحريـن في ديسمبر ٢٠١٤م، إلى تغيير أكيد في الديناميكيات الأمنيـة في المنطقة، كما يوحي بتخلي أمريكا عن السلطة المطلقة، مـا قد يفسـح المجال لآليـة تعاونيـة جديدة للأمـن الجماعي في الخليج يمكـن أن يكون لآسيا دور فيها. والعامـل الأكثر أهمية هو ألاّ يُنظَـر لأي قوة بديلة متعـددة الأقطاب قد تتكون مستقبلاً على أنها منافسة لواشنطن وأوروبا، بل يجب أن يتم التعامل معها على أساس مبدأ التعـاون في عالم «ما بعد الهيمنـة الأمريكية» والذي ليس بالضرورة «عالم مناهضة لأمريكا»[١٤].

* محلل سياسي

## الهوامش


1 - "US becomes world's top oil producer in 2013, PIRA says," Bloomberg, October 2013 ,15.
2 - "Gulf defence spending at 130$bn," Emirates 24x7, February 2013 ,25
3 - The GCC Trade and Investment Flows, The Economist Intelligence Unit, December 2014.
4 - «Qatar to launch 10$ billion investment fund with CITIC,» Reuters, November 2014 ,4.
5 - "GCC, ROK sign strategic cooperation deal," Emirates News Agency (WAM), September 2014 ,27..
6 - "DP World inks deal to develop Kazakhstan port," www.constructionweekonline.com, November 2013 ,12.
7 - «A power shift in global oil dynamics,» Global Public Square blogs, October 2014 ,22
8 - «China surpasses US to become largest world economy,» Fox News, December 2014 ,6
9 - "India forecasts top 10 trends in 2015," www.ndtv.com
10 - Study conducted by Linda Bilmes of Harvard Kennedy School of Government, March 2013.
11 - Public, elite see US power in decline," Inter Press Service, December 2013 ,4.
12 - N. Janardhan, "GCC-Asia ties: economy first; what next?" Khaleej Times (UAE), 31 January 2006
13 - **Abdel Bari Atwan, «America›s U-turns on Middle East,» Gulf News, January 2015 ,6.**
14 - Fareed Zakaria, "The future of American power: how America can survive the rise of the rest," Foreign Affairs (May/June 2008).

# علاقات دول مجلس التعاون مع أمريكا اللاتينية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل

**في ظل التوجه العالمي نحو إقامة التكتلات والتحالفات الاقتصادية، وتزايد تأثير العولمة وما تتضمنه من تحرير للتجارة والاستثمار، والأزمة المالية العالمية، وما أدت إليه من تداعيات سلبية على اقتصاديات معظم دول العالم، حرص مجلس التعاون الخليجي على تعزيز علاقات التعاون مع بعض القوى الصاعدة في العالم، والتي كان من بينها دول أمريكا اللاتينية، جنبا إلى جنب مع التقارب الخليجي مع بعض الدول الآسيوية وبخاصة الصين والهند وكوريا الجنوبية فيما يعرف بـ «سياسة التوجه شرقا».**

د. صدفة محمد محمود *

يعود تاريخ بداية العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية إلى عام ١٩٧٧م، مع افتتاح السفارة السعودية في الأرجنتين، إلا أن واقع هذه العلاقات يعود إلى عام ١٩٦٠م، وهو تاريخ تأسيس كل من فنزويلا والسعودية إلى جانب بعض الدول الأخرى لمنظمة الأوبك، وكذلك تعود العلاقات بين الطرفين إلى عام ١٩٦٤م، الذي يؤرخ لتأسيس مجموعة الـ ٧٧، من قبل بعض الدول النامية بهدف الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، وتقوية قدراتها التفاوضية في القضايا الاقتصادية الدولية المهمة في مواجهة دول الشمال. وخلال السنوات الأخيرة، شهدت العلاقات بين دول مجلس التعاون وأمريكا اللاتينية تطورات ملحوظة، ومنها أنه خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ -٢٠١١م، شهدت افتتاح دول المجلس لما يقرب من نصف سفاراتها في أمريكا اللاتينية.

## محددات العلاقات الخليجية اللاتينية:

يحكم جهود دول مجلس التعاون الخليجي للتقارب مع أمريكا اللاتينية عدد من المحددات، والتي تتمثل بشكل أساس في المحدد الاقتصادي، والاستراتيجي – السياسي. وفيما يتعلق بالمحدد الاقتصادي، فثمة هدف مشترك يحرك العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، ألا وهو الرغبة في تحقيق التنوع في الشركاء الاقتصاديين والتجاريين، وكذلك تنويع مصادر الدخل؛ حيث تسعى دول مجلس التعاون وكذلك دول أمريكا اللاتينية إلى توسيع دائرة تعاونهما مع قوى اقتصادية متنوعة، وذلك بهدف التخفيف من درجة الاعتماد الاقتصادي على عدد محدود من الشركاء الاقتصاديين التقليديين وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما يستهدف الطرفان تنويع مصادر الدخل؛ بحيث لا يقتصر على النفط في حالة دول المجلس أو المنتجات الزراعية والمعدنية في حالة دول أمريكا اللاتينية، نظرا للأضرار التي تلحق باقتصاديات الطرفين نتيجة ارتباط هذه السلع والمنتجات الأولية بالاضطرابات والأزمات السياسية وكذلك التقلبات والتغيرات في أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية، وهو ما يتطلب تعزيز علاقات التعاون في القطاعات الأخرى التي يتمتع فيها الطرفان بمزايا تنافسية، وبخاصة البنية التحتية والسياحة وكذا مجالات تكنولوجيا المعلومات والطيران وصناعة السيارات، بالإضافة إلى مجال الطاقة المتجددة التي حققت فيها بعض دول أمريكا اللاتينية وبخاصة البرازيل تقدما ملحوظا، وهو ما يأتي متزامنا مع اهتمام بعض دول الخليج بتطوير مصادر بديلة للطاقة كالطاقة الذرية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وبصفة عامة، يمكن تقسيم المحدد الاقتصادي إلى عدة محددات فرعية يتعلق أولها بالثقل الاقتصادي للطرفين، أما ثانيهما، فيتصل بالمكاسب الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال تدعيم العلاقات الخليجية اللاتينية. وبالنسبة للثقل الاقتصادي للمنطقتين، فمن الملاحظ أن دول مجلس التعاون ودول أمريكا اللاتينية لهما أهمية كبرى بصفتهما من أبرز الأسواق الصاعدة في العالم، والتي تتزايد أهميتها في ظل التطورات

التـي يشهدها الاقتصاد العالمـي، وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، التـي ارتبطت بتعاظم أهمية الأسواق الصاعدة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في العالم.

وتزداد أهمية التعـاون الخليجي مع أمريكا اللاتينية، لأسباب عـدة منها: تنامي القـوة الاقتصادية لبعض دولهـا، وما تمثله من سـوق استهلاكيـة كبيرة؛ فدول أمريـكا اللاتينية تضـم ٣٣ دولة، يبلـغ عـدد سكانها حوالي ٦٠٠ مليـون نسمة، وبلـغ إجمالي الناتج المحلـي لتلك الدول مجتمعة ٧,٢ تريليـون دولار عام ٢٠١٢، لتمثل بذلـك ثالث أكبر قوة اقتصادية في العـالم. واستقبلت دول أمريكا اللاتينيـة استثمارات أجنبية مباشرة عـام ٢٠١٤ م، بلغت قيمتها ١٥٣ مليـار دولار. وتعـد البرازيـل سابع قوة اقتصاديـة في العالم بناتج محلي إجمالي بلغ ٢,٣ تريليون دولار عام ٢٠١٢م، وتمثل ٤٢ بالمائة من إجمالي مساحة أمريكا اللاتينية و٣٤ بالمائة من إجمالي سكانها، وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ٦٢ مليار دولار عام ٢٠١٤م، وفقا لتقرير الأنكتاد الصادر في يناير ٢٠١٥م.

وعلـى الجانـب الآخر، بلـغ عدد سـكان دول مجلـس التعاون الخليجـي الست ٤٧,٤ مليون نسمة عام ٢٠١٢م، كما يعد المجلس قـوة اقتصادية رئيسية في العالم؛ حيـث احتل المرتبة الثانية عشر عالمياً عام ٢٠١٢ م، من حيـث الناتج المحلي الإجمالي، والذي بلغ ١,٦ تريليـون دولار. إضافـة إلى ثقلها الاقتصـادي والمالي الذي برز بانضمام السعودية إلى مجموعـة العشرين بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م.

وعلـى مستوى المكاسب الاقتصادية التـي يمكن لدول المجلس تحقيقهـا مـن خـلال تعزيـز علاقتهـا بـدول أمريـكا اللاتينية، فيمكـن رصدهـا في أربعـة مكاسب رئيسيـة: يتمثـل أولها في فتح أسـواق جديدة لصـادرات دول مجلس التعـاون، وذلك بما توفره دول أمريـكا اللاتينيـة من سـوق شاسعة لصـادرات دول المجلس مـن النفط والغـاز، وبخاصة في ظل توافر قاعـدة صناعية جيدة ومتطورة في دول القارة اللاتينيـة. أما ثاني المكاسب الاقتصادية فيرتبط بالفرص الاستثمارية المتنوعة التي يمكن أن تستفيد منها شـركات دول مجلـس التعـاون في أمريـكا اللاتينيـة وبخاصة في القطاعـات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لها، وتحديدا قطاعات الزراعة والخدمات المالية وأسواق المال والبنية التحتية والسياحة، إلى جانـب قطاع الطاقة، وفي هـذا الإطار تقوم بعض دول مجلس التعاون الخليجي عن طريـق مجموعة من الصناديق الاستثمارية والأدوات السياديـة بشـراء حصصاً في شـركات رائدة في أمريكا اللاتينية في المجالات سالفة الذكر، كما تستحوذ على حصص في البنوك والمصارف اللاتينية.

ويتمثـل ثالث المكاسـب الاقتصادية التي يمكـن لدول مجلس التعـاون تحقيقها من تعاونها مع دول أمريكا اللاتينية، في إمكانية مساهمـة الأخيرة في جهود دول المجلس الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي وتوفـير احتياجات مواطنيها من الغـذاء، ويمكن تحقيق ذلك من خلال آليات ثلاث، أولها، استيراد المواد الغذائية في ظل وفـرة الثروات الطبيعية وتنـوع المحاصيل الزراعيـة بدول أمريكا

اللاتينيـة، حيث تشكل صادرات المـواد الأساسية (المواد الغذائية والمعادن) حـوالي نصف إجمالي صـادرات دول الإقليم. وثانيها: اتبـاع سياسة شراء الأراضي التي وصلت ذروتها عام ٢٠٠٣ م، ثم تحولت دول مجلس التعاون عنها وأصبحت أكثر اهتماما بالاستثمار في شركات إنتاج الغذاء. أما الآلية الثالثة، فتتعلق بتبادل الخبرات والممارسات الفضلى وإمكانية الاستفادة من الخبرات اللاتينية في قطاع الزراعة، حيث أن لدى بعض دول أمريكا اللاتينية وتحديدا البرازيـل خـبرات واسعة في مجـال تطوير المحاصيـل الزراعية، وكذلك مواجهة بعض التغيرات المناخية وبخاصة مشكلة الجفاف والتصحـر بما تمثله من تأثير سلبي على الزراعة في دول الخليج. وتستمـد دول أمريـكا اللاتينية خبرتها الواسعـة في مجال تطوير قطـاع الزراعة من إنشائها لمؤسسات ومراكـز بحثية زراعية على درجـة عاليـة مـن المهنية والحرفيـة، تضـم نخبة مـن الباحثين والخـبراء المتخصصـين الذيـن يحظـون بشهرة عالميـة في هذا المجال، ومن أشهرها مؤسسة الأبحاث الزراعية ومركز «سيكات» للدراسات الاستراتيجية والتدريب بالبرازيل.

أمـا رابـع المكاسـب الاقتصاديـة التـي يمكن لـدول مجلس التعاون أن تحرزها من توطيد العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، فتكمن في تعزيـز الحوار والتنسيق في المواقف والرؤى بشأن بعض القضايا الاقتصادية العالمية مثل الأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبيـة، وكذلك تعظيم القدرات التفاوضية لدول المنطقتين فيما يتعلق بقضايا تحرير التجارة العالمية؛ حيث تشترك السعودية من الجانب العربـي – الخليجي والبرازيـل والمكسيك والأرجنتين من الجانب اللاتينـي في عضوية مجموعة العشرين التي تطالب بدور أكبر للدول الناميـة في تسيير النظام الاقتصادي العالمي، وكذلك زيـادة الـوزن النسبي والقوة التصويتية لـدول المنطقتين في بعض المؤسسـات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، إلى جانـب تنسيق المواقف المشتركة فيما يتعلق بأسعار النفط العالمية، وذلك في إطار منظمـة الأوبك التي تشترك في عضويتها عدد من الدول الخليجية واللاتينية.

وبالنسبـة لـدول أمريـكا اللاتينيـة فـإن تعزيـز علاقتهـا الاقتصاديـة مع دول مجلس التعاون مـن شأنه أن يحقق لها أيضا العديد من المكاسب الاقتصادية، منها تأمين احتياجاتها المتزايدة مـن الطاقـة لدعم جهود تطويـر قطاع الصناعـة فيها، وذلك في ظل الموقـع الاستراتيجي لدول مجلس التعـاون في خريطة الطاقة العالميـة، وذلك لوجود ٣٤ بالمائة من الاحتياطي العالمي من النفط و٢١ بالمائة من الاحتياطي العالمي من الغاز في دول مجلس التعاون الخليجـي. فضلاً عـن ذلك تتطلـع دول أمريـكا اللاتينية بصفة عامـة، والبرازيل بصفة خاصـة، إلى جذب استثمـارات خليجية لتمويـل مشروعات كـبرى في مجالي البنية الأساسيـة والسياحة. كمـا تسعـى دول القارة اللاتينيـة إلى زيادة التبـادل التجاري مع المجلس، خاصة إن إجمالي قيمة التبادل التجاري لدول المجلس مع بقيـة العالم بلغ حـوالي ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٢م، لتحتل بذلـك المرتبة الخامسة علـى مستوى دول العـالم من حيث حجم التبـادل التجاري، وذلك وفقا للتقرير الصادر في مارس ٢٠١٤ م، عن قطاع شؤون المعلومات بالأمانة العامة للمجلس.

وفيمـا يتعلق بالمحـدد الاستراتيجـي – السياسـي للعلاقات الخليجيـة اللاتينية: فتتبع أهمية تعزيـز العلاقات الاستراتيجية والسياسيـة الخليجية مع أمريـكا اللاتينية من تعاظم دور والوزن النسبـي للأخيرة على المستوى الـدولي مدعومة في ذلك بمعدلات نمـو اقتصادي غير مسبوقة خلال السنـوات العشر الأخيرة، كما أنه في ظل وصول تيار اليسار إلى سدة السلطة في العديد من دول أمريكا اللاتينية بتوجهاته المعادية للهيمنة الأمريكية على العالم، سعت تلك الدول إلى الانفتاح على العالم العربي ومد جسور التعاون مـع الدول العربية والخليجية لتعزيز تعاون جنوب – جنوب، وذلك في محاولـة لتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي عن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تنظر دوما إلى دول القارة باعتبارها حديقتهـا الخلفيـة. وفي هـذا الإطـار، تطالب بعض دول أمريكا اللاتينيـة بإصلاح مجلس الأمن الـدولي، وبخاصة البرازيل التي انتقـدت استمرار احتكار الدول الخمس للمقاعد دائمة العضوية بالمجلس، بينما تتغير موازين القـوى العالمية، كما انتقدت غياب التمثيـل الدائم لكل مـن أفريقيا وأمريـكا اللاتينية بين مجموعة الـدول دائمة العضوية. وفي هذا الإطار، تستهدف البرازيل بصفة خاصـة من تعزيز علاقتها مـع دول مجلس التعاون الحصول على تأييـد لمطالبهـا بشغل مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي عندما يتـم إصلاحه. ومن الجدير بالذكر أن المطلـب اللاتيني بضرورة إصـلاح مجلس الأمـن وتفعيـل دور الأمم المتحـدة ومؤسساتهـا المختلفـة يأتي متوافقا مع توجهات ومطالـب دول مجلس التعاون، والتـي تقودهـا السعوديـة، وهو ما اتضـح بشكل جلـي في رفضها العضويـة غير الدائمة في المجلس عـام ٢٠١٣م، بسبب ما أرجعته

**قمة الرياض انطلاقة لتعزيز العلاقات مع أمريكا اللاتينية على ضوء المنافع المتبادلة وتنامي قوتها الاقتصادية ووزنها السياسي**

## إجمالي الناتج المحلي لدول أمريكا اللاتينية ثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم يبلغ ٧,٢ تريليون دولار وتضم ٣٣ دولة

السعودية إلى "ازدواجية المعايير" داخل المجلس، وفشله في حل القضية الفلسطينية والنزاع السوري، وجعل الشرق الأوسط خاليا من أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى أن دول أمريكا اللاتينية تمتلك خبرة ممتدة في التعامل مع الأزمات السياسية والاقتصادية التي تهدد السلام والاستقرار الإقليمي والدولي، كما أن لدى دول منطقتي الخليج وأمريكا اللاتينية اهتمام مشترك بتطوير مناخ دولي للتعاون قائم على الحلول السلمية للصراعات؛ حيث تصدت كلتا المنطقتين لتحديات على الرغم من اختلافها إلا أنها متشابهة في المضمون حيث تتعلق بالسلام والأمن.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون، هناك عدد من الدوافع السياسية لتعزيز علاقتها مع أمريكا اللاتينية، ومنها: تعميق التفاهم المشترك حول بعض القضايا الإقليمية والدولية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لدول المجلس، ومنها: القضية الفلسطينية والسلام في الشرق الأوسط، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية على الساحة الدولية، وتصحيح العديد من المفاهيم والصور السلبية السائدة عن الإسلام والقضايا الإسلامية والعالم العربي، إلى جانب قضية مكافحة الإرهاب والتطرف، وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل وجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي، خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة مسألة البرنامج النووي الإيراني. ومن ناحيتها، تسعى دول أمريكا اللاتينية إلى الحصول على الدعم الخليجي للموقف الأرجنتيني من قضية جزر الفوكلاند المتنازع عليها بين الأرجنتين وبريطانيا.

هذا بالإضافة إلى رغبة بعض دول الخليج في الاستفادة من الخبرات اللاتينية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ فعلى سبيل المثال، تتعاون السعودية مع الأرجنتين في مجال تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وكذلك في مجالات تصميم وبناء وتشغيل المفاعلات التجارية ومفاعلات الأبحاث، وفي السلامة والأمن والتأهب لحالات الطوارئ، وكذلك معالجة وإدارة النفايات، واستخدام التكنولوجيا الذرية في الطب والصناعة والزراعة، والتدريب وتنمية الموارد البشرية.

ويدعم كافة العوامل الاقتصادية والسياسية المحفزة على تعزيز دول مجلس التعاون لعلاقاتها بدول أمريكا اللاتينية، توافر أواصر إنسانية قوية بين الطرفين؛ نظرًا لوجود حوالي ٢٥ مليون مواطن من أصول عربية في أمريكا اللاتينية، يوجد ١٢ مليونا منهم في البرازيل. ويلعب هؤلاء دورا مؤثرا للغاية في اقتصاديات دول القارة اللاتينية، بل نجح بعضهم في الوصول إلى قمة هرم السلطة في بعض دول أمريكا اللاتينية مثلما الحال في الأرجنتين والإكوادور، ناهيك عن تولي بعضهم مناصب سياسية رفيعة داخل مؤسسات دول القارة. إضافة إلى الدور القوي الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني والجامعات وكذلك القطاع الخاص من الجانبين في دعم علاقات التعاون المشترك، من خلال تنظيمها للمؤتمرات والمعارض، التي تستهدف التعريف بفرص الاستثمار والتجارة في الجانبين، إلى جانب تنظيم الأسابيع الثقافية لتعزيز التواصل والتعريف بثقافات ولغات وأنماط حياة شعوب المنطقتين.

العلاقات الخليجية اللاتينية: محصلة الإنجازات والإخفاقات

بعد مرور ما يُقرب من أربعين عاما على انطلاق العلاقات السياسية الرسمية بين دول مجلس التعاون وأمريكا اللاتينية يمكن القول إن حصيلة هذه العلاقات كانت مزيجا من الإنجازات والإخفاقات؛ حيث تتباين مستويات الإنجاز المتحقق منذ هذه العلاقات على المستويين الاقتصادي والسياسي، كما تتباين مواقف دول المجلس من أولوية تدعيم هذه العلاقات.

على المستوى الاقتصادي، يمكن القول إن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين شهدت طفرة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وذلك وفقا لمؤشرات: حجم التبادل التجاري، وعدد الاتفاقات الاقتصادية والتجارية تم توقيعها، وحجم الاستثمارات التي وجهتها دول المجلس لأمريكا اللاتينية، وكذلك عدد الزيارات التي قامت بها وفود اقتصادية ورجال أعمال ومستثمرين من الجانبين، ومنها أعضاء بـ "مجلس قادة الخليج وأمريكا اللاتينية، الذي تأسس في عام ٢٠٠٩م، بهدف تشجيع التعاون المباشر بين رجال الأعمال في منطقتي الخليج العربي وأمريكا اللاتينية. ناهيك عن استضافة دول المجلس للعديد من المنتديات الاقتصادية التي تم تشكيلها رغبة في تعزيز العلاقات التجارية وتشجيع الاستثمارات بين الطرفين، فعلى سبيل المثال، استضافت أبو ظبي بالإمارات أعمال المنتدى الأول والثاني والثالث لمستثمري أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن معدلات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول أمريكا الجنوبية شهدت طفرة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي يفتح أفاقا جديدة لدعم ونمو التجارة الخارجية بالنسبة للطرفين.

ووفقا لتقرير صادر عن مجلة الإيكونوميست حول تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية في ٢٠١٤م، يتضح أن التدفقات التجارية بين دول الخليج وأمريكا اللاتينية زادت من ٣ مليارات دولار في ٢٠٠٣م، إلى ١٧ ملياراً في ٢٠١٣م، كما شكلت الصادرات الخليجية إلى المنطقة أكبر زيادة عالمية على مدار السنوات الأربع الماضية بنسبة بلغت ٣٢,٧ بالمائة. وفيما تحظى دول أمريكا اللاتينية – في البرازيل والأرجنتين وبيرو – بسجل قوي في صادرات الأغذية، كان النفط الخليجي مصدر إمداد رئيس بالنسبة لأمريكا اللاتينية. وبحسب تقديرات وكالة الترويج للتجارة والاستثمار في البرازيل "أبيكس برازيل"، وصل حجم التجارة الخارجية للبرازيل مع دول مجلس التعاون الخليجي ٩,١ مليار دولار، وتجاوزت قيمة صادرات البرازيل لدول المجلس نحو ٦,٣ مليار دولار، فيما بلغ إجمالي واردات البرازيل من مجلس التعاون نحو ٢,٧ مليار دولار، ليصل الفائض التجاري لصالح البرازيل ٣,٦ مليار دولار. وارتفع حجم التبادل التجاري بين السعودية والبرازيل من ١٠ مليار ريال عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٢٧ مليار ريال عام ٢٠١٤، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الإمارات والبرازيل ١١ مليار درهم عام ٢٠١٣، مقارنة بعشرة مليارات درهم في ٢٠١٢م، وربطت الإمارات أجواءها مباشرة مع البرازيل والأرجنتين عبر طيران "الإمارات" و"الاتحاد". وبلغت قيمة الاستثمارات الإماراتية في البرازيل نحو ١,٥ دولار، وتتوزع الاستثمارات في مجموعة من الصناعات البرازيلية كالنفط والغاز والألمنيوم وأشباه الموصلات والبنية التحتية والموانئ والعقارات والطيران. وتمثل استثمارات موانئ دبي العالمية وحدها في البرازيل أكثر من ٥٠٠ مليون دولار. وفي الإطار ذاته، بلغ حجم التبادل التجاري بين البرازيل وقطر عام ٢٠١٣ حوالي ٩١٥,٢ مليون دولار أمريكي، كذلك تسعى شركة قطر للأغذية لاقتناص مزيد من الفرص الاستثمارية هناك.

كما وقعت دول المجلس ودول أمريكا اللاتينية مئات الاتفاقيات في قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والتعدين والسياحة والبنية التحتية والخدمات المالية والتدريب والتعليم. وفي الإطار ذاته، عقدت بعض الدول لجان مشتركة بهدف زيادة التجارة والإستثمار، وكان أخرها الاجتماع الأول للجنة السعودية البرازيلية المشتركة واللجنة الإماراتية البرازيلية المشتركة اللتين عقدتا في أبريل ٢٠١٥.

وعلى الرغم من زيادة حجم التجارة بين الطرفين، إلا إنه يظل دون المستوى المأمول إذا ما تمت مقارنته بحجم التبادل التجاري بين أمريكا اللاتينية وبعض دول العالم؛ فالصين على سبيل المثال بلغ حجم تجارتها الخارجية مع أمريكا اللاتينية حوالي ٢٦٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، كما بلغ حجم استثماراتها هناك أكثر من ٨٠ مليار دولار في العام الماضي. ناهيك عن التواجد القوي للشركات الأمريكية والروسية وكذلك الإيرانية والتركية بل والإسرائيلية في أمريكا اللاتينية.

وبرغم قيام دول المجلس والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (تجمع الميركوسور)، والذي يضم في عضويته (أوروجواي، باراجواي، الأرجنتين، البرازيل، بالإضافة لفنزويلا) بالتوقيع في مايو ٢٠٠٥م، على اتفاقية إطارية للتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري والفني بين الطرفين، تمهد عبر موادها لإطلاق مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين التكتلين، فحتى اليوم لم يتم التوصل إلى هذه الاتفاقية، نظرا لمعارضة الاتفاقية من جانب شركات البتروكيماويات المحلية، وهو ما يمثل عائقا أمام تشجيع حركة التبادل التجاري بين الطرفين. وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أن من الأسباب الأخرى لعدم إبرام الاتفاقية الوضع الداخلي في البرازيل التي تواجه انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي ومشكلات اجتماعية، فضلا عن الأرجنتين التي تواجه عجزًا عن سداد الديون السيادية، وما ارتبط بذلك من توجه البرازيل والأرجنتين نحو سياسة الحماية الجمركية وتجميد المفاوضات الخاصة باتفاقيات التجارة الحرة مع دول العالم ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي.

على المستوى السياسي، فمن الواضح وجود علاقات سياسية قوية بين الطرفين، تتجلى أبرز مؤشراتها في افتتاح دول مجلس التعاون لعدد من سفاراتها في أمريكا اللاتينية، كما تبادل الطرفان زيارات لمسؤولين رفيعي المستوى، كان أحدثها من الجانب الخليجي زيارة نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي إلى المكسيك والبرازيل والأرجنتين وتشيلي في أبريل ٢٠١٤م، بالإضافة إلى قيام دول المجلس باستضافة العديد من الفاعليات والمؤتمرات التي تسهم بلا شك في دعم العلاقات العربية والخليجية بصفة خاصة مع دول القارة اللاتينية. وفي هذا الإطار، قامت اثنتان من دول المجلس باستضافة اثنتين من القمم الأربع التي عقدت بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والتي تعرف بقمة الأسبا (قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية)، التي هي

## البرازيل سابع قوة اقتصادية في العالم بناتج محلي

## ٢,٣ تريليون دولار وتحتل ٤٢ ٪ من مساحة القارة و٣٤٪ من سكانها

## ١٧ مليار دولار حجم التبادل بين دول الخليج وأمريكا اللاتينية
## وسجلت الصادرات الخليجية أكبر زيادة عالمية بنسبة ٣٢,٧ ٪

بمثابة منتدى للتنسيق السياسي بين الدول العربية ودول القارة الأمريكية الجنوبية؛ حيث استضافت برازيليا بالبرازيل القمة الأولى في مايو ٢٠٠٥م، بينما عقدت القمة الثانية في الدوحة بقطر في مارس ٢٠٠٩م، وكانت ليما ببيرو هي المدينة المستضيفة للقمة الثالثة في أكتوبر ٢٠١٢م، أما القمة العربية الرابعة مع دول أمريكا الجنوبية فقد عقدت بالرياض يومي ١٠-١١ نوفمبر ٢٠١٥م.

إلى جانب ذلك هناك درجة كبيرة من الدعم الرسمي والشعبي من جانب دول القارة اللاتينية للحقوق والقضايا العربية، وهو ما برز بشكل واضح مع اعتراف عدد كبير من العواصم اللاتينية بالدولة الفلسطينية الموحدة داخل حدود ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية، وكانت في مقدمتها كل من البرازيل والأرجنتين وبوليفيا فضلا عن الإكوادور، كما كانت بعض دول أمريكا اللاتينية سباقة إلى الاعتراف بفلسطين كدولة عضو غير مراقب في الأمم المتحدة. هذا بالإضافة إلى تأكيد دول أمريكا اللاتينية على ضرورة محاربة الإرهاب بكافة أشكاله، مع رفضها التام لربط الإرهاب بدين معين، وهو ما يصب في صالح الموقف الخليجي الذي يحارب الإرهاب، ويسعى إلى تحسين صورة الإسلام والمسلمين في العالم، وتقوم بعض دول المجلس، وفي مقدمتها السعودية لتحقيق هذا الهدف بتنظيم مؤتمرات لحوار الأديان والحضارات.

وعلى الجانب الآخر، فبرغم وجود سفارات لدول الخليج في بعض دول أمريكا اللاتينية، فمن الملاحظ تركيز دول مجلس التعاون على عدد محدود من هذه الدول ، وهي: البرازيل، الأرجنتين، والمكسيك، وفنزويلا ، إلى جانب قلة عدد هذه السفارات، فعلى سبيل المثال لدى قطر سفارات في سبع دول لاتينية (فنزويلا ، كوبا ، البرازيل، جمهورية الدومينكان، السلفادور، أوروجواي، وكوستاريكا) ، أما الكويت فلديها سفارات في ست من دول أمريكا اللاتينية (فنزويلا ، البرازيل، الأرجنتين، كوبا ، المكسيك ، وشيلي) . ولدى السعودية خمس سفارات في كل من (الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، فنزويلا ، وكوبا) ، كما أن الإمارات لديها سفارات في أربع دول هي (البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، شيلي) . أما سلطنة عمان والبحرين فليس لديهما سفارات في أي من دول أمريكا اللاتينية، مما يكشف بشكل واضح عن اختلاف دول مجلس التعاون فيما بينها فيما يتعلق بدرجة الاهتمام الذي تبديه لتعزيز العلاقات مع دول القارة اللاتينية.

علاوة على ذلك هناك تباينات واختلافات في الرؤى بين الطرفين فيما يتعلق بعدد من القضايا المهمة، ومنها البرنامج النووي الإيراني؛ فبينما تعارضه دول مجلس التعاون الخليجي بشدة، وتطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من أسلحة الدمار الشامل، تدعم بعض دول أمريكا اللاتينية وبخاصة البرازيل وفنزويلا والإكوادور حق إيران في تطوير تكنولوجيا نووية سلمية، كما رفضت فرض الغرب عقوبات على إيران. ويمكن أن يعزو موقف دول أمريكا اللاتينية إلى قوة العلاقات الاقتصادية مع إيران، التي بلغ معدل التبادل التجاري معها ٤ مليارات دولار، وتعد البرازيل من أكبر مصدري الغذاء واللحوم لإيران، وبلغت قيمة صادراتها حوالي ملياري دولار.

هذا بالإضافة إلى اختلاف مواقف الطرفين بشأن بعض القضايا الأخرى، ومنها: الثورة السورية؛ حيث أن لدى بعض دول أمريكا اللاتينية وبخاصة فنزويلا والبرازيل علاقات قوية ببشار الأسد، وبينما تدعم هذه الدول حق الشعب السوري في مزيد من المشاركة السياسية والديمقراطية، إلا إنها ترفض حل الأزمة السورية عبر الوسائل العسكرية وتعارض بشدة التدخل العسكري في سوريا، وتدعو جميع الأطراف إلى اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل الصراع الدائر هناك. والموقف نفسه ينطبق على حالة الثورة الليبية، فعلى سبيل المثال امتنعت البرازيل عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ الذي صدر في ١٧ مارس ٢٠١١م، والقاضي بإقامة منطقة حظر طيران فوقها معللة ذلك بأن التدخل العسكري ليس حلاً مفيداً لمشكلات ليبيا، كما أثارت حملة القصف الجوي التي قام بها حلف الناتو في ليبيا لدعم المعارضة الليبية انتقادات البرازيل للعمليات العسكرية. وقد برزت هذه الخلافات والاختلافات خلال الاجتماعات التمهيدية التي شهدتها ليما ببيرو لإعداد مشروع قمة «الإبسا» الثالثة لعام ٢٠١٢م، بعد أن رفضت بعض الدول العربية إدانة المحاولات التي تقوم بها بريطانيا لمنح موافقات للتنقيب عن البترول في جزر الفوكلاند التي تشهد توتراً ما بين الأرجنتين وبريطانيا، على خلفية التحفظ اللاتيني على المقترح العربي بإدانة الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. علاوة على ذلك ثمة خلافات سعودية فنزويلية حول مسألة خفض أسعار النفط؛ خاصة أن فنزويلا من أكثر الدول المنتجة للنفط التي تضررت

مـن هبوط أسعار النفـط، الذي تشـكل إيراداتـه ٩٥ بالمائة من إجمالي إيرادات الصادرات الفنزويلية.

### التحديات وآفاق المستقبل:

يشـير إتجـاه العلاقـات بـين دول مجلـس التعـاون الخليجي ودول أمريـكا اللاتينيـة إلى أن هذه العلاقـات مرشحة لمزيد من التطور، في ظـل الاهتمام الكبير الذي تبديـه القيادات السياسية في المنطقتـين، وبالنظـر إلى عظـم حجـم الإمكانيـات ومجالات وفرص التعاون والتكامل الكبيرة المتاحة في العديد من القطاعات بـين دول المجموعتين، إلا أنه على الجانب الآخر هناك العديد من العقبـات والمعوقـات التي يمكن أن تحـول دون الارتقاء بالعلاقات بـين دول مجلس التعـاون ودول أمريـكا اللاتينية، منهـا: العقبـات السياسية، التي يمكـن تحديدها في اختلاف الـرؤى والمواقـف السياسية من بعض القضايـا المهمـة، الأمر الـذي يتطلـب مزيدا من التنسيـق والتواصل وعقد اللقـاءات والاجتماعات بـين قـادة وكبـار المسؤولـين في دول الإقليمين من أجـل التشاور المستمر حول القضايا محل الخلاف بما يمكن أن يسهـم في تحقيق التقارب في وجهات النظـر. وفي هـذا الإطـار، يمكـن أن تكـون قمـة الإبسـا الرابعـة في الرياض فرصة جيـدة للتشاور والتنسيـق حـول القضايا محل الاهتمام المشـترك، كما أن مزيدا من الاستثمارات الخليجية في دول أمريكا اللاتينية سيكون له بكل تأكيد مردود إيجابي على هذه الدول التي يواجه بعضها في الوقت الراهـن ظروفـا اقتصاديـة صعبة علـى نحو يمكـن أن يسهم في قيامها بتعديل بعض مواقفها السياسية من القضايا ذات الأهمية الخاصـة لدول الخليـج وبخاصة البرنامج النـووي الإيراني. هذا بالإضافة إلى أن افتتاح دول مجلس التعاون للمزيد من السفارات في القارة اللاتينية سوف يسهم في توطيد العلاقات بين الطرفين.

وترتبـط العقبـات الاقتصاديـة؛ باستمـرار تركيـز واهتمام دول المنطقتـين بالعلاقـات الاقتصادية مع شركائهـم التقليدين إلى جانـب الصـين، وتجاهـل كافـة الفرص والمكاسـب التـي يمكن للطرفـين تحقيقها إذا مـا حظي التعاون بينهـم بالاهتمام المطلـوب. كمـا أن البعـد الجغـرافي بـين دول المنطقتـين مع قلة وسائـل المواصلات رغم تسيير شركات الاتحاد والخطوط الجوية القطريـة وطيران الإمـارات رحلات مباشرة إلى ريـو وساو باولو وبوينـس آيريس، فضلا عن التخطيـط لمسارات جوية جديدة إلى المكسيك وكولومبيا، قد حـال دون تطوير العلاقات بين الطرفين، كمـا إنه في حال استمراره سيقف بلاشـك حجر عثرة أمام مزيد مـن التطور في هـذه العلاقات. ولذا فإنه مـن الواجب العمل على توفير المزيد من خطوط الطيران المباشر بين الطرفين.

وهناك عقبات ثقافية؛ فعلى الرغم من التطورات الاقتصادية والسياسية الكبرى التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية والتي أهلتها لأن تكـون من القـوى الصاعدة في العـالم، فمازالت هناك صورة نمطيـة للقارة اللاتينيـة فى العقـل الجمعي العربـي والخليجي؛ حيـث لا يـزال يسيطـر على كثير من العـرب اعتقـاد خاطئ أنها دول كـرم القدم والبن والمهرجانات والسامبا فقط، وعلى الجانب الآخـر، مازالت صورة دول الخليج الماثلة في أذهان شعوب أمريكا اللاتينية بأنها بلاد النفـط وأن الإسلام هو دينها الرئيسي. ومن الواجـب للتغلـب على هـذه العقبات تنظيـم المزيد مـن المعارض والمؤتمرات وكذلك الأسابيع الثقافية، وعقد المزيد من الاتفاقيات في مجـال التعاون الثقـافي والعلمي وتفعيـل القائم مـن هـذه الاتفاقيات، بمـا يسهـم في التعريف بكل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة في دول المنطقتين.كمـا أن تشجيع جهود ترجمة الأعمال الأدبية والعلمية بين كلتا الثقافتين، وزيادة عدد المنح العلمية والتبادل الطلابي والثقافي سيكون له مردود إيجابي على هذه العلاقات.

**٢٦٣ مليارا حجم تجارة الصين و٨٠ مليارا استثماراتها في أمريكا الجنوبية**

وبعد انعقـاد القمة الدورية السنويـة السادسة والثلاثـين لقـادة دول مجلـس التعـاون الخليجـي بالرياض في ديسمـبر ٢٠١٥م، من المفيـد التأكيد على أهمية تعزيـز العلاقات بين دول مجلس التعاون ودول أمريكا اللاتينيـة، وذلك علـى ضوء المكاسـب والمنافع التـي يمكن لدول المجلـس تحقيقهـا من خـلال هذه العلاقـات وذلـك في مجالات عديدة ومتنوعة، وفي ظل تنامي قوتها الاقتصادية ووزنها ونفوذها السياسي على الساحـة الدولية. وبناء على ذلك أكدت القمة على ضرورة إتخـاذ ما يلزم من إجراءات لتذليـل العقبات التي تحول دون تنمية وتطوير العلاقات الخليجية اللاتينية، وبخاصة ما يتعلق منهـا بالتوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة بين دول المجلس وتجمع الميركوسور، وافتتاح المزيد من السفارات الخليجية هناك، وكذلك تعزيز دور القطاع الخاص ورجال الأعمال، وكذا بذل الجهد من أجـل تذليل عقبـات الاستثمـار والتعريف بالفرص الاستثمارية، وتشجيع إقامة المعارض التجارية، وتسهيل منح التأشيرات لرجال الأعمال، بالإضافة إلى العمل على إنشاء خطوط نقل بحري وجوي لتنشيـط التجـارة البينية، وكذلـك تفعيـل دور مؤسسات المجتمع المـدني في هذا الإطار، وتشجيع جهود تبادل الخبرات والتعاون في المجالات العلمية والتكنولوجية. ●

* باحثة متخصصة في شؤون أمريكا اللاتينية

# تأثير إسرائيل على أمن دول الخليج في ضوء التحديات الجديدة

**مما لا شك فيه أن المتغيرات والتحديات الجديدة على المستويين الإقليمي والدولي، إضافة إلى الأوضاع المتردية في كل من سوريا، العراق، ليبيا، واليمن، تلقي بتأثيراتها بشكل مباشر على دول مجلس التعاون الخليجي التي لابد أن يتأثر أمنها القومي بفعل هذه المتغيرات لاسيما مع تعاظم التحديات التي تواجهها هذه الدول من جانب المشروع الإيراني الذى لم ولن تتوقف مخاطره عند حدود معينة، وبالرغم من أن هذه المخاطر شديدة الوضوح فإنه من الضروري علينا ونحن نتحدث عن التحديات والمهددات الحالية ألا نغفل مواقف وتوجهات أحد الأطراف الرئيسية الذى يحاول أن يتخفى تارة ويبدو وكأنه غائباً تارة أخرى مع أنه أكثر الأطراف استفادة وتأثراً وتأثيراً في كل ما يحدث وأعني بذلك الطرف الإسرائيلي الذى سوف نتعرض له ولمشروعه بشكل أكثر تفصيلاً ارتباطاً بهذه المتغيرات .**

اللواء محمد إبراهيم *

مـن الضروري ونحـن نعالج طبيعة التأثـير الإسرائيلي على أمـن دول مجلس التعاون الخليجي أن نبـدأ بطرح ماهية الرؤية الإسرائيلية لكيفية التعامـل المستقبلي مع هذه الدول، وهو الأمر الـذى يقودنـا إلى أهمية توضيـح التوصيات التـي أقرها مؤتمر هيرتيزليا الـذى عُقد بمدينة تل أبيـب في يونيو ٢٠١٤م (مؤتمر يُعقـد سنويـاً ويطلقـون عليه اسم عقـل إسرائيـل الاستراتيجي ويساهم بشكل مؤثر في صنع القرار) فقد توصل المؤتمر في نهاية اجتماعاتـه إلى توصية هامـة للغاية - وإن كانـت صعبة التحقيق وهـي مجرد حلـم يراودها - مفادها ضـرورة أن تقيـم إسرائيل مجموعـة من التحالفـات الاستراتيجية في مناطـق مختلفة من أهمها إقامة علاقات رسمية وغير رسمية مع دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية من مدخل مبادرة السـلام العربية واعتبارها ركيزة أساسية في توجه إسرائيل نحو الدول العربية من أجل تشكيل مجال استراتيجي مشترك.

وحتى تتبلـور الرؤيـة الإسرائيلية بشكل أكـثر وضوحاً، فقد استكمـل هـذا المؤتمـر رؤاه في اجتماعاتـه خلال العـام التالي (يونيـو ٢٠١٥م) وتوصـل خبراؤه المتخصصـون إلى إجماع على أن الخطـر الوحيد حالياً في منطقة الشرق الأوسط هو البرنامج النـووي الإيـراني، وأن كافـة التهديـدات الأخـرى المحتملة من الجيوش العربية وغيرهـا أصبحت لا تمثل قلقـاً لإسرائيل، كما اعتـبر المؤتمـر أن التهديد الإيـراني بالنسبة لهم يمثـل تهديداً وجودياً، ولاشـك أن المؤتمر بمـا توصل إليه من نتائـج تعمد أن يبعث رسالة واضحة مفادهـا أن العدو الرئيسي لإسرائيل يتمثل في الخطـر الإيـراني، وهو ما يتيـح لها الترويـج لمخططاتها وأن تتحرك في المنطقة على قاعـدة أنها ودول الخليج يواجهان نفس المهددات.

من هـذا المنطلق يمكن تفهم محددات السياسة الإسرائيلية في التعامـل مع الملف الخليجي حيث تسعى جاهـدة إلى أن تبلور مجالات تفاهـم مشتركة بهدف التوصل إلى أهم المحددات التي يمكن أن تلتقى فيها المصالح الإسرائيلية مع المصالح الخليجية، وفـى يقيني أن إسرائيل دائمـة البحث عن هذه المجالات وتحاول أن تعظم منها باعتبارها مدخلها الحيوي للنفاذ إلى هذه المنطقة شديـدة الأهميـة الاستراتيجية في العـالم، ولعلنا هنـا لا ننسى كيف حاولـت إسرائيل منذ منتصف التسعينـات إقامة علاقات خاصة مع بعض الدول الخليجية ونجحت في إنشاء مكاتب تمثيل تجـارى في كل من قطـر وسلطنة عمان والبحريـن عام ١٩٩٦م،

**إسرائيل لن تقدم تنازلات للفلسطينيين والطريق الوحيد هو المبادرة العربية لكنها غير مهيأة مهما كان المقابل**

واستمر عملها حتى عام ٢٠٠٠م، قبل أن يتم إغلاقها بعد نشوب الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

تحـاول إسرائيل أن تروج وتبـث قناعة مفادها أن هناك قدراً مـن الارتياح العـام إزاء ما تعتقد وتعتبره مـن جانبها أنه النظرة الواقعيـة السياسية بينها وبـين دول الخليج، خاصـة أن إسرائيل تزعم مراراً عدم وجود عداء مستحكم أو مستعصي بين الجانبين، وأن أولويات الأمن الخليجي تركز على الخطر الإيراني وليس على المهـددات الإسرائيلية، على خلفية أن الأطماع الإيرانية في الخليج واضحـة بشكل لا يقبل الجدل فهي تحتل الجزر الإماراتية الثلاث (أبـو موسـى – طنب الكـبرى – طنب الصغرى)مـن جهة، ومن جهة أخرى تسعى لإعادة إحياء حلم الإمبراطورية الفارسية الذى يعني في النهايـة السيطرة التامة على منطقة الخليج، ويأتي ذلك في الوقـت الـذى تؤكد فيه إسرائيل أنها لا ولـن تتعامل مع الخليج بنفس النهج الإيراني، وأن كل ما تأمل في تحقيقه هو مجرد إقامة علاقات طبيعيـة مع دول الخليج بما يتمشى مع المصالح المشتركة للجانبـين دون أن يكـون هنـاك تخوفاً مـن سيطـرة أو احتلال أو تهديد.

وبالتـوازي مع جهـود إسرائيـل الحثيثة للبحـث عن مجالات للمصالـح المشتركة مـع دول الخليـج، فإنها تعلم علـم اليقين أن هنـاك قيداً رئيسيـاً لا زال يحول دون أن تتبلـور هذه الجهود إلى واقـع ملموس على الأرض، وهذا القيـد يتمثل في استمرار احتلال الدولـة العبرية لبعض الأراضي العربية بعد حـرب عام ١٩٦٧م، الأمـر الذى يمنع أن تكون هنـاك علاقات طبيعية بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل إلا بعد إزالة هذا القيد وإنهاء احتلال الأراضـي العربية، ومن هنا بدأت إسرائيل تفكر في كيفية إحداث اخـتراق في المنطقة من خـلال التلويح (غير الرسمـي) بإمكانية التعامل مع المبادرة العربية للسـلام التي طرحتها المملكة العربية السعودية في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، والتي حددت مفهوم التسوية السياسية بشكل مبسط وواضح للغاية وهو باختصار شديد سلام كامـل مع إسرائيـل مقابل انسحـاب كامل من الأراضـي المحتلة، وفـى رأيـي أن هذه المبادرة لا زالـت تمثل أفضل الحلـول للتسوية السياسيـة للصـراع العربـي / الإسرائيلي، ولكـن لا يزال موقف إسرائيـل الرسمي يتمثـل في تجاهل هذه المبـادرة نظراً لرفضها المطلق للعودة إلى حدود ١٩٦٧م.

وفـى تقديري أن هناك شكوكاً كثيرة تحيط بإمكانية أن تقدم إسرائيـل تنازلات في الموضـوع الفلسطيني كمدخل لتشجيع الدول الخليجية على تقبل فكرة التعامل معها نظراً لوجود حكومة يمينية متشددة برئاسة نتانياهو تشاركـه فيها بعض الأحزاب المتطرفة، ويظـل الطريق الوحيـد المطروح أمام إسرائيـل لإحداث ما يمكن أن نسميـه بالاخـتراق الشرعـي لهذه المنطقة الحيويـة هو قبولها بالمبادرة العربية حتى تحصل على السلام العربي الشامل، وتؤكد قراءتنـا للموقـف الحـالي أن إسرائيل غـير مهيأة حاليـاً للقبول بالمبـادرة العربية مهمـا كان المقابل الذى يمكـن أن تحصل عليه حيـث أنهـا تراهن على أن الظـروف الإقليميـة والدولية قد تتغير بحيـث تنجح في المستقبل في تطبيع علاقاتها الخليجية دون حاجة للتنازل عن الأراضي العربية المحتلة.

××× لذلـك حاولت إسرائيل أن تلتف بقدر المستطاع على هذا القيـد من خلال تعظيـم الخطر الإيراني علـى دول الخليج وعلى منطقـة الشرق الأوسـط، ولذلك أسرعت إلى تكثيـف معارضتها للاتفاق النووي الإيـراني / الأمريكي ونجحت في نقل المعركة إلى داخـل الكونجرس من أجل إفشال الاتفـاق وصعدت خلافاتها مع الرئيـس الأمريكي نفسـه ولكن دون جدوى، ثـم حاولت أن تظهر للعالم أن هناك جبهة قويـة معارضة لهذا الاتفاق مكونة ليس من إسرائيـل فقط وإنما من دول الخليـج أيضاً استناداً إلى مقولة أن الجميـع يتعرض لنفس الخطـر وأن الكل في قـارب واحد، ولمحت إسرائيـل أكثر مـن مرة إلى عدم ممانعتها مـن الانضمام – بأي شكل يتم الاتفاق عليه – للمحور السنى في المنطقة والذى تقع عليه المسؤوليـة الأكبر في مواجهة المحور الشيعي الخطير الذى تتزعمه إيران.

ولم تكتـف إسرائيـل بذلـك بل تعمـدت أن تخرج مـن عباءة التركيـز علـى الخطـر الإيراني فقـط إلى دائـرة أوسـع تحظى باهتمام وتوافـق إقليمي ودولي ألا وهى مخاطر الإرهاب وضرورة مواجهتـه بشكل جماعـي وجهد شامل باعتبـار أن خطر الإرهاب يستهـدف ضرب الاستقـرار في المنطقـة وفى العـالم ولا يستثني أحـداً، ومـن هنا كثفت جهودهـا وعرضت إمكانيـة مشاركتها في الجهود الدولية لمحاربة هذا الإرهاب في كل مكان، ولاشك أن هذا المدخل يوفر لإسرائيل الفرصة لأن تكون أحد الأطراف الفاعلة في المنطقة لمواجهة الإرهاب بالتنسيق المباشر وغير المباشر مع الدول العربيـة التـي تعانى مـن مخاطر الإرهـاب، حتـى وإن اقتصرت المشاركة الإسرائيلية على جانب واحد من المساعدة وأقصد بذلك الجانـب الاستخباري أي تبادل المعلومـات الاستخبارية مع الدول المعنية بالأمر.

## فشل مشروع بيرس للشرق الأوسط وإدماج إسرائيل بالمنطقة للرفض العربي وتكرر الفشل بعد طرحه أمريكياً

ولا شك أن العلاقات المتميزة بين إسرائيل والولايات المتحدة تساهم بشكل مباشر في محاولات تثبيت الدور الإسرائيلي في المنطقة، وإتاحة المساحة اللازمة له للتحرك بدعم أمريكي كامل حتى يكون هذا الدور جزءًا من منظومة الأمن الجماعي في المنطقة وما يتطلبه ذلك من تسهيل مجالات متعددة للتعاون الإسرائيلي مع كافة الدول العربية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تقيم علاقات مع إسرائيل، ومن وجهة النظر الأمريكية فإنه حتى يتحقق هذا الأمر لابد وأن تكون هناك خطوط اتصال متاحة بين الطرفين للحفاظ على الاستقرار في المنطقة وعلى المصالح المشتركة فيها وبالتالي حماية المصالح الأمريكية باعتبار أن دول الخليج تمثل قوة كبيرة تؤثر في القضايا الاقتصادية والسياسية في المنطقة والعالم، وبدعوى أن إسرائيل تمثل أيضاً قوة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط تلتزم واشنطن أمامها بالحفاظ على أمنها وتفوقها العسكري .

وفي الإطار نفسه من المهم أن نشير إلى المشروع الذى طرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (شيمون بيرس) في أوائل التسعينات وبعد حرب الخليج الأولى والذى أطلق عليه اسم مشروع الشرق الأوسط الجديد والذى كان يهدف إلى إدماج إسرائيل اقتصادياً في المنطقة العربية دمجاً كاملاً يستند – طبقاً لرؤيته – على رأس المال الخليجي والخبرة والعقلية الإسرائيلية، ولكن الظروف لم تساعد (بيرس) على تمرير هذا المشروع لأسباب متعددة أهمها الرفض العربي القاطع، والأمر الغريب أن جوهر هذا المشروع لم يمت وظل حاضراً في الأذهان حيث قامت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤م، بطرح المشروع نفسه تحت اسم "مشروع الشرق الأوسط الكبير" ، وهي كلها مشروعات تسعى إلى تثبيت المصالح الأمريكية في المنطقة على أن تكون إسرائيل إحدى الدول المؤثرة فيها من خلال إقامة علاقات طبيعية بينها وبين كافة الدول العربية وتحديداً مع دول الخليج .

## تعارض المواقف الخليجية ـ الإسرائيلية

في ضوء ما سبق وبالرغم من المحاولات الإسرائيلية لتثبيت مبدأ المصالح المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي أملاً في إيجاد أسس راسخة لإقامة علاقات طبيعية تدريجية مع هذه الدول في مرحلة قادمة، إلا أنه من الضروري أن نشير إلى مجموعة من المبادئ التي تحكم الموقف الإسرائيلي في هذا المجال، وسنجد أنها في مجملها لازالت تتعارض حتى الآن مع جوهر المصالح الخليجية والعربية مما يتطلب أن تكون دول الخليج واعية لها، ويمكن لنا أن نوضح أهم هذه المبادئ على النحو التالي:

إن الهدف الأسمى لإسرائيل من سعيها لإقامة علاقات طبيعية مع دول الخليج تتمثل في الحرص على الاستفادة من القوة

الاقتصادية الضخمة لهذه الدول واستثمارها لصالحها، فضلاً عن تأمين تحركاتها ومصالحها في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

أن كافة التطورات الحالية التي تشهدها المنطقة (الأوضاع في كل من سوريا والعراق وليبيا واليمن ولبنان) تتمشى تماماً مع المصالح الإسرائيلية ما دامت تؤدي في النهاية إلى استنزاف رصيد القوة العربية في كافة المجالات، وهو ما يتيح لإسرائيل تنفيذ سياساتها في المنطقة بشكل هادئ ومتدرج دون عائق، فضلاً عن أن إسرائيل سوف تحرص على أن تظهر للعالم أنها القوة الرئيسية في المنطقة التي تتميز بالاستقرار والديمقراطية وهي القادرة على حماية المصالح الغربية في وسط عالم عربي متقلب وملتهب وأصبح مصدراً للجماعات الإرهابية .

إسرائيل تسعى إلى تعظيم الصراع السني / الشيعي في المنطقة، وحتى وإن حاولت أن تحسب نفسها ضمناً على (مؤيدي) التيار السني استناداً على مبدأ توافق المصالح، إلا أنها في الوقت نفسه ترغب في استمرار هذا الصراع بل وتزكيته كلما استطاعت نظراً لأنه يحقق لها نفس الهدف في تأجيج الصراعات المختلفة في المنطقة وعلى رأسها الصراع المذهبي والطائفي.

**استنزاف رصيد القوة العربية يتمشى مع مصالح إسرائيل**

إن إسرائيل تسعى إلى الفصل التام بين الحل الأمثل للقضية الفلسطينية والمتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧م، (مبدأ حل الدولتين) وبين سعيها لإقامة العلاقات الطبيعية مع دول الخليج بدعوى أن المصالح المشتركة مع هذه الدول يجب أن تكون لها الأولوية وأن تسمو فوق أية قضايا أخرى.

ليس من مصلحة إسرائيل أن تمتلك دول الخليج أسلحة متطورة ولا سيما الصواريخ طويلة المدى التي يمكن أن تصل إلى داخل العمق الإسرائيلي، كما أنه ليس من مصلحتها أن تسعى المملكة العربية السعودية، أو الدول الخليجية لامتلاك السلاح النووي (للأغراض السلمية) رغم أهمية ومشروعية هذا المسعى المطلوب من أجل إحداث قدر من التوازن مع إيران (النووية).

إن إسرائيل تعلم أن هناك استحالة في إقامة علاقات طبيعية مع دول الخليج مجتمعة في ظل المعطيات الحالية، ولذلك تحرص على النفاذ إلى هذه المنطقة تدريجياً من خلال الالتفاف على بعض الدول التي يمكن لها أن تقبل بهذا الشكل من التعامل الثنائي معها وبصفة خاصة تلك الدول التي ترى إسرائيل أنها لا تتوافق دائماً مع المبادئ الرئيسية التي تحكم السياسة الخليجية.

إسرائيل لن تتورع في أي وقت عن تنفيذ أية عمليات إيجابية استخباراتية في أي من دول مجلس التعاون الخليجي بدعوى أن هذه العمليات تمثل ضرورة للحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي (نشير إلى عملية الاغتيال التي نفذتها المخابرات الإسرائيلية ضد الفلسطيني محمود المبحوح في دبي عام ٢٠١٠م، تحت مبرر أنه المسؤول عن عمليات تهريب السلاح لحركة حماس في قطاع غزة).

لا يعد التقارب المصري / الخليجي أو وصول هذا التقارب والتعاون إلى مرحلة من التكامل السياسي والأمني والعسكري في مصلحة إسرائيل باعتبار أن هذا التحالف سوف يمثل المحور الرئيسي في المنطقة القادر على مواجهة أية مخططات إسرائيلية، الأمر الذي يفسر عدم صدور أي ردود أفعال رسمية من جانب الحكومة الإسرائيلية تجاه مقترح إنشاء القوة العربية المشتركة ترقباً لتشكيل هذه القوة وممارسة مهامها الفعلية على الأرض، وفي الإطار نفسه من الواضح أيضاً أنه لا يروق لإسرائيل كثيراً الموقف المصري الذي يؤكد دائماً على أن أمن الدول الخليجية يعد جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي المصري وأن المساس بأمن الخليج يعد خطاً أحمر لمصر .

وارتباطاً بما سبق، لا يمكن لنا ونحن نتحدث عن مهددات الأمن القومي الخليجي أن نتخطى المشروع الإسرائيلي باعتباره أحد هذه المهددات حتى وإن كان يحتل أولوية متأخرة حالياً حيث أن مهددات الأمن القومي تمثل في مجملها كل متكامل، ومن الواضح أيضاً أن التطورات التي تشهدها المنطقة حالياً تصب في صالح تعاظم القوة الإسرائيلية خصماً من رصيد القوة العربية، الأمر الذي يتيح المجال أمام إسرائيل لتمرير أية مخططات أو مشروعات تحقق مصالحها حتى وإن استغرق ذلك وقتاً طويلاً ، ولاشك أن إسرائيل ستركز خلال المرحلة القادمة على محاولة استثمار الظروف الراهنة وخاصة ما يتعلق بالمخاطر الإيرانية في محاولة للاقتراب من دول الخليج التي تواجه نفس المخاطر، الأمر الذي ينبغي معه التحسب من طبيعة هذه التحركات الإسرائيلية التي لا تزال تراودها أحلام إقامة علاقات طبيعية مع دول مجلس التعاون الخليجي دون أن تثبت حسن نواياها وتوافق على المبادرة العربية للسلام أو أي إطار للحل يحقق انسحابها الكامل من الأراضي التي لاتزال تحتلها، كما عليها أيضاً أن تثبت بالواقع العملي أنها بعيدة عن المساس بالأمن القومي الخليجي، وفي رأيي أن تحقيق هذا الأمر ليس متاحاً في المدى المنظور رغم أن إسرائيل لن تتورع عن التحرك المكثف للنفاذ لدول الخليج ●

* رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بالمجلس المصري للشؤون الخارجية

# علاقات مجلس التعاون ـ الاتحاد الأوروبي 2016: التقارب مؤجل

**تظل مكانة منطقة الخليج ثابتة على الأجندة الأوروبية حتى وإن لم تكن الأسباب دائما إيجابية، ففي حين يوجد توجه يقيني في بروكسل بشكل أوروبي جماعي وبعض العواصم الأوروبية منفردة بأن أوروبا في حاجة لتقوية أواصر التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي على أساس استراتيجي واسع النطاق بهدف تعزيز السلم والأمن الإقليميين، تظل أوروبا مترددة وغير متأكدة من كيفية هيكلة هذه العلاقات على نحو مفيد لجميع الأطراف، ونتيجة لذلك تبقى العلاقات بين الجانبين عالقة وتتراوح في خانة التعاون البسيط دون الارتقاء إلى التوافق حول الاتجاه الذي يجب أن تتخذه هذه العلاقة، سواء داخل الاتحاد الأوروبي أو بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.**

د. كريستيان كوخ *

## اختلاف الأولويات

لهذا المأزق في العلاقات الخليجية ـ الأوروبية عدة مسببات أولها، أن كلا الطرفين منشغل بقضايا تخص الحيز القريب من ديارهم. ونحن على مشارف نهاية عام ٢٠١٥ م، لا تزال أوروبا تتخبط في وحل أزمة اللاجئين دون معرفة بكيفية التعامل معها ولا حتى بالأبعاد التي قد تتخذها في نهاية المطاف. وحسب منظمة الهجرة الدولية IOM، فقد فرّ نحو ٧٥٠،٠٠٠ شخص إلى أوروبا إلى حد الآن في عام ٢٠١٥م، وقد توجه معظمهم، أي نحو ٣٥٠،٠٠٠، إلى ألمانيا. وأدى هذا الحجم الهائل لتدفقات المهاجرين إلى انقسامات عميقة داخل الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك عدم استعداد بعض الدول الأعضاء لتقاسم العبء وتطبيق بنود معاهدة دبلن بشأن إعادة توطين اللاجئين. وعلاوة على ذلك، تشير التوقعات بأن موجة الفارين الذين يحاولون بلوغ أوروبا سوف تستمر في النموّ خلال ٢٠١٦م، بسبب استمرار الأزمة في سوريا وكذلك الحال بالنسبة لموجة الهجرة من إفريقيا. وعليه سوف يكون مجال القلق الرئيسي بالنسبة لأوروبا في العام المقبل هو كيفية التعامل بشكل فعال مع مثل هذه الأزمة.

ومع ذلك، ليست قضية اللاجئين هي الهاجس الوحيد الذي يشغل بال أوروبا حيث أنها تأتي في أعقاب الأزمة المالية التي لا تزال عالقة ومازالت تعصف باليونان بالإضافة للنقاش الأكثر اتساعا حول الاتجاه الذي سوف يسلكه الاتحاد الأوروبي مستقبلا. مما يغذي الشكوك في كون الاتحاد الأوروبي سوف يمضي قدما على درب تعميق أواصر التكامل احتمال خروج بريطانيا العظمى من الاتحاد الذي طرحته حكومة ديفيد كاميرون حيث أعلنت لندن عن إجراء استفتاء حول هذه المسألة مع نهاية عام ٢٠١٧م. وبالنظر لقائمة القضايا الداخلية التي سوف تشغل اهتمام صناع السياسات في الاتحاد الأوروبي، فإن مسألة تعزيز علاقة استراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي ليست واردة في مقدمة لائحة الاهتمامات، حتى وإن كانت بعض القضايا المذكورة آنفا، مثل التعاطي مع قضية اللاجئين، مرتبطة بصورة مباشرة بالاستقرار في منطقة الشرق الأوسط حيث تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دورا أساسيا.

ولا يختلف الوضع كثيرا من منظور دول مجلس التعاون الخليجي بدورها. من وجهة نظر بعض العواصم، مثل الرياض والدوحة وأبو ظبي، نرى أن كافة التهديدات الجيوستراتيجية التي كانت تقلق دول المجلس قد تحولت إلى حقيقة في الأعوام القليلة الماضية. ويشمل ذلك على سبيل المثال صعود الحركات المقاتلة المتطرفة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وانتشار نزعات تفتت الدول على نطاق واسع في أنحاء منطقة الشرق الأوسط، كما حصل في سوريا وليبيا واليمن بالتزامن مع ظهور الميليشيات والأطراف الفاعلة غير الحكومية، بالإضافة إلى تنامي المخاوف والشكوك إزاء استمرارية استعداد الولايات المتحدة وقدرتها على لعب دور الضامن الأساسي للأمن الخارجي لدول الخليجي العربي، واستعداد إيران، بصفتها الغريم الجيوسياسي الرئيسي لدول مجلس التعاون، لاستغلال الموقف، مما قد يؤدي في النهاية إلى مزيد من عدم الاستقرار والصراع. في خضم تراكم هذه التهديدات المباشرة والحقيقية، يبقى دور الاتحاد الأوروبي غامضا فيما يتعلق بإبعاد أو حتى إيقاف بعض هذه التطورات السلبية.

تمثل الاتفاقية النووية مع إيران أحد الأمثلة التي تجسد الاختلافات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي

حول القضايا الاستراتيجية. بالنسبة لدول مجلس التعاون تعتبر خطة العمل المشترك الشاملة (JCPA) المتفق عليها من قبل مجموعة الاتحاد الأوروبي ٣+EU٣ وإيران في شهر يوليو ٢٠١٥ م، مصدرا للقلق. وقد صرّح وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي رسميا في ٣ أغسطس، ٢٠١٥م، أنه "عندما يتم تطبيقها بالكامل، سوف تساهم خطة العمل المشترك الشاملة في دعم أمن المنطقة على المدى الطويل، بما يشمل منع إيران من تطوير أو اكتساب قدرات عسكرية نووية." ويجب الإقرار بأن مجلس التعاون الخليجي قد حرص على تقديم مثل هذه التصريحات التي تدعم عمليات التفاوض خلال المفاوضات.

ومع ذلك، لا تزال لدى دول مجلس التعاون تحفظات جوهرية بخصوص الاتفاقية النووية إلى جانب اعتقادها القوي بأن التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقية سوف يكون أمرا في غاية الصعوبة، إلا أن هذه التحفظات لا تلقى صدى كافيا في أروقة القرار الأوروبي حيث يسود اقتناع بأن الاتفاق النووي ينطوي على إمكانية كبيرة لإحلال مزيد من السلام في الشرق الأوسط. لكن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، لا يزال الوقت مبكرا جدا للحسم في هذا الأمر. فمن ناحية، هناك شكوك جدية تحوم حول إمكانية تغيير إيران لنهجها الإقليمي، وفي ضوء تخفيف العقوبات المرتقب، سوف تظل طهران في المقابل تحافظ على تصلب موقفها إزاء القضايا الإقليمية الهامة مثل سوريا، أو حتى فيما يتعلق بالتدخل في الشأن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي. وليس هناك ما يدلّ على أن إيران سوف تقلّل من دعمها للمجموعات المأجورة في الشرق الأوسط والتي تهدد بتقويض المؤسسات الشرعية للدول. ولا ينظر لنزعة إيران للتدخل على أنها مؤقتة بل تعد سياسة "ثابتة" قائمة على أرض الواقع. ومن ناحية ثانية، تعتقد دول مجلس التعاون الخليجي بأن إيران سوف تغتنم فترة الاتفاقية لمواصلة أنشطتها البحثية في المجال النووي بما يجعلها تعزز قدراتها في ذلك المجال. وهنا، يعتقد بأن ما أعرب عنه العديد في أوروبا من أمل في حدوث تحول داخلي في إيران مما قد يحدث تغييرا على الديناميكيات الداخلية مع انتهاء مدة الاتفاقية ليس إلا ضربا من "السذاجة". ثالثا، يوجد أيضا قلق كبير من ناحية السياسات الغربية فيما يتعلق بالاتفاق النووي. وهذا يشمل إرادة غربية واضحة لغض النظر على التجاوزات الإيرانية المحتملة لما ورد في الاتفاقية. ببساطة، دول مجلس التعاون الخليجي غير مقتنعة بأن الدول الغربية سوف تتعامل بكفاءة مع الانتهاكات المحتملة من طرف إيران وأن أوروبا، بدلا عن ذلك، سوف تمنح إيران كامل ثقتها بهدف تفادي أي تصعيد للتوترات التي قد تعرض خطة العمل المشترك الشاملة للخطر من ناحية أخرى.

بعيدا عن الاتفاق النووي مع إيران، فإن وجهات النظر لا تلتقي بالضرورة بين دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا حول القضايا الإقليمية الأخرى، بما فيها سوريا واليمن ومصر أو الحملة ضد التطرف والإرهاب الدولي. في حين يبدو أن هناك اتفاق ظاهري واسع حول الحاجة لإيجاد آليات لتسوية النزاع وتأمين عودة الاستقرار على الأرض، تبدأ الاختلافات في الاحتداد عند النظر إلى سبل تحقيق هذا الاستقرار. في اليمن، أعرب الاتحاد الأوروبي عن تحفظات جدية بشأن الحملة العسكرية الخليجية لإعادة الحكومة الشرعية في البلاد، في حين يستمر الاعتقاد في بعض الدول الأوروبية بأنه لا يمكن حل الأزمة في سوريا إلا بوجود دور للرئيس بشار الأسد، وهو سيناريو ترفضه دول مجلس التعاون رفضا قاطعا. في حين جعلت دول الاتحاد الأوروبي من الحرب ضد التطرف الإسلامي إحدى أولوياتها الدولية، ترى دول مجلس التعاون الخليجي الحملة الحالية غير نافعة طالما أن أزمة مثل الأزمة السورية التي تغذي التشدد والتطرف بشكل مباشر لا تزال قائمة دون حل.

**الشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج ليست ضمن أولويات الاتحاد الأوروبي**

## القيود الهيكلية

إن سياق الأحداث والتطورات الراهنة تقدم فقط دوافع وظيفية بدلا عن الأسس الهيكلية التي يمكن أن تبني عليها علاقة استراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. وبالنتيجة فإن العلاقات بين الطرفين تظل محدودة وتقف عند التعاون الدوري على أساس الأولويات المتبادلة في فترات معينة فقط. في هذه الأثناء، من وجهة نظر هيكلية، لا تزال أوجه الخلاف وعدم التطابق المتعددة قائمة على أرض الواقع. وهذا يشمل حقيقة أن الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي مؤسستان مختلفتان في الحقيقة، فيما تحاولان إنشاء حزمة من العلاقات، وأن النهج الثنائي في العلاقات بين الدول الأعضاء المنفردة من الجانبين يطغى معظم الوقت على نهج العلاقات متعددة الأطراف وأنه غالبا ما يكون هناك اختلاف فيما يتوقعه كل طرف من الآخر فيما يتعلق بالأولويات السياسية. ويلعب كل عامل من هذه العوامل دورا في تحديد فعالية ووتيرة بناء حزمة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي. هذه الاختلافات هي التي تزيد من تعطيل تكوين شراكة وظيفية حقيقية.

ومما يزيد من صعوبة المعضلة الأوروبية انعدام التوافق حول كيفية بناء السياسة الخارجية الأوروبية وكيفية تطبيقها في دول الخليج، خارج إطار سياسة الجوار الأوروبية وإطار العمل الأوروبي

المتوسطي، تبقى سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط مجزّأة للغاية وبالكاد معرّفة. على سبيل المثال، لم يستطع الاتحاد الأوروبي إلى حد الآن تحديد سياسة واضحة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ولا يزال داخل هيكله العام يعامل المنطقة على أنها متجانسة مع بقية دول الشرق الأوسط، رغم الاختلافات البديهية العديدة. هناك أيضا قضية الأدوات التي بإمكان الاتحاد الأوروبي وباستطاعته استخدامها للتعامل مع الوضع الاستراتيجي في الخليج. على الرغم من الطابع الأمني الصعب للبيئة الأمنية الخليجية، ليس الاتحاد الأوروبي طرفا قويا فعالا في المجال الأمني ولا يمكنه أن يقدم بديلا حقيقيا عن دور الولايات المتحدة رغم ما يسود من قلق وشكوك إزاء توجّه سياسة هذه الأخيرة في المنطقة.

في ظل السياق المبين أعلاه، بدأت مكانة الاتحاد الأوروبي كنموذج في التكامل الإقليمي في التلاشي. وحتى فترة قريبة، كانت التجربة الأوروبية في التكامل تحظى إلى حد كبير بنظرة إيجابية من طرف دول الخليج العربي. وبالنظر إلى تاريخ العلاقات الإقليمية العدائية وسوء الفهم المتبادل بين كتلة مجلس التعاون الخليجي وجيرانها إيران والعراق، كانت أوروبا تبدو وكأن لديها شيء ثمين يمكن أن تقدمه لمنطقة الخليج باعتبار تاريخها المليء بالفتن والعداوات القومية المشابهة. ولكن، مع ظهور مجلس التعاون الخليجي كقوة إقليمية فاعلة في حد ذاتها، ومع تعدد القضايا الداخلية التي تعصف بالنقاشات الأوروبية مثل قضية اللاجئين والأزمة المالية، وتباطؤ التعاون الأوروبي الخليجي، أصبح من الصعب أكثر فأكثر قياس قيمة الإضافة التي يمكن لأوروبا أن تقدمها لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بقائمة أولوياتها. إن العجز عن الخروج بنتائج ملموسة في العلاقات الثنائية أدى إلى عزوف نسبي لدول مجلس التعاون عن أوروبا، بما يشمل التطلع نحو نماذج أخرى في التكامل الإقليمي مثل نموذج رابطة الآسيان أو ميركوسور. ففي حين أن دول مجلس التعاون الخليجي مضت قدما في سبيل الاستفادة من زخم التغيير والعولمة، لبثت أوروبا مكانها غالبا.

في صيغته الحالية، يواصل الدور الذي تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي في بيئتها الإقليمية جذب قدر من اهتمام صناع السياسات في الاتحاد الأوروبي. ولكن، في حين كانت دول مجلس التعاون الخليجي فيما مضى تتطلع إلى أوروبا للعديد من الغايات والمصالح مثل التجارة والتقنية والتعليم وحتى القضايا الخاصة بالسياسة الخارجية، فقد تراجع مستوى العزم على بناء علاقات استراتيجية واسعة النطاق والمحافظة عليها. لقد أصبح المستقبل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي يتجه نحو آسيا، حيث أن اكتساب التكنولوجيا أصبح أكثر انتشار من أي وقت مضى، أما في مجالي التعليم والسياسة الخارجية فقد فضلت دول مجلس التعاون الخليجي تنويع الخيارات بدلا عن تعزيز العلاقات القديمة.

## للمضي قدما

من المرجح أن تواصل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي على نفس مسارها المبين أعلاه أي مبادرات التعاون الدورية التي تقف في طريقها عوائق الاختلاف في الرؤى والأولويات السياسية. وقد تغير الوضع اليوم، في نهاية ٢٠١٥م، عما كان عليه منذ بداية العلاقات وتغيرت معه الأولويات منذ إبرام اتفاقية التعاون الأوروبي الخليجي في ١٩٨٨م. ولتحقيق أي تقدم، يجدر بالاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي تفهّم أوجه القصور التي تشوب علاقاتهم والتركيز على جوانب التعاون الملموسة التي يمكن أن تعطي للعلاقات المتبادلة خيارات تأسيسية أفضل. فالقول بأن العلاقات يمكن أن تتطور لتصبح شكلا من أشكال الشراكة الاستراتيجية فيه تجاهل لما يجري على أرض الواقع. ومع ذلك، ونظرا لما يشترك فيه الطرفان من مصالح متعددة تشمل التزام كل منهما بالاستقرار والأمن في منطقة حيوية مثل منطقة الخليج العربي، فإنه لابد من بذل جهود حازمة لتقسيم هذه المصالح إلى أقسام وظيفية في محاولة لاستعادة زمام المبادرة. يمكن أن يضم مثل هذا المسعى أجزاء عديدة تشمل العمل على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف لهيكلة العلاقات، وتنسيق برامج المساعدة بشكل أفضل من أجل دعم التنمية الاقتصادية بصورة خاصة فيما يتعلق بمنطقة البحر المتوسط واليمن، وتسخير المزيد من الموارد البشرية لتعزيز العلاقة بشكل عام، مع التركيز أكثر على مجالات التعاون مثل الطاقة المتجددة، التعليم والبحث العلمي والتجارة والعلاقات التجارية. في كافة هذه المجالات، يجب توسيع مستوى الاتصال ليشمل المزيد من التبادل بين الأشخاص، وتوسيع فرص التدريب والمزيد من الاجتماعات ومنتديات النقاش. ويجب أن يشمل ذلك أيضا مجال تنمية المجتمع المدني. ولكن، في ظل البيئة المتقلبة التي تمرّ بها منطقة الشرق الأوسط بأكملها، ومع ضعف احتمالات تسوية النزاع في المنطقة في ٢٠١٦م، فإنه من المحتمل أن تمر العلاقات الخليجية الأوروبية بفترات من التوتر أطول من لحظات التعاون البناء.

**أولويات دول الخليج: مواجهة الإرهاب وتوجهات إيران النووية وانزواء أمريكا**

* مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث - جنيف

# تمسك السعودية بحصص إنتاج النفط.. دفاعًا عن الأمن الوطني وعن أوبك

**لقي قرار المملكة العربية السعودية الاحتفاظ بحصص إنتاج النفط صدى لدى السياسيين والاقتصاديين بعدما تلقى العالم صدمتين من السعودية لم يكن يتوقعهما، الأولى كانت عاصفة الحزم دفاعا عن أمنها القومي، والصدمة الثانية قرار تمسك السعودية بالحصص دفاعا عن أمنها القومي وعن أوبك، وسبق أن تلقى العالم صدمات من السعودية نتيجة دعمها دولة مصر ضد الإرادة الأمريكية والإقليمية، وتنازلها عن مقعدها في مجلس الأمن احتجاجا على أن مجلس الأمن من مخلفات الحرب الباردة، وامتناع الملك سلمان عن حضور قمة كامب ديفيد، ما يعني أن مواقف المملكة كانت أكثر تأثيراً من التصريحات، وأن السعودية تلعب أدوارا بما يتناسب مع حجمها القيادي، خصوصا وأن العالم يتجه نحو تعدد الأقطاب، فهي تريد أن تحجز مقعدا.**

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب *

وهناك عدد كبير من التساؤلات حول أبعاد تمسك السعودية بحصص الإنتاج بعد انخفاض أسعار النفط، منها لماذا ترفض السعودية التي تقود أوبك خفض الإنتاج المصطنع، وهل فاجأت استراتيجية أوبك الجديدة بقيادة السعودية منتجي النفط الصخري، وهل كان خفض أسعار النفط نكران للواقع أم استراتيجية عبقرية، ومن يملك القدرة على البقاء مع تدهور أسعار النفط، وما هو السعر الذي يمكن أن يصمد أمامه النفط الصخري في هذا الصراع المكشوف، أليس هذا الوقت المناسب لتقاسم هذا العبء الذي كانت تتجاهله الدول المنتجة خارج أوبك، وهل أتى النفط الصخري ليبقى كما في الرسالة التي أرسلها لأوبك رايان لانس رئيس شركة كونوكو فيليبس، وهو يتزامن مع محاولات تبرير تحميل ارتفاع أسعار النفط ومساهمتها في الأزمة المالية الأخيرة وغيرها من الأزمات التي شهدها العالم، ويحاولون ترويج بأنه لا يمكن معالجة التباطؤ الاقتصادي العالمي إلا بخفض أسعار النفط.

هل نحن أمام جغرافيا جديدة للطاقة مغايرة لما كان عليه في السبعينات من القرن الماضي، خصوصا بعد النهضة الاقتصادية في شرق آسيا، وتزايد أهمية الغاز، وتفاعل أسواق الطاقة مع الأسواق المالية، ولكن هل تواجه صناعة النفط كأنموذج للسوق اختبارا وجوديا، أم أنها مؤامرة ضد روسيا وإيران كما يصوره الغرب لهاتين الدولتين من أجل تأجيج الصراع لإبعاد أي تقارب مستقبلي بين تلك الدول يمكن أن تتحول إلى كتلة اقتصادية وسياسية خصوصا إذا ما تحالفت مع الصين وجنوب شرق آسيا.

ولكن مع تلك الأحداث والتطورات، هل انتهى دور أوبك، ولماذا تطالب اندونيسيا إذا بالعودة مرة أخرى إلى المنظمة، كما أن هناك تنسيق جار في أعلى درجاته مع موسكو، وبعد انخفاض أسعار النفط وتمسك أوبك بحصص إنتاجها هل تنخفض الأسعار لمستويات دنيا أقل تصل إلى ٣٠ دولارًا للبرميل.

الرؤية الاقتصادية والتاريخية لمسيرة أوبك منذ إنشائها عام ١٩٦٠م:

منذ عام ١٩٧٣م، تمردت السعودية على الغرب ما سميت بصدمة النفط الأولى عندما كان الغرب يتعامل مع الدول المنتجة بوصفها دول عالم ثالث وشراء النفط بأسعار زهيدة لم تتجاوز

## السياسة البترولية السعودية تكنوقراطية وليست عاطفية ترتكز على اقتصاد السوق وتراعي المصلحة العامة

دولاريـن للبرميل مـا اعتبرته الدول المنتجـة ممارسة غير عادلة يدخل في نطـاق أسلوب النهـب الاستعماري لـثروات الدول الأقل تقدمـا. فيما حافظـت الـدول الصناعية على علاقـة استنزافية مع الدول المنتجـة للبترول عن طريق تضخيم أسعار سلعها ووضع ضرائـب على البترول المصدر إليها لمحو جزء من الآثار الايجابية لرفـع أسعـار النفط بحجـج كثيرة منهـا ضريبة الكربـون ومنها ضريبة الإغراق خصوصا علـى الصناعات الأساسية المنتجة من البترول.

في المقابـل حرصت السعودية منذ حـرب ١٩٧٣م، الدفاع عن منظمـة أوبك كقائـد لإعادة التـوازن إلى السوق عـن طريق رفع أسعـار النفـط من خـلال خفض الحصـص، لكن لجـأت الدول الصناعيـة وبشـكل خاص الولايـات المتحـدة إلى شـن الحروب وتدبـير الانقلابات للهيمنة على الإنتاج العالمي، فحرب أفغانستان مـن أجل الهيمنة على نفط القوقاز وقزوين، والحرب على العراق مـن أجل الهيمنة على نفط الخليـج، لأن الولايات المتحدة ترى أن السيطـرة على منابع النفـط سيطرة على الـدول والسيطرة على الغذاء العالمي سيطرة على الشعوب.

في ظـل هـذه الاستراتيجيـة شهد سـوق النفـط صراعا بين التنافـس والاحتـكار، وكان بطـل المنافسـة في الوقـت الحاضـر السعوديـة، في المقابـل يتبنـى قـادة صناعة النفـط الصخري في أمريكا تأكيد سلطاتها الاحتكارية.

تنقسم المسيرة التاريخية إلى ثلاث فترات:

– الفترة الأولى: ١٩٧٣–١٩٨٥م، تقلب أسعار النفط بين ٥٠–١٢٠ دولارا للبرميل بالقيمة الحالية للنقود.

– الفـترة الثانيـة: ١٩٨٦–٢٠٠٤م، تراوحـت أسعـار النفـط بـين ٢٠–٥٠ دولارا للبرميل بخلاف فترات غـزو الكويت وانكسار اقتصاد روسيا.

– الفـترة الثالثة: ٢٠٠٥–٢٠١٤م، رجعت أسعار النفط للفترة الأولى عند مستـوى ٥٠– ١٢٠ دولارا للبرميل بخلاف فترة هبوط الأسعار في عامي ٢٠٠٨–٢٠٠٩م.

في الفـترة الثانية تراجعت قوة أوبـك نتيجة تطور حقول بحر الشمال والاسكا ساهمـت في تخفيض الأسعار انتهت هذه الحقبة في عـام ٢٠٠٥ بسبـب الطلـب الكبير من قبل الصـين بنحو ثلاثة أضعاف.

نهاية عهد مجانية النفط بقرار السعودية:

السياسـة البترولية السعوديـة سياسـة تكنوقراطية لا تعتمد على وجهات نظر، بل ترتكز علـى العوامل الاقتصادية والسوقية، وتراعـي المصلحـة العامة التي تحتـم عليها الدفاع عـن حصتها السوقية.

بينمـا في فترة الثمانينات تبنـت السعودية سياسة الدفاع عن الأسعـار، وخفضت جزءًا من إنتاجها حتى فقدت جزءا كبيرا من حصتهـا السوقية، وفي الأخير انهارت الأسعار في آن واحد، عندما كانـت تلعب دور المرجـح انخفض إنتاج السعوديـة من ١٠ ملايين

## أكبر عشر دول تمتلك احتياطيات نفطية عام ٢٠١٤

| التسلسل | الدولة | الاحتياطي/برميل | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | فنزويلا | ٢٩٧،٦٠٠،٠٠٠،٠٠٠ | ٪٢٤,٨ |
| ٢ | السعودية | ٢٦٥،٤٠٠،٠٠٠،٠٠٠ | ٪٢٢,١ |
| ٣ | كندا | ١٧٩،٦٠٠،٠٠٠،٠٠٠ | ٪١٣,٢٩ |
| ٤ | إيران | ١٥٤،٦٠٠،٠٠٠،٠٠٠ | ٪١٢,٩٠ |
| ٥ | العراق | ١٤١،٤٠٠،٠٠٠،٠٠٠ | ٪١١,٨ |
| ٦ | الكويت | ١٠٤،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ | ٪٧,٦٦ |
| ٧ | الإمارات | ٩٧،٨٠٠،٠٠٠،٠٠٠ | ٪٧,٢١ |
| ٨ | روسيا | ٧٩،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ | ٪٥,٨٢ |
| ٩ | ليبيا | ٤٣،٦٦٠،٠٠٠،٠٠٠ | ٪٣,٠٥ |
| ١٠ | نيجيريا | ٣٦،٢٢٠،٠٠٠،٠٠٠ | ٪٢,٦٧ |

المصدر: منظمة الأوبك

برميل يوميا في م،١٩٨٠ إلى نحو ٢,٥ مليون برميل يوميا في منتصف ١٩٨٥م.

تحمل الأوضاع الحالية في سوق النفط رؤى آنية ضيقة، وهي غير مفهومة وغير مبررة من قبل المنتجين من خارج أوبك، بينما السعودية تشدد على ضرورة توجيه النظر إلى المستقبل، ووضع صناعة النفط على المدى الطويل، مع الثقة بشدة في حقيقة أن العالم سيحتاج إلى مزيد من الطاقة في المستقبل.

### من ذروة النفط إلى ذروة الطلب:

في منتصف عام ٢٠١٥ م، من أعلى مستوى لها على الإطلاق، سبق أن سجلته في أغسطس ١٩٩٨م، قبل فترة قصيرة من هبوط الأسعار إلى متوسط ١١,٢٢ دولار للبرميل، وستظل الولايات المتحدة أكبر مصدر لنمو المعروض النفطي العالمي للتحكم في الأسعار، خصوصا وأن شركاتها منتجة للنفط الصخري، ولكنها تدير سيناريو وقعته مع الصين لمواجهة آثار التسخين الحراري، بعد أن أطلق أوباما خطته المنتظرة جدا حول التهديد الكبير الذي يشكله التغيير المناخي على العالم، مؤكدا ضرورة التحرك فورا وأعلن عن فرض قيود غير مسبوقة على محطات توليد الكهرباء، والخطة الأميركية من أجل طاقة نظيفة وهو أحد التحديات الأساسية في عصرنا، والخطة ستفرض على محطات توليد الكهرباء أن تخفض بحلول ٢٠٣٠م، انبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٣٢ في المائة عما كانت عليه عام ٢٠٠٥.

وتسببت محطات توليد الكهرباء ٤٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أكثر الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتغير المناخي، وسيطال تقليص صناعة النفط الصخري في حده الأدنى، لذلك هي تقبل انخفاض أسعار النفط لتحريك اقتصادها المتباطئ، وفي نفس الوقت تحقيق استراتيجية التقليل من آثار استخراج النفط الصخري، الذي يتسبب في آثار على البيئة ويتسبب في حدوث زلازل في المناطق التي يتم فيها استخراج النفط الصخري.

لذلك نجد أوباما يرفض مشروع خط أنابيب مثيرا للجدل مع كندا، بعد موجة انتقادات واسعة من نشطاء بيئيين، وهو مشروع الأنبوب الذي يمتد من حقول النفط الرملية في البرتا الكندية حتى شاطئ خليج المكسيك لمسافة ١٨٨٦ كيلو مترا، لجلب أكثر من ٨٠٠ ألف برميل يوميا من النفط الخام الثقيل والبيتومين المخفف من الرمال النفطية في البرتا إلى مصافي التكرير في إيلينوي.

واستخـدم أوباما بداية عام ٢٠١٥ م، حق النقض الفيتو ضد تشريع يتيح تدشين خـط أنابيب كيستون إكس إل لنقل النفط من كنـدا إلى الولايات المتحدة، وهـو التشريع الذي وافق عليه مجلسا النـواب والشيوخ، وتعطل المشروع لأكثر مـن ست سنوات. فالدول الغربيـة تحـاول السيطرة والتحكـم في النفط بعوامـل ليست لها علاقة بالعرض والطلب، لإلقـاء مسؤولية تلوث المناخ والبيئة على الوقـود الأحفوري، في حين أن الزيـت الصخري والفحم الحجري والمفاعـلات النوويـة تعتبر أكثر ضـررا وخطورة علـى المناخ، من أجل أن تتحمل الدول المنتجـة التزامات ضخمة من قبل منظمات دوليـة داعية لحماية البيئة والمناخ، وربطه بقضية تغيير المناخ من خـلال استثمار عوائـد النفط وتوجيهها لمصلحـة الدفاع عنه، ما يجعلها تلجـأ إلى فرض ضرائب كربونية لمصلحة الطاقة النووية.

كما لعب الاستقـلال الأمريكي في مجال الطاقة المنتج المرجح، بل استخدمتـه الولايـات المتحدة سلاحـا جيوسياسيا قويـا لمساعدة الحلفـاء عند الأزمـة في أوكرانيا، وهناك مطالبـة في الكونغرس بالتعجيـل بتصدير الغـاز الطبيعـي إلى أوربا للتقليـل في اعتماد الحلفاء على روسيا، لأن الغاز الأمريكي نصف السعر في أوربا، إذ تبلـغ المليون وحدة حراريـة ٢,٥ دولار بينما تصل في جنوب شرق آسيا إلى ١٠ دولارات.

هـذا مـا جعل أمريـكا تلعـب دور المنتـج المرجح الـذي لعبته أوبـك وخصوصـا السعوديـة فيمـا سبق برفـع الإنتـاج في أوقات ارتفـاع الأسعـار لضمان استقـرار الأسواق، وهي تريـد أن تجعل سـوق النفـط متعـدد القطبية، بدلا مـن قطب واحـد كما كان في السبعينـات مـن القـرن الماضي بسبـب امتلاك أوبـك في الوقت الحاضر نحو ٨٠ ٪ من احتياطيات النفط التقليدي وقد يكون أكثر حسب آخر إحصائيات في عـام ٢٠١٤ م، من إجمالي احتياطيات عالمية تبلـغ ١٥٠٠ مليار برميل. ما جعـل منتجو النفط الصخري يتهمـون السعودية بأنها تسمح بهبوط أسعار النفط لتحجيم النمو في مناطـق الإنتـاج المرتفـع التكلفة، وصرحت ديـر هوفن المديرة التنفيذيـة لوكالـة الطاقة بـأن أوبك قـد تجتذب بعض العملاء مـن جديـد في ظل انخفاض الأسعـار، لكنها لـن تستعيد حصتها السوقيـة التي كانت تتمتع بها قبل الأزمة المالية عام ٢٠٠٨م، التي كانت ٤٠ ٪، واعتبرت أن خطوة السعودية غير مألوفة.

استراتيجيـة السعوديـة جعلتهـم يراقبـون انخفاض أسعار النفـط بفزع شديد، خشية أن يعيـد التاريخ نفسه، حيث تضررت الولايـات المتحدة مرتـين في الخمسينات والثمانينـات من القرن المنصـرم، رغم ذلـك خططت الولايـات المتحـدة لتخفيض عدد منصات الحفر.

إنهـم كانوا يراهنـون على أن تبـدأ سوق النفـط في استعادة توازنهـا في غضون ستـة أشهر، لكـن خذلتهـم السعودية وخيبت

## انخفاض عدد منصات النفط الامريكية

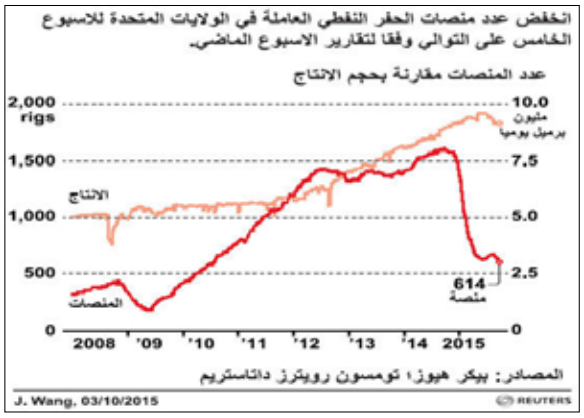


آمالهـم بعدمـا رفضـت تخفيض حصص الإنتـاج لصالحهـم لأنهـا بدأت تدافع عـن حقها وحق دول الأوبـك خصوصا والغرب وخصوصـا الولايـات المتحـدة تسببـت في احتلال العـراق والآن ترفض أي حلول في سوريا من أجل أن تبقى المنطقة في حالة صراع دائـم حتى تقضي السعودية على داعش التي أوجدتها الفوضى في المنطقة.

نتيجـة استراتيجية السعوديـة الجديـدة بتمسكها بحصص الإنتاج بـدأ ينخفض إنتاج النفط الصخـري بسرعة كبيرة، فإذا لم تحفـر آبار جديدة سيفقد حوض باكين ٤٥ ٪ من إنتاجه سنويا مقارنة بفقدان ٥ ٪ في حقل الغوار في السعودية.

### التبعات الجيوسياسية لانخفاض أسعار النفط:

النفـط هـو السلعـة الأكـثر أهميـة مـن ناحيـة الجغرافيـا السياسية، وعـدم خفض الإنتاج شكل تحـولا استراتيجيا لأوبك، وخوض حـرب أسعار لتحجيـم مشاريـع الإنتاج غـير التنافسية في الولايـات المتحـدة، الأمر الـذي يعزز على المـدى الطويل قدرة الكرملين على مواجهة البيت الأبيض على الساحة الدولية، لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب.

سيخرج النفط الصخري من السوق إذا هبطت الأسعار تحت ٨٠ دولار، ولـن تستطيع أمريكا منافسة السعودية في صدارة سوق النفـط العالميـة، و٩٨ في المائة مـن شركات النفـط الصخري لن تستطيـع مواصلة الإنتـاج، خصوصا وأنه قدر حجـم الديون على شركات النفط الصخري ١,٧ تريليون دولار.

ما جعـل أوباما يستخـدم الفيتو ضد قـرار مجلس الشيوخ الأمريكي في بناء خط أنابيب كيستون النفطي بتكلفة ٨ مليارات دولار لنقـل النفط من كندا إلى خليـج المكسيك لتصبح أمريكا قـوة ضاربة في سوق الطاقـة العالمية حتى أن بعض الجمهوريين

## جدول يوضح الاحتياطيات ومتوسط الإنتاج والصادرات لعام ٢٠١٤

| الدولة | الاحتياطي المؤكد مليار برميل | متوسط الإنتاج اليومي مليون برميل | متوسط الصادرات اليومية مليون برميل |
|---|---|---|---|
| فنزويلا | ٢٩٨,٣٥ | ٢,٧٨ | ١,٩٣ |
| السعودية | ٢٦٥,٧٨ | ٩,٦٣ | ٧,٥٧ |
| إيران | ١٧٨,٨٠ | ٣,٥٧ | ١,٢١ |
| العراق | ١٤٤,٢١ | ٢,٥٧ | ٢,٣٩ |
| الكويت | ١٠١,٥٠ | ٢,٩٢ | ٢,٠٥ |
| الإمارات | ٩٧,٨٠ | ٢,٧٩ | ٢,٧٠ |
| روسيا | ٨٠,٠٠ | ١٠,١٤ | ٤,٧١ |
| ليبيا | ٤٨,٣٦ | ٠,٩٩٣ | ٠,٥٨٩ |
| نيجيريا | ٣٧,٠٧ | ١,٧٥ | ٢,١٩ |
| الولايات المتحدة | ٣٣,٠٠ | ٧,٤٤ | ٠,١١٩ |
| الشرق الأوسط | ٨٠٣,١٨ | ٢٣,٨٣ | ١٧,٦٥ |
| أوبك | ١٢٠٦,١٧ | ٣١,٦٠ | ٢٤,٠٥ |
| العالم | ١٤٨٩,٨٦ | ٧٢,٨٤ | ٣٩,٨٣ |

المصدر: منظمة أوبك

اعتبروا القرار سياسيا وليس اقتصاديا.

وحتى روسيا التي سبق أن هللت بأنها اكتشفت حقل سماه بوتين بحقل الانتصار في بحر كارا باعتبار أنه حقل يوجد فيه نفط أكثر من حقل الغوار في السعودية، لكن الجليد الذي يغطي المياه ما بين ٢٧٠-٣٠٠ يوم في السنة، وتصل درجة الحرارة إلى ٤٦ تحت الصفر، انسحبت مؤخرا شركة اكسون موبيل الشريك في اكتشاف البئر وطالبت بقفل البئر، بينما حقل الغوار لا يزال يحمل ٧٠ مليار برميل من الاحتياطي المؤكد بعد مرور ٧٠ سنة على اكتشافه وإنتاج ما لا يقل عن ٤٠ مليار برميل منه.

وسبق حقل الانتصار الروسي حقل كشغان في كازخستان الذي رافقه هالة إعلامية بأنه حقل سيضع الخليج جانبا عام ٢٠٠٠ م، بأنه يحتوي على ٥٠ مليار برميل من النفط، لكن بسبب البرد الشديد وارتفاع كبريتيد الهيدروجين تعرقلت عملية تطوير الحقل، وخسرت مجموعة من الشركات تكلفة ٤٦ مليار دولار، فهي اكتشافات تخدم أهدافا سياسية أكثر منها اقتصادية.

وعندما انخفضت الأسعار في عام ١٩٨٦م، إلى ١٠ دولارات، بعدما كانت الأسعار مستقرة عند ٣٠ دولارا لمدة ثلاث سنوات سابقة، ولدت كيانات عملاقة نتيجة اندماجات في قطاع الشركات مثل (اكسون موبيل) و(بريتيش بتروليوم).

كما حققت شركة (بريتيش بتروليم) في إتمام صفقة شراء من روسنفت التي باعت ٢٠ ٪ من حقل تاس يوريكه في شرق سيبريا في يونيو ٢٠١٥م، وتم التوقيع على الصفقة في سانت بيترسبرغ من أجل سداد قرض بقرابة ٢٥ مليار دولار لمصارف غربية ضخمة منها (باركليز) وبنك (أوف أميركا) بعد عامين من شراء مشروع مشترك مع (بريتش بتروليم) في روسيا ( تي إن كيه- بريتش بتروليم )، يذكر أن رسملة شركة ( روسنفت) في سوق لندن للأسهم البالغ قرابة ٣٨ مليار دولار، يقل عما دفعته الشركة ٥٦ مليار دولار مقابل شركة ( تي إن كيه- بريتش بتروليوم ) منذ عامين .

وبعدما قوبل طلب ( روسنفت ) إعانة مالية لسداد ديونها، أجبرت الشركة على بيع أصول لها وعرضت على الصين حصة في مشروعات بترولية في سيبيريا ظلت روسيا تعارضه حتى الآن، وقد باعت ( روسنفت) للشركة الوطنية الصينية الكيماوية في سبتمبر ٢٠١٥ م، حصة في منشاة تكرير تحت الإنشاء في أقصى شرق روسيا مقابل أسهم في منشآت تكرير داخل الصين وهي صفقة منحت الصين وضعا متميزا على صعيد منشآت التكرير الروسية.

معادلة التوازنات العالمية وقراءة متأنية لخريطة النفط العالمية:

منذ أن ظهر النفط الصخري بالمكامن في تكساس وداكوتا الشمالية في الولايات المتحدة، الجميع كان يتحدث عن زوال أوبك وضعفها، لكن أوبك وبشكل خاص دول الخليج هي الأغنى بالنفط التقليدي من حيث احتياطياته ورخص تكاليف استخراج نفطه، ويمتلك أنقى الأنواع وخاصة في السعودية والعراق، بينما الشرق وأوربا فقيرة، ويوجد النفط الصخري في أمريكا الشمالية والجنوبية، إنتاج النفط التقليدي سيبقى مجديا اقتصاديا حتى لو بقيت الأسعار عند ٤٠ دولارا للبرميل.

**الخلاصة:**

لن تتزحزح السعودية عن استراتيجية الدفاع عن الحصة السوقية بدلا من دعم الأسعار، لأن تراجع الأسعار مشكلة أقل من حدة التذبذبات، خصوصا وأن العالم بحاجة إلى معروض مستدام يمكن الاعتماد عليه من خلال تحقيق تساوي العرض والطلب حتى لا يتذبذب السعر وهي مشكلة كبرى للمستهلكين والمنتجين، وستظل السعودية وجاراتها في أوبك متزعمة لاحتياطيات النفط العالمي حتى إشعار آخر، كما ستظل الطاقة هي أساس النمو الاقتصادي والتنمية في مختلف أنحاء العالم، وهناك حاجة إلى جميع أشكال الطاقة الحديثة، وستتجه السعودية إلى التركيز على منتدى الطاقة الذي يستمد قوته من طبيعته غير السياسية، وهو ليس تجمعا للمنتجين ضد المستهلكين الذي تدعمه السعودية بأن يصبح المنظمة الرئيسية لحوارات الطاقة.

**الأوضاع الحالية في سوق النفط تحمل رؤى ضيقة غير مفهومة أو مبررة**

كما ستعول السعودية على وزراء دول مجموعة العشرين للإسهام في استقرار السوق بسبب أن الاقتصادات أصبحت مترابطة، ولن تخسر فقط شركات النفط الصخري بل حتى شركات الطاقة المتجددة التي لن تكون مجدية اقتصاديا إلا حين تكون أسعار النفط مرتفعة.

**الرؤية المستقبلية:**

سيظل منتجو النفط منخفض التكلفة مهيمنين على السوق، وحصة أوبك من السوق ستزيد، خصوصا وأن التمويل على الطلب في السنوات المقبلة حتى عام ٢٠١٩م، سيكون ٧,٦ مليون برميل في اليوم، وقد يصل إلى تسعة ملايين برميل يوميا، حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية. ●

* أستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

# دول الخليج: تطورات ومستقبل الأزمة السورية

**لم تكن الثورة السورية حدثاً يُشكل امتداداً لثورات الربيع العربي فحسب، بل كانت أيضاً حركة احتجاج في بيئة ذات خصائص جيوسياسية بالغة التعقيد، تفرض على السلوك السياسي الإقليمي والدولي حيالها اتخاذ مجموعة أدوات حذرة تُراعي طبيعة ووظيفة دور النظام السياسي في سورية ضمن المعادلات المصلحية والتوازنات الأمنية الإقليمية والدولية، وتتواكب في آن معاً مع مطالب المجتمع السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية، فكانت النتيجة الأولية سلوك يكتنفه التردد ويحاول عبر أدوات ناعمة الدفع باتجاه حوار بين السلطة وقوى التغيير المجتمعية تحمي البُنية السورية من الانهيار. ووفقا لذلك لم يخرج السلوك الخليجي عن هذا الإطار في المرحلة الأولى.**

معن طلاع *

تزامنت هذه الحركة الاحتجاجية مع حالة من الفوضى والسيولة في النظام الدولي وانسداد أقنية التواصل بين مراكز القوى الإقليمية والدولية، وتبلور بعض القوى على هامش هذا النظام، ومحاولتها ملء الفراغ جراء تراخي القدرة الأمريكية وانحسارها لصالح أولويات يفرضها المجال الداخلي الأمريكي. إن هذا التراخي أرخى بظلاله الفواعل الإقليمية، حيث جرى دخولها على خط التوتر والانقسام في ظل حالة من النهوض الهوياتي كمُكون مستجد في عناصر القوة القومية، في إطار سعي هذه الدول إلى إيجاد مكانة لها في سلم التراتب الإقليمي الذي بدا أن تشكيله يتناسب مع فائض السيولة والفوضى في النظام الدولي المتحرك نزولاً وصعوداً على إيقاع حالة الانعزال الأمريكية.

## سمات التحرك الخليجي حيال القضية السورية

لقد ترافق الفعل الثوري في سورية مع ما يمكن تسميتها «مرحلة النهوض الخليجية» وتفعيل الدور الخليجي الاستراتيجي الذي يُرافقه عمليات ترتيب في المسرح الاستراتيجي المناسب لمجاله الحيوي، والذي يشمل فيما يشمل الحواف الجغرافية لمنطقة المركز والأطراف والتُخوم، وخاصة بعد محاولة إيران تقليص وإلغاء هوامش التحرك الاستراتيجي للمنظومة الخليجية، ومحاولة خنقه ضمن حيز جغرافي يُوجب عليها سياسات دفاعية حذرة. وفي هذه الحال، تبدو سورية مكسباً استراتيجياً بالغ الأهمية لدول الخليج، نظراً لما تُتيحه جغرافيتها من إطلالات مهمة على البر التركي وإشراف استراتيجي على لبنان وتماس مع إسرائيل، فضلاً عن تشكيلها نصف دائرة تطوق العراق وتتلامس معه في ثلثه السني، مما يشكل معادلاً موضوعياً صاداً ومانعاً للجيب الإيراني في العراق، إضافة إلى تعطيلها للميزة التي تتمتع بها إيران حالياً عبر تطويقها للفضاء الخليجي من خلال البر الشامي (سورية ولبنان)، وامتلاكها ساحات تصارع بعيدة عن مراكزها الحيوية، الأمر الذي يعطيها مرونة وقدرة أكبر على المناورة والمساومة، ناهيك عن الأهمية الديموغرافية السورية التي يمكنها أن تُشكل - في حال انضمامها للكتلة الديموغرافية الخليجية- معادلاً موازياً للكتلة الديموغرافية الإيرانية.

لقد اتخذت دول الخليج مواقفاً أكثر وضوحاً حيال النظام الحاكم في سورية مقارنة بغيرها من الدول العربية في مرحلة الاحتجاج السلمي، حيث تولت منذ البداية طرح العديد من المخارج للأزمة السورية، وشكلت مبادراتها الدينامية الأساسية والمحركة لمبادرة الجامعة العربية الأولى. إلا أن استمرار رفض الحكومة السورية أدى إلى تطور الموقف الخليجي والمطالبة بتنحي رئيس النظام السوري لصالح نائبه (المبادرة العربية الثانية)، ومن ثّم رفض الحوار معه ليُفضي إلى تقديم الدعم السياسي والمعنوي للمعارضة السورية في المجتمع الإقليمي والدولي. وبلغ هذا الموقف ذروته في تلك المرحلة عندما سحبت دول الخليج سفراءها من دمشق وطردت نظراءهم السوريين من أراضيها.

أما في المرحلة المسلحة فقد اتبعت كل من قطر والسعودية

والإمـارات سياسات تمكـين المعارضة ومدها بالدعـم اللوجستي بدايةً ثم دعوة المجتمع الـدولي ومطالبته بتسليح الجيش السوري الحـر والاعتراف بمؤسسات المعارضـة الرسمية وهيآتها. في حين التزمـت البحرين والكويـت رسمياً بموقف الجامعـة العربية من الأزمـة، واختلفت طـرق تعاطيها وتراوحت ما بـين التصعيد تارة والعـودة إلى الخطابـات الدبلوماسية الناعمة تـارة أخرى، فيما كان التفاعـل على المستوى الشعبـي متمثلاً في البرلمانات والمجتمع المدني أكثر بروزًا في الكويـت والبحرين، وكان في معظمه متقدماً علـى المواقـف الرسمية. أمـا سلطنة عمـان فلم تتوافـق في كثير من مواقفهـا مع دول الخليج رافضةً فكرة تدويـل الأزمة السورية وتسليح المعارضة ونزع الشرعية عن النظام.

ويمكـن رد تطور مواقف بعضـ دول الخليج المناهضة للنظام السوري إلى عدة أسباب:

• تماهـي خطـاب الحكومة السورية مـع الخطاب الإيراني عـبر تأكيدها المستمر بأن هذه التحركات هي نتاج «مؤامرة كونية تقوم بها قوى إرهابية مدفوعة خليجياً لتنفيذ مخططات وأجندات إسرائيليـة إمبريالية تستهدف نهج المقاومة»، وهذا عُدَّ دليلاً على تطور الدور الإيراني في سورية من شريك إلى مُهيمن على حساب الدول الإقليمية الأخرى.

• كان الملـف الإنسـاني حاضـراً في الموقـف الخليجي تجاه مـا يحـدث في سورية مـن عنف ممنهج علـى المستويـين الشعبي والحكومـي الخليجي. ناهيك عن إفرازات هـذا الملف التي تشكل تهديداً حقيقياً للمجال المشرقي والمتمثلة بعدة قضايا أهمها:

• طوفان اللاجئين الذي أوقع دول الجوار في مأزق اجتماعي وأمني.

• جرائم ضد الإنسانية ممنهجة وجماعية ذات بعد فئوي من شأنها تأجيج الصراعات المذهبية الطائفية في المنطقة.

• التخـوف من حالة عدم الاستقـرار المتولدة عن استمرار العنف في سورية، وإمكانية استثماره من قبل العديد من الأطراف الإقليميـة والدوليـة للتوغـل في شـؤون المنطقـة الأمر الـذي هيّأ للتدخـل في الشأن الخليجي الداخلـي، خصوصاً بعد تنامي خطر الجماعـات العابـرة للحدود المعاديـة بالأصل لأنظمـة الحكم في المنطقة.

• سياسة اللامبالاة المتبعة من قبل إدارة أوباما في التدخل لحسـم الأزمـة في سوريـة لصالـح القضيـة المجتمعيـة، وظهور علامات واضحة على تغير سياسة الإدارة الأمريكية تجاه حلفائها التقليديين في المنطقة لصالح إيران، أفسح المجال للأخيرة للتمدد إقليميـاً مستندةً على دعم روسي صينـي، وشجع النظام السوري علـى الاستمرار في خيار الحسم العسكـري. وكنتيجة طبيعية دُفِع بـدول الخليـج إلى أخذ زمام المبادرة في تحديـد مستقبل المنطقة العربية وخوض غمار المنافسة على الفاعلية الإقليمية.

• تزايـد الشعـور الجمعي للثوار بعد انتهـاج النظام لأبشع السياسـات الطائفية بحقهم، بضرورة أن تدرك الدول "السنية" مسؤولياتها تجاه مكون أساس تربطه وإياهم عدة عناصر عقدية،

يمارس بحقه كل أشكال العنف الطائفي وممارسات إرهاب الدولة، وعلى رأسهم دول الخليج.

## التطورات المحلية والإقليمية وأثرها على التفاعل الخليجي

فرضت التطورات الإقليمية والتعقيدات المحلية التي تعتري الجغرافية السورية قبل عام ٢٠١٥ م، عدة معوقّات أدتّ إلى تلكؤ مسار التحرك الخليجي الداعم للقضية السورية عما كان عليه في بداية الثورة. ولعل أهم هذه المعوقات تلك المرتبطة بطبيعة سلوك وأداء الفاعل الأمريكي، الذي يُدير ملفاته السياسية المختلفة على أساس ترشيد استخدام قوته عبر سياسة القيادة من الخلف. فلم تعد إدارة أوباما تنظر لمنطقة المشرق العربي إلا من مدخل البحث عن أوراق ضغط توظف في ملف المفاوضات النووية الإيرانية (التي كانت لم تنجز بعد) مع المجتمع الدولي، وهذا ما يمكن عده خليجياً اللامبالاة بأولويات الحليف الخليجي جعل بعض القيادات الخليجية تُعيد النظر في طبيعة التحالف ووظائفه، الأمر الذي أعاق نوعاً ما طبيعة الحركة الخليجية في المسار السوري.

ومما زاد مناخات تقليل الفاعلية الخليجية هو تبعات انحسار مداخل الحل السياسي سواء عبر فشل مؤتمر جنيف ٢، أو من خلال الأطروحات التسكينية التي تهدف إلى حسن إدارة الأزمة بدلاً من التصاقها بجوهر القضية، أو عبر تعطيل مجلس الأمن من قبل الفاعل الروسي الذي استخدم حق النقض في وجه عدة قرارات ساهم في دفعها بعض دول الخليج، وكان من شأنها أن تساهم في التخفيف من معاناة السوريين والدفع باتجاه حلول سياسية، ناهيك عن استمرار دعمه العسكري والسياسي للحكومة السورية. هذا الانحسار الذي ترافق مع تنامي خطر المجموعات العابرة للحدود التي أدت لتعدد مستويات الصراع (صراع مسلح بين النظام والمعارضة، صراع طائفي غذّاه تدخل المجموعات الشيعية العراقية واللبنانية والإيرانية في الملف السوري، صراع محاور إقليمية ودولية، وصراع ضد الإرهاب على الأرض السورية) الأمر الذي جعل التحرك الخليجي في المجال السوري حراكاً محسوباً ودقيقاً يخدم بالدرجة الأولى أولوية الأمن القومي الخليجي، والذي نجم عنه مشاركة بعض دول الخليج في عمليات التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب والتي حصرت هدفها بمحاربة التنظيمات الإرهابية بمعزل عن إيجاد حل للأزمة السورية، الأمر الذي أدى إلى تشتت جهود دول الخليج في تحقيق غاياتهم في سورية. ونتج عنه في مرحلة متطورة خلافات حادة بين الفاعلين الخليجيين (السعودية وقطر) ونشوء تحالفات جديدة نتيجة اختلاف واضطراب السياسات تجاه الملف السوري، مما أثر بشكل سلبي على القضية السورية ذاتها.

ومع بداية عام ٢٠١٥ م، فرضت قوى المقاومة الوطنية في صراعها مع النظام واقعاً عسكرياً وسياسياً جديداً (راجع الشكل رقم ١)، حيث ظهر النظام السوري مستنزفاً، وفي موقع الدفاع، وتصدعت مقاربته الأمنية للقضية الذي تمسك بفكرة قدرته على تحقيق الحسم العسكري الشامل، وعدّه شرطاً لازماً للبدء بالحديث عن أي حل للأزمة. وخاصة بعد مكاسبه العسكرية خلال عام ٢٠١٤م، الذي تحصل عليها من خلال تدّخل حلفائه بشكل مباشر لمساعدته، وتراجع الدعم الإقليمي والدولي للمعارضة، إلاّ أن حدوث تطورات إقليمية بالغة الأهمية في الفضاء التفاعلي للنظام الإقليمي ساهمت في إعادة الزخم الخليجي في القضية السورية سواء عبر الدعم السياسي والاقتصادي والإنساني بشكل مباشر أو من خلال نتائج وآثار السلوك الخليجي الناشئ إثر بعض الأحداث التي تمس أمنه القومي، والتي ارتدت ايجاباً على قوى المقاومة الوطنية السورية (السياسية والعسكرية) كعملية عاصفة الحزم، أو اتفاق لوزان بين إيران والمجتمع الدولي، أو التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية.

**ترافقت الثورة السورية مع النهوض الخليجي وترتيب المسرح الاستراتيجي**

## عاصفة الحزم وأثرها على الملف السوري

شهدت الفترات السابقة سياسات أدت إلى حالة استقطاب إقليمي ساهمت في تأزم المشهد السياسي على مستوى النظام العربي ككل. كما دفعت ثنائية الرؤية السياسية في العلاقات الإقليمية (صديق/عدو) إلى وقوع دول الخليج في مأزق تضارب مصالحها ومبررات تدخّلها وخياراتها، كما أظهرت الأشهر الأولى من الحقبة الجديدة توجه غير تقليدي للرياض تجاه المستقبل، ويتجلى بشكله الأوضح في عملية عاصفة الحزم العسكرية في اليمن وما تبعها من إعادة الدفء للعلاقات السعودية مع كلّ من تركيا وقطر، الذي انعكس في المشهد السوري، وخفف من حالات الاستقطاب التي انعكست سلباً على الفاعلية السياسية والعسكرية لقوى المقاومة الوطنية السورية، ولعل النتيجة الأكثر وضوحاً لحالة التوافق الناشئة هي عمليات تحرير كامل محافظة إدلب وأجزاء كبيرة من درعا وتوسع بقع السيطرة في محيط دمشق.

## اتفاق لوزان ومآلاته

أفرز الاتفاق النووي الذي تم إبرامه بين إيران والدول الكبرى الست في ١٤ يوليو/ تموز ٢٠١٥م، مناخات وهوامش سياسية في أجواء التفاعلات الإقليمية في المشرق العربي، إذ

# رفض النظام السوري للحلول أدى إلى تطور الموقف الخليجي والمطالبة بتنحي الأسد ودعم المعارضة سياسيا ومعنويا

حاولت إيران من خلالها زيادة مجالها الحركي على المستوى السياسي والدبلوماسي في سبيل تعزيز القدرة والنفوذ في ساحات الصراع بهذه المنطقة، وخاصة في سورية مستفيدةً من عنصر الزمن المتاح قبل ظهور أي عثرات في تنفيذ وتطبيق هذا الاتفاق، ومُنطلقة من ضرورة تكريس الفاعل الإيراني في معادلات الحل الإقليمية، إلا أن اتفاق الفاعلين الإقليميين وخاصة دول الخليج في غاية الأهمية لصد التمدد الإيراني وصد طموحاتها الاستحواذية الناشئة بعد الاتفاق ساهم في تعطيل الفاعلية الإيرانية المرتجاة في الجغرافية السورية، إذ كثفت هذه الدول دعمها لقوى المقاومة الوطنية والتي بدورها زادت من غرف العمليات ودرجات التنسيق فيما بينها للحفاظ على المنجز العسكري، إلا أن مبدأ إدارة الأزمة واستعصاء مداخل الحل السياسي المرتبط بغايات الفاعلين الإقليميين المتعارضة وكثرة الملفات (الداخلية والإقليمية) المفتوحة التي تعالجها دول الخليج وتركيا بالإضافة إلى بعض الاعتلالات البُنيوية في جسد المؤسسات الرسمية للمعارضة ساهم في عدم تحسين التموضع السياسي لقوى المقاومة الوطنية.

## التدخل الروسي وتبعاته السياسية

ربما تُشكل ادعائية موسكو بأن تدخلها العسكري في سورية سيرافقه ضغوط على الأسد للخروج من المشهد السياسي إبان المرحلة الانتقالية أو بعدها، إضافة لما قد يُمثله هذا التدخل من احتمالية معادلة قوى بوجه التمدد الإيراني في سورية عاملين مطمئنين نوعاً ما للفاعل الخليجي عامة، ورغم أن سلوك موسكو العسكري والسياسي في المنطقة يُحفز بعض الفاعلين الإقليميين على دعم ومباركة هذا الأداء فهو من شأنه أن يوجه ضربة موجعة للقوى الإسلامية «الخصم السياسي الاستراتيجي» من جهة، وسيوفر المناخات الملائمة لنمو الثورات المضادة من جهة أخرى وبالتالي ضمان استمرار مصالحهما الأمنية والاستراتيجية، وهذا السلوك يتعارض بمفرزاته مع أمن الخليج العربي الذي ترى دوله أن نمو محور (إيران، موسكو، العبادي، الأسد) من شأنه زيادة فاعلية إيران التي لا زالت تعبث بالمجال الحيوي في هذه المنطقة، وعليه ستنتهج دول الخليج أيضاً سياسة الحذر والترقب وتصحيح أية انحرافات عبر زيادة الدعم العسكري كماً ونوعاً.

كما تفرض الوقائع أن التدخل الروسي -الذي لم تُمانعه واشنطن- زاد من تعقيد وتشابك خيوط الملف السوري وحتم على الفاعلين الإقليميين إعادة تدارس خياراتها وسياساتها في هذا الملف، خاصة أن عنوان التدخل الحقيقي هو حماية نظام الأسد الذي يشهد انهياراً عسكرياً لقُواه وللمليشيات التي تدعمه، وهو ما جعل دول المنطقة تُفعل أدواتها الدبلوماسية لتلمس الغاية السياسية لهذا الفعل الناشئ وما مدى جدواه.

بعد أقل من شهر على التدخل الروسي تتداعى الروس إلى اجتماع رباعي جمع وزراء خارجية السعودية وتركيا وروسيا والولايات المتحدة حول سُبل إيجاد حل سياسي يُنهي الأزمة في سورية وفق ادعاءات موسكو، وهذا من شأنه التأكيد على أن الروس لا يودون أن يتورطوا عميقاً وطويلاً في المشهد السوري، ويبحثون عن مخرج سياسي يُراعي الشروط التي ارتجتها موسكو بتدخلها، إلا أن ما كشفته الاجتماعات الثنائية والثلاثية والرباعية تدل على حقيقة أن المناخ غير جاهز للحل السياسي خاصة أن السلوك الروسي لم يعزز بعد إجراءات بناء الثقة وفق مبدأ الفعل لا التصريح، وما ساهم في تعطيل الغاية الروسية هو تمسك الفاعل الخليجي والتركي بضرورة رحيل الأسد والذي لا يمكن لمصالحهما الجيوسياسية والأمنية أن تستقيم مع وجوده الذي ارتهن كلياً لإيران وأدى عنفه إلى أقسى مأساة إنسانية في القرن.

## مآل المشهد السوري والاختبارات الخليجية

لقد ساهمت معطيات ومتغيرات عام ٢٠١٥م، في تثبيت مجموعة من المؤشرات (التي باتت أكثر وضوحاً) لا سيما فيما يتعلق بعدم نضوج المناخ الدولي والمحلي للحل السياسي العادل المتسق والمنبثق من المطالب المجتمعية، أو تلك المرتبطة بالفاعلين الإقليميين الذين تتوسع هوامش حركتهم وتتقلص وفقاً لنوع السياسات الدولية المتبعة من جهة، أو تتقلص وتتراجع بحكم المعطلات التي تشهدها البنية الإقليمية كعدم اتساق الرؤية السياسية في الوحدة الإقليمية الواحدة وتعارض التكتيكات والآليات المتبعة من قبل كل دولة، ويمكننا ذكر بعض هذه المؤشرات:

إن تسارع طهران لتحسين تموضعها في المنطقة إبان اتفاق لوزان لايزال قلقاً وغير مستقر، وهذا ليس بحكم إعادة تعريف الفاعل الإيراني لطبيعة دوره في النظام الإقليمي، بل بحكم

ظهور متغيرات جعلتـه ينكفئ لحظياً محاولاً تثبيت حدود فاعليته ومراقبـاً لنمو وتطورات الأحداث في المنطقة، وهذا يُعزز استمرار فرضيـة أن السلـوك الإيراني لا يزال يرتجي تفتيـت أهم المسارح الجيوسياسية في المنطقة في سبيل إضعاف دول الأطراف وتصدره لدفـة القيادة التي سيحاول من خلالها التحكم في ملفات المنطقة بغيـة ضمـان عودتـه لممارسـة دوره الشرطي قبل أحـداث الربيع العربي مـن جهة ولاستكمـال مشروعه الاستحـواذي على مراكز القوة في المجال الحيوي والجيبولتيكي لهذه المنطقة.

عـدم حسـم وإنجـاز رؤيـة سياسيـة خليجية موحـدة حيال مفرزات الربيع العربي السياسيـة والأمنية، سيبقى معطلاً للأثر الاستراتيجي المرتجى، وهذا من شأنه أن يعزز احتمالية التعارض والتضـارب، واحتفاظ كل طرف علـى قدرته على العرقلة أو الفاعلية.

تزايـد اقتنـاع فعاليـات وإدارات الولايـات المتحـدة الأمريكية التي تشهد حـالات خلافية أو توافقية مع إدارة أوباما فيما يتعلق بأداء واشنطن في الشرق الأوسط، بضـرورة ترحيل هذه الملفات الخلافيـة إلى طاولـة الرئيس الجديـد، إذ تؤكد المؤشـرات أن الولايـات المتحـدة قد ثبتـت أسس التعاطـي مـع الملـف السـوري ( مثـلاً ) لا سيمـا العسكـري منـه، إلا أنهـا لاتزال في مـكان خلفي قـادرة على التعطيـل ولا ترغب في التفعيل، مانحـةً بعض الدول كإيـران وروسيا هوامش معينة تعتقد واشنطـن أنها ستزيد من فرص غرقهمـا في الأحـداث السائلـة في الجغرافيـة السورية، ومحاولـةً توظيف بعض المتغـيرات الناشئة للضغط على الفواعل الإقليميـة المؤيـدة للثـورة السوريـة ومشاركتهـا ضمـن عمليات محاربـة الإرهاب، وكل ذلك يرسخ معطيات عدم جدية الولايات المتحـدة في انجاز الحل مع السماح لتعديل وتوازن المشهد المحلي السوري بين المعارضة والنظام.

إن التدخـل الروسي قد نمّا مناخـات الانحدار باتجاه الأفغنة القابلـة للتدحرج لتغدو سمة المنطقة ككل، ويدلل سلوكه العسكري على أن المشهـد العسكري مستمر باتجاه التعقيد، إذ يرغب الفعل العسكـري الروسي علـى المستوى المحلي بقلـب المعادلة العسكرية لصالـح نظام الأسد لإعـادة تمكينه، حيث ينـوي تحضير مسرح العمليات لتسهيل التوغل البري لقوى النظام وحلفائه، إلا أن ذلك سيصطـدم باللامركزيـة العسكرية لقوى المقاومـة الوطنية التي أضحـت بعد ثـلاث سنوات من العمل العسكـري تتسم بقدر كاف مـن المرونة والتغيـير والقدرة على المبادأة وذلـك وفق أنساق غير متشابهـة هذا من جهة، ومـن جهة أخرى فتدلـل تجارب الحشد الشعبـي في العـراق وعمليـات الانسحـاب الأخيرة لقـوى النظام على مستـوى القـدرة التعبوية المنخفض المستمر لقـوات المحور الـذي ترغب موسكـو بتدعيمه، وبالتالي فـإن المشكلة المتنامية في هـذه القوى ستجعل هذه العمليـات الروسية تخفق من تحويل هذه القـوى من مرحلة الدفـاع إلى الهجوم، وهذا مـن شأنه أن يجعل الجغرافيـة السوريـة تحتضـن أرقامـاً إضافية في عـدد الوفيات ويعقـد الملف الإنسـاني من جهة، وتضيـف إلى مستويات الصراع نوعـاً آخر وهو الصـراع المباشر مـع المصالـح الروسية من جهة أخرى داخل الحدود السورية أو خارجها.

إن محـاولات موسكـو الدبلوماسيـة والسياسيـة الناشئـة " اجتماعـات فيينا" لن تنحرف عـن مساراتهـا الأساسية المناوئة للثـورة السورية، إذ ستكون استمراراً لفكرة المنتديات التي بدأتها مطلـع هذا العام، فها هي تحـاول تعريف المعارضة المعتدلة استمراراً وإمعاناً منها في تمييعها وتصدير فعاليـات لا تتعارض رؤاهـا مع "ضـرورات" بقاء النظام السـوري ولا تملك أوراق تأثـير في الصراع الناشـئ. وهـو الأمر الـذي ستجهد قـوى المقاومة الوطنيـة وحلفاؤها الإقليميون مـن دحضه والتقليل من أثره.

**التدخل الروسي الذي لم تُمانعه واشنطن دفع دول المنطقة إلى تفعيل أدوارها**

عمومـاً تؤكـد هـذه المؤشرات وغيرهـا على أن الرغبـة الدولية بالتوصل إلى حل سياسي في سورية لاتـزال غير حقيقية ومـا هذا الزخـم الدبلوماسي والسياسـي الأخـير إلا حلقـة رتيبة مـن مسلسل ادعـاءات الحل السياسي الذي ينوي تسليم الأولوية لمكافحة الإرهاب على حساب التغيـير السياسي الحقيقي الذي يعتبر العامـل الأساس في توليد مناخات الاستقرار التي ستهيئ العوامل المجتمعية لطرد الإرهاب وقواه من المنطقة، وهو أمرٌ ينبغي أن تبقى دول الخليج مدركةً له، لأن ذلـك سيصب في مصلحة استقرار الأمـن العربي والإقليمي. وهـذا يحتم على هذه الـدول وغيرها تجاوز معطـلات التأثير في الملف السوري سواء المرتبطة ببنيتها الداخلية أو المتعلقة بضرورات اتسـاق الرؤيـة والأدوات الخارجيـة، والاستمـرار بالضغـط على الفواعـل الدولية لتبقـى القضية المجتمعية هي المحـرك الأساس في أي عمليـة سياسية، مستغلة فرصتها التاريخية في تمكين القوى الاجتماعية سياسياً واقتصادياً الأمر الذي سيكون صاداً للمشروع الإيـراني غير المنسجـم مع هويـة المنطقة وتفاعلاتهـا من جهة، وسيعزز من مناخات صد وتجفيف قوة الجماعات العابرة للحدود واسقـاط ورقة لطالما احسنت قوى الاستبـداد توظيفها في تمزيق البنية المحلية واستغلال ذلك لإعادة شرعنة بقائها. ●

* باحث بمركز عمران للدراسات الاستراتيجية

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

## قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

**الاسم:** .....

**جهة العمل:** .....

**القسم:** .....

**العنوان:** .....

**صندوق البريد:** .....

**المدينة الدول:** .....

**يرسل هذا الطلب إلى:**
**مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:**
**١٩ شارع راية الاتحاد**
**ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية**
**هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+**
**فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+**
**البريد الإلكتروني :** info@araa.sa

## طريقة الدفع تحويل مصرفي:

**اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث**
**رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧**
**اسم البنك: مجموعة سامبا المالية**
**رمز الحساب:** SAMBSARI
**ايبان:** SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
**مدينة جدة**
**المملكة العربية السعودية**

# مفاوضات تغير المناخ ودول الخليج: مأزق البيئة والتنمية

**المفاوضات الدولية حول تغير المناخ لم تتوصل إلى اتفاق يحل محل بروتوكول كيوتو لتغير المناخ في مؤتمر الأطراف الخامس عشر في كوبنهاجن في عام ٢٠٠٩م، ومنذ ذلك الحين كانت جميع الأطراف تتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق جديد ومقبول من قبل جميع الدول بحلول عام ٢٠١٥م، ويدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٠م. فالقضية الآن مرهونة بيد الساسة فهم من يصوغون مستقبل الأرض في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين الذي سينعقد بباريس بأخر نوفمبر وأول ديسمبر ٢٠١٥م.**

د. محمد عبد الرؤوف *

إن الهدف الأساسي من مؤتمر باريس هو تحقيق التزام دولي قانوني وملزم حول المناخ والإبقاء على معدل الاحترار العالمي أقل من درجتين مئويتين. كما سيناقش المؤتمر موضوعات عديدة مثل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وقضايا التمويل لمبادرات التخفيف والتكيف، ونقل التكنولوجيا.

## آثار تغير المناخ على الخليج العربي

يتوقع العلماء ما لم يتخذ العالم خطوات جادة لكبح جماح الاحترار العالمي أن تتسبب مشكلة التغير المناخي في موجات من الجفاف والفيضانات وأشكال أخرى من الطقس المتطرف أكثر تكراراً وبالتالي تتسبب في أضرار جسيمة بالبنيات التحتية والتربة وموارد الأغذية والمياه وصحة الإنسان. بل يذهب بعض العلماء لأبعد من ذلك ويقولون: إن مشكلة التغير المناخي قد تتسبب في فناء الجنس البشري. وهذه المشكلات من شأنها إحداث آثار اجتماعية كبيرة، كالدفع إلى نزوح جماعي واضطرابات وصراعات ولسنا ببعيد عن الصراع السوري الذي تسبب تغير المناخ في شراراته الأولى حيث عرفت سوريا أسوأ فترة جفاف مسجلة في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١١م، وتدهورت التربة وهجر المزارعون أراضيهم نحو المدن مما خلق ضغوطا سياسية واقتصادية واجتماعية ساعدت على عدم الاستقرار ومن ثم اندلاع الحرب الأهلية.

وفيما يخص منطقة الخليج العربي نجد أن مساهمتها في انبعاثات غازات الدفيئة لا تتجاوز ٢.٤٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى العالم، إلا أن التغيير المناخي العالمي سيكون له تأثيراته السلبية الوخيمة على المنطقة خاصة انعكاساته على المكاسب الاقتصادية والتنموية التي حققتها المنطقة. فارتفاع درجات الحرارة سيؤثر على الزراعة وبالتالي الغذاء وإمدادات المياه الشحيحة جداً في المنطقة حيث سيزداد البخر وستزيد الحاجة إلى إمدادات الطاقة لأجهزة التكييف والتبريد.

كما أن ارتفاع مناسيب المياه بالبحار سيجعل السواحل المطلة على البحر الأحمر، والخليج العربي والمحيط الهندي الأكثر عرضة لمخاطر تملح التربة والمياه الجوفية وتهجير سكان السواحل بل أن دول مثل الإمارات وقطر والبحرين مهددة بأن تفقد جزءاً كبيراً من مساحتها حيث تغمره مياه البحر. والأهم من ذلك كله القدرة الضعيفة للتكيف مع كافة هذه المشكلات، فقد شاهدنا جميعاً ذلك بأم أعيننا مؤخراً في موجة الأمطار التي ضربت عدداً من الدول العربية كالسعودية والعراق ومصر في أكتوبر ٢٠١٥ م، التي خلفت ضحايا بشرية ودماراً في البنية التحتية.

وإن الدول النامية بصفة عامة قدرتها على التكيف ضعيفة بالمقارنة بالدول المتقدمة ونستطيع أن نفهم ذلك من معادلة الخطر التي هي محصلة الأثر البيئي والقدرة على التكيف فقد يكون الخطر كبيرًا مع أن الأثر ضعيف لكن القدرة على التكيف ضعيفة جدا.

## دول الخليج ومفاوضات تغير المناخ

بصفة عامة الوضع العربي حالياً معقد للغاية فقد لا ترغب بعض البلدان في المشاركة لأن لديها ببساطة أولويات حرجة للغاية، مثل الحرب الأهلية في بعض الدول التي تعرضت لأحداث ما يسمى بالربيع العربي، وعدم الاستقرار الداخلي كما في العديد من الدول كاليمن وسوريا والعراق وليبيا، وقد تكون بعض الدول غير مقتنعة بالمشاركة في اتفاق للأمم المتحدة بشأن المناخ، خوفا من أن ينتهك سيادتها الوطنية. لكن اتفاق باريس سيقوم على المساهمات الطوعية، التي ستقدمها الحكومات الوطنية، وسيتضمن قواعد فقط لرصد الانبعاثات والإبلاغ عنها، تعزيزاً للشفافية.

ولمفاوضات تغير المناخ بباريس أهمية خاصة لدول الخليج العربي نتيجة لعلاقتها بالوقود الأحفوري كمصدر رئيسي للاقتصاد في الدول الخليجية. فغالبية قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة عالمياً تعتمد بصورة شبه كلية على الوقود الأحفوري، ونتيجة لذلك تولد نسبة كبيرة من انبعاثات غازات الدفيئة. ولذلك، فإن أي إجراءات تتخذ في هذا الصدد في الدول التي تتبنى قوانين لخفض الانبعاثات لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد تؤثر على الطلب على الوقود الأحفوري وهو المصدر الأساسي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو ما سيؤدي بالتبعية الى تضرر اقتصاديات الدول الخليجية البترولية. فاتفاقية تغير المناخ تعتبر تحدياً كبيراً بالنسبة للدول التي تعتمد على الوقود الأحفوري كمصدر اقتصادي رئيسي للدخل.

وبالتالي، فالمملكة العربية السعودية تؤكد على أهمية وضع السياسات المناخية التي تدعم التكيف والتخفيف من دون المساومة على أهمية النمو الاقتصادي والازدهار في البلدان النامية. أيضاً، من المهم أن يسير جنباً إلى جنب الحد من غازات الاحتباس الحراري، وفي الوقت نفسه لا ينبغي أن يؤثر ذلك سلباً على التنمية الاجتماعية. وهذا ما دفع، في الماضي، المملكة العربية السعودية لطلب مساعدة مالية مقابل مشاركتها كنوع من التعويض عن الأضرار التي ستلحق بها. والجدير بالذكر أن دولاً متقدمة فيما مضى حذت حذو المملكة في جهودها لحماية مصدر الطاقة أو الدخل الرئيسي لديها وعلى رأسها إنجلترا التي تتخذ العديد من الإجراءات لحماية صناعة الفحم لديها.

في رأي الكاتب أنه لابد أن تعمل الدول الخليجية مع غيرها من الدول النامية والبترولية، على ضرورة:

– وجود اتفاق شامل ينص على احترام المشاركين فيه، احترام الهدف، والالتزام به طبقاً للمبدأ المعروف «المسؤولية المشتركة لكن الالتزامات المختلفة».

– أن يلتزم المجتمع الدولي مالياً لمساعدة الدول الخليجية وغيرها من الدول المتضررة، في معالجة التغير المناخي، وآثاره ودون تعريض الفقراء للخطر.

– الشراكة ثم الشراكة ثم الشراكة فلا يمكن لأي طرف حتى الدول إنجاز أي تقدم ملموس في مجال تغير المناخ بدون الشراكة مع كافة الفئات (أي بين الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني... الخ) سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي وبخاصة المحلي. وهذا هو أساس الحوكمة الناجحة في أي مجال. ويكفي هنا أن نُذكر بأن الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الدول في سبتمبر الماضي هو «الشراكة من أجل إنجاح الأهداف».

– نقل التكنولوجيا وليس التمويل، في رأي الكاتب، أهم المكتسبات التي يجب على الدول العربية أن تسعى بصورة حثيثة اليه فامتلاك التكنولوجيا الصديقة للبيئة والقليلة الانبعاثات في مختلف القطاعات هي السبيل الأمثل للتحول للاقتصاد الأخضر منخفض الكربون الذي يخلق وظائف خضراء جديدة واستثمارات جديدة ويضمن على المدى الطويل النجاح بدلاً من تسول المعونات والمساعدات من هنا وهناك.

في مفاوضات باريس سيكون لدول الخليج الفرصة للتعاون مع كافة الشركاء من أجل إبرام اتفاق فعال يساهم في الحد من مشكلة الاحتباس الحراري. وفي نفس الوقت عدم الإضرار بالمكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها وهي نقطة البداية في مسيرة طويلة لمكافحة تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

* زميل أبحاث البيئة – مركز الخليج للأبحاث

# مبادرة إعلان منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل: الواقع والمبررات

**برؤية استباقية أصدر الدكتور مصطفى العاني كبير المستشارين ومدير برنامج الأمن والدفاع بمركز الخليج للأبحاث كتاباً بعنوان (مبادرة إعلان منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل) عن مركز الخليج للأبحاث عام ٢٠٠٦م، وتضمن خمسة أقسام وملحق خاص بالوثائق، ويحتوي على ٥٢٠ صفحة مدعومة بالوثائق.**

آراء حول الخليج - جدة

جاء الكتاب ضمن مبادرة مركز الخليج للأبحاث التي انطلقت عام ٢٠٠٤م، تحت عنوان (الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل) حيث قام فريق من الباحثين بالمركز بمناقشة جدوى طرح هذه القضية، وتم عقد ورش عمل وحلقات نقاشية ثم تبنى المركز هذه المبادرة وأصدر عدة أبحاث وكتب لتغطية كافة جوانب المبادرة، من بينها هذا الكتاب.

وجاءت أقسام الكتاب تحت عناوين (خلفية واسس المبادرة . مواقف الدول المطلة على الخليج التسع . تعهدات الأطراف الخارجية . الدبلوماسية العربية وقضية نزع أسلحة الدمار الشامل . الجدال العربي . العربي حول المشروع الخليجي . وقسم الوثائق).

واستشعر المؤلف د، مصطفى العاني، خطورة السباق النووي في هذه المنطقة، وطرح تحليلا لطبيعة التهديدات المحدقة بالمنطقة، واعتبر أن المفهوم الأمني لا يعترف بالانتماء القومي أو الحضاري، ولا بالانتماء الجغرافي بمعزل عن العوامل الأخرى وهو ما يحدد الضرورات الأمنية وطبيعة النظام الأمني المطلوب، ومن بين هذه الضرورات وجود اتفاق لإعلان جماعي للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل يستند إلى خلفية وحقائق حالة "الاشتباك الاستراتيجي" في المنطقة، باعتبار أن أي نظام أمني لابد أن يكون استجابة للحاجات الأمنية الإقليمية، ويتصف بالشمول ليضمن وجود كل الأطراف المؤثرة داخل هذا النظام.

ويعتبر الكتاب أن عدم وجود نظام أمن إقليمي في الخليج يعد أحد أهم العوامل التي تساهم في زعزعة استقرار المنطقة، كما أن آثار نتائج هذا النظام لن تقتصر على دول الخليج فقط، بل المنطقة بالكامل، إضافة إلى أن إخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل يقود إلى منع قيام حالة عدم التوازن الخطير بين دول المنطقة ويحقق حالة من التوازن.

ويعتقد العاني أنه إذا كان مبدأ حظر امتلاك أسلحة الدمار الشامل يمثل مطلباً أساسياً فمن الضروري أن يسبقه نظام أمني إقليمي، معتبراً أن النجاح في التوصل إلى "معاهدة إقليمية" في هذا الخصوص ستكون فاتحة مرحلة جديدة من التوافق الإقليمي وتأسيس إجراءات بناء الثقة، كما أن التوصل إلى اتفاق إقليمي يعد خطوة كبيرة لبناء الثقة ما يسهل مهمة التعامل الإيجابي مع المشاكل الأخرى في المنطقة.

ويرى د. العاني أن تنفيذ هذه الاتفاقية يتطلب وجود مؤسسات إقليمية جماعية مهمتها المراقبة والتحقق من التزام الدول الأعضاء ببنود الاتفاقية، وهذا ما يعني إنشاء مؤسسة أمن إقليمي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية، وتجتمع بشكل دوري وبمشاركة المؤسسات العسكرية والأمنية، وقد يتطور عمل هذه المؤسسة ليشمل التعاون الأمني والعسكري بمجالاته الواسعة، ومن ثم تكون حجر الأساس لتطوير علاقات إقليمية شاملة.

ويقول المؤلف إن طرح أي مشروع إقليمي بهذه الأهمية يتطلب عاملين رئيسيين لتطوره ومصداقيته هما: قابلية المشروع للتطبيق العملي، وملاءمة التوقيت في طرح فكرة المشروع.

ولقد زادت أهمية هذه المقترحات بعد دخول إيران مجال التكنولوجيا النووية إثر توقيع اتفاقية الملف النووي مع (مجموعة ٥+١) حيث تعتقد دول مجلس التعاون ودول عديدة أن هذا الاتفاق سوف يقود إلى وجود إيران النووية في غضون ١٥ عاماً ما لم يكن قبل ذلك، إضافة إلى وجود إسرائيل النووية والتي لا تخضع للتفتيش الدولي رغم وجود أدلة على إنها تمتلك أسلحة نووية.

# دعوة إلى الكتاب والمفكرين للمساهمة في مجلة آراء حول الخليج

تدعو المجلة المفكرين والباحثين والكتاب لنشر كتاباتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتعلقة بدول ومجتمعات الخليج العربية وضمن الشروط والمعايير التالية:

- أن يكون حجم المقال ٢٠٠٠ كلمة
- ألا يكون المقال منشوراً أو تم تسليمه للنشر في أي مطبوعة أخرى
- تمتلك المجلة حق نشر المقال وإعادة نشره على مواقع مركز الخليج للأبحاث الإلكترونية أو في أي صحيفة أخرى باللغتين العربية والإنجليزية، وفي هذه الحالة يعد كاتب المقال من كتاب "الخليج في الإعلام"
- المقالات التي لا يتم نشرها لا تعاد إلى أصحابها
- تدفع المجلة مكافأة مالية عن المقالات المنشورة
- المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن توجهات المجلة
- يفضل إرسال المقالات بالبريد الإلكتروني، وفي حال تعذر ذلك يمكن إرسالها مطبوعة بالفاكس أو البريد العادي

## ترسل المقالات إلى مجلة آراء حول الخليج:


١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+

فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+

البريد الإلكتروني : info@araa.sa

# قمة الرياض.. التحديات والخيارات

جمال أمين همام *
jamal@araa.sa

مع تأهب شمس عام ٢٠١٥م للغروب، ومع قرب بزوغ فجر عام ٢٠١٦م، يشهد العالم تحديات كبيرة، ومتغيرات متسارعة، كما تشهد المنطقة أزمات – تراوح دون حل – تؤثر بشكل مباشر على دول مجلس التعاون الخليجي، فهناك أزمات مُرحلة من الأعوام السابقة، وأخرى جديدة طارئة. ففي حين مازالت الدول التي تعرضت لما يسمى بثورات الربيع العربي تنزف جراء التحولات وتوابعها الاقتصادية والأمنية والسياسية ؛ وحالات الصراع التي اقتربت في بعض هذه الدول من حد الحروب الأهلية، إضافة إلى تنامي الطائفية التي تغذيها دول إقليمية مؤثرة ودول كبرى مهمة بغرض إشغال الدول العربية عن قضاياها الكبرى واستمرار انكفائها على أوضاعها الداخلية الأمر الذي يحقق مصالح الدول الطامحة والطامعة في المنطقة على حساب المصالح العربية. شهدت المنطقة موجات إرهاب عنيفة تقف خلفها جهات لها مصالحها وأجنداتها ومن ثم تدفع الإرهابيين إلى تنفيذ تفجيرات تحصد أرواح الأبرياء في أماكن متعددة بهدف دفع دول المنطقة إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وقد طالت هذه العمليات الإرهابية المساجد ودور العبادة والأبرياء في المملكة العربية السعودية والكويت، وتم ضبط شبكات إرهابية ومتفجرات وأسلحة كانت تستهدف الكويت والبحرين، وامتدت هذه العمليات إلى فرنسا وبلجيكا، وما يتردد بشأن إسقاط الطائرة الروسية فوق سيناء. كل ذلك يأتي لزيادة حالة السخط الدولي وتنامي مشاعر الكراهية والعداء ضد العرب والمسلمين، ووضع دول المنطقة في حالة دفاع عن النفس بشكل مستمر، وإشغالها عن قضاياها الجوهرية، وإبعادها عن المشاركة في تحديد مستقبلها ومعرفة المخططات التي تُحاك للمنطقة.

وأيضا شهد عام ٢٠١٥م، التوقيع على الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ٥+١، هذا الاتفاق الغامض والمحير خاصة حول ما يُثار بشأن ما يحمله من بنود غير معلنة هي محل شك وجدل وجعلت دول المجلس تطرح تساؤلات كثيرة حول ذلك. كما شهد العام الحالي بداية الزحف الروسي العسكري مقابل التراجع الأمريكي ، الأمر الذي يعكس بوادر نزاع حول إعادة التواجد الدولي في منطقة الشرق الأوسط، وفتح باب التفكير حول إمكانية نشوب حرب باردة جديدة انطلاقاً من هذه المتغيرات التي تشير مقدماتها إلى نهاية العالم أحادي القطبية وظهور عالم متعدد القطبية خاصة في ظل ما يتردد حول تخفيف التواجد العسكري الأمريكي في الخليج.

هذه التحديات إضافة إلى هبوط أسعار النفط وتأثيرها القوي والمباشر على موازنات دول مجلس التعاون التي تعتمد على ٨٠ أو٩٠٪ من مدخلاتها على عائدات النفط، تلقي بظلالها على القمة الخليجية السنوية التي تستضيفها الرياض نهاية ديسمبر الجاري، لذلك من المؤكد أن يكون جدول أعمال هذه القمة مثقلاً بالقضايا المهمة ،وسوف ينظر زعماء دول الخليج في هذه القضايا ويتخذون حيالها ما يلزم طبقاً للأولويات، حيث نعتقد أن تأتي التحديات الأمنية ومقاومة الإرهاب في المقدمة خاصة إرهاب داعش الذي تسلل إلى دول الخليج لأول مرة، على أن يتم تكثيف الجهود الخليجية وزيادة التنسيق بما يحقق التكامل الأمني بين دول المجلس . كذلك من المأمول أن تتخذ قمة الرياض خطوات عملية بشأن مشروع التحول إلى "الاتحاد الخليجي" الذي تحتاجه دول المجلس الآن أكثر من أي وقت مضى. كذلك بحث الخيارات والبدائل المتاحة لمواجهة تداعيات انخفاض أسعار النفط بما في ذلك العمل على تنويع مصادر الدخل وزيادة حجم التبادل التجاري الدولي والتركيز على التوجه نحو الأسواق الناشئة خاصة التوجه شرقاً، وتشجيع الاستثمارات لزيادة الفرص المواتية بما يساعد على تحقيق الهدف المهم وهو توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل والتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصادات ذات القاعدة العريضة واقتصادات المعرفة لمواجه المنافسة العالمية والبقاء في مأمن بعيداً عن الأزمات العالمية أو التقلبات الإقليمية، والبحث عن حلول غير تقليدية لمواجهة البطالة.

إقليمياً، سوف يأتي إنهاء أزمة الانقلاب في اليمن وتثبيت الشرعية وعودة الاستقرار إلى هذه الدولة الجارة لدول الخليج في مقدمة الأولويات، إضافة إلى قضية تحقيق التوازن الاستراتيجي والعسكري في منطقة الخليج بما يحقق الاستقرار بعيد المدى ومواجهة أي تهديدات جراء الاستقطاب ومحاولات الهيمنة وفرض النفوذ بالقوة، حيث تشغل هذه القضية تفكير النخب الخليجية وبالضرورة تشغل الحكومات وصانعي القرار في الخليج.

وتأتي الأزمة السورية وضرورة إعادة الأمن والاستقرار لهذا البلد، وإنهاء أزمة اللاجئين السوريين وإيقاف القتل الجماعي وتسلل النفوذ الإقليمي والدولي إلى سوريا في مقدمة أولويات القمة الخليجية بالرياض أيضاً، وهذا ما ينطبق على الأوضاع في ليبيا والعراق وفلسطين. وهذا يقود إلى ضرورة تفعيل العمل العربي العام بما يخدم قضايا الأمة العربية.

على ضوء هذه التطورات مجتمعة، فإن أجندة جدول أعمال قمة الرياض الخليجية لن تكون تقليدية وما سيتمخض منها قرارات ليست تقليدية أيضاً لمواجهة تحديات غير مسبوقة، خاصة أن دول مجلس التعاون تضطلع بدور محوري لتثبيت استقرار المنطقة وصيانة سيادتها ومصالحها.

* مدير التحرير

# شركة كاب القابضة

**تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.**

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

**WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER**


شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية


KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

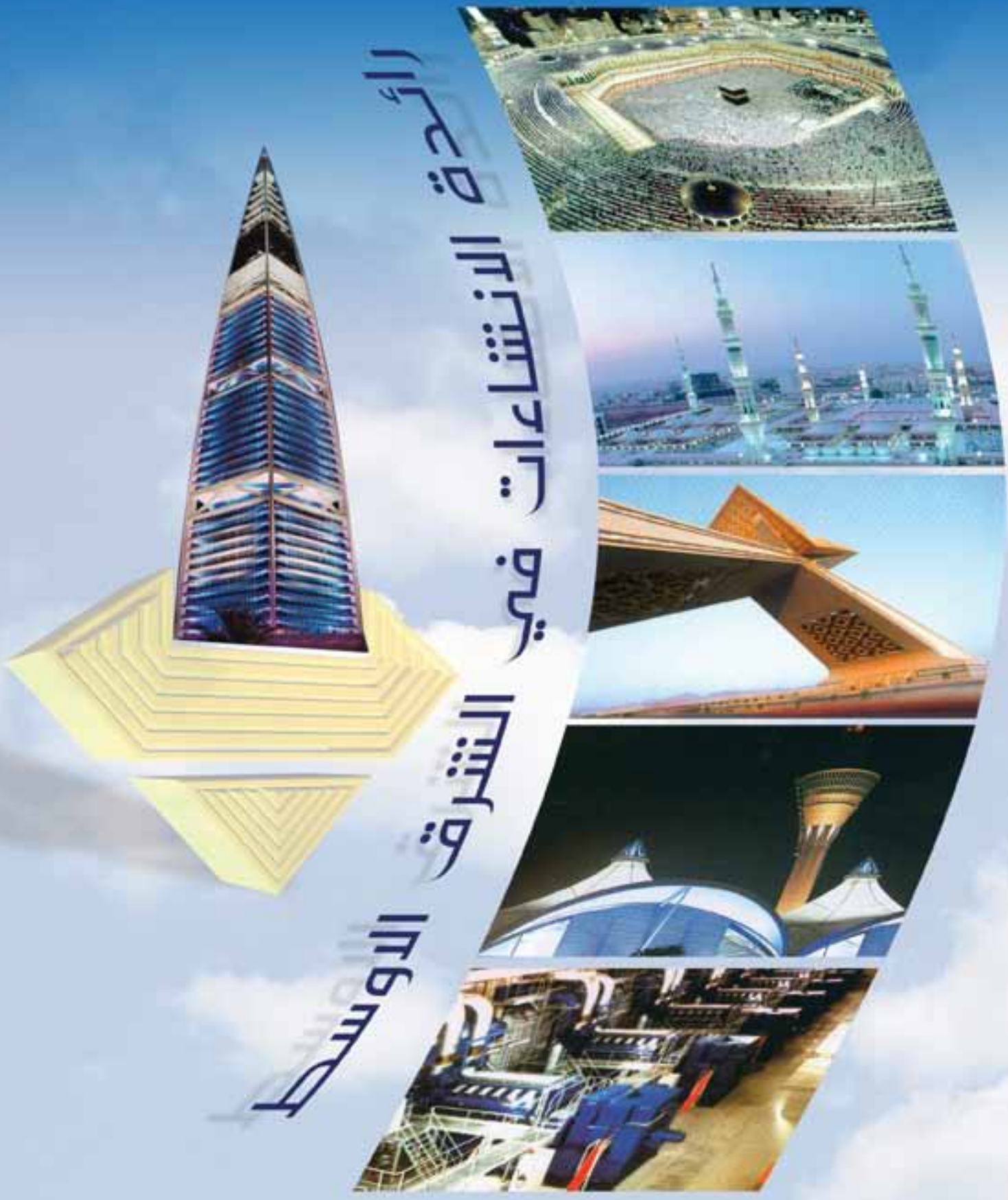


مجموعة بن لادن السعودية

SAUDI BINLADIN GROUP

الملك سلمان بن عبد العزيز:

## نتطلع للتنسيق مع أمريكا اللاتينية لمكافحة الإرهاب ونشر التسامح

## كامب ديفيد بلا ضمانات ومواقف واشنطن لم تتجاوز التطمينات

## أمريكا ترفض ترقية العلاقات الخليجية إلى الشراكة الاستراتيجية

ملف العدد:

# دول التعاون: حصاد عام يمضي وتحديات عام جديد

## الإمارات والبحرين وقطر.. مسيرة من التنمية وبناء الإنسان

## الاتحاد الأوربي لا يعتبر الشراكة الاستراتيجية الخليجية أولوية

- قمة الرياض مطالبة بإحياء الوحدة الاستراتيجية الخليجية
- الاتحاد الخليجي ضروري ولو بسرعتين لمن يرغب وعذر المتأخر
- تحديات 2016: الإرهاب يقدم أوراق اعتماد جديدة لشباب الخليج
- الخليج مهدد بتأثير سياسات تقليدية والثقة في «القائم دائم»
- التوازن الاستراتيجي يبدأ من مناطق الصراع لحصار التمدد الإيراني